



جامعة الدكتور مولاي الطاهر



سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

الإقتصاد الكلي الدولي محاضرات وأعمال موجهة

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد:

الدكتور : نعمة عبد الرحمان

أستاذ محاضر – أ –

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 1440 – 1441 هـ الموافق لـ: 2019-2020 م

* فهرس المحتويات *

الصفحة	الفهرسة
I. المقدمة.	ث-ج
II. الفصل الأول: مدخل عام للإقتصاد الكلي و العلاقات الاقتصادية الدولية.	01
تمهيد	01
1- المبحث الأول: مدخل لدراسة نطاق الإقتصاد الكلي الدولي.	02
1-1- شرح نطاق الإقتصاد الكلي الدولي.	02
2-1- شرح آلية عمل العلاقات الاقتصادية الدولية.	02
3-1- فروع النظام الإقتصادي الكلي الدولي.	04
2- المبحث الثاني: تحليل الفرق بين الإقتصاد الكلي الدولي و الإقتصاد الوطني.	07
1-2- حركية عوامل الإنتاج.	07
2-2- طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة.	08
3-2- طبيعة العملات المتداولة و انفصال الأسواق.	08
خلاصة الفصل الأول	09
III. الفصل الثاني: مدخل للنظريات المفسرة للتجارة الدولية.	10
تمهيد	10
1- المبحث الأول: تحليل نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية.	11
(Classical Foreign Trade Theories)	
1-1- الأساس النظري للمدرسة التجارية في مجال التجارة الخارجية (Mercantilist).	11
2-1- نظرية النفقات المطلقة: "آدم سميث: Adam. Smith" (1790-1723).	13
3-1- نظرية النفقات النسبية: "دافيد ريكاردو: David.Ricardo" (1823-1772).	18
4-1- نظرية القيم الدولية: "جون ستيوارت ميل: J.S.Mill" (1873-1806).	22
2- المبحث الثاني: تحليل نظريات التجارة الخارجية النيوكلاسيكية. (Neoclassical Foreign Trade Theories)	24
1-2- نظرية نفقة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة): "جوتفريد هابلر: Haberler" (1936).	24
2-2- النظرية السويدية: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج: "هيكشر وأولين: H-O" (1933-1919).	26
3-2- نظرية (Stopler-Samuelson) "في تحليل التوسعات في نظرية H-O".	28
4-2- اختبار ليونتيف "Leontief Wassily" (1906-1980): لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.	
32	

33	3- المبحث الثالث: تحليل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية. (New Foreign Trade Theories)
33	3-1- نظرية التبادل الدولي و اقتصاديات الحجم: "ليندر: Linder". (1961).
35	3-2- نظرية التبادل الدولي و تنوع المنتجات: "إدوارد شمبرلن: Edward Chamberlin" (1933) و "هارولد هوتلينج: Harold Hotelling". (1929).
37	3-3- نظرية الفارق التكنولوجي: "بوسنر: Posner" و "كروجرمان: P. Krugman". (1961).
40	3-4- الشركات المتعددة الجنسيات و التحليل الحمائي في التبادل الدولي.
42	خلاصة الفصل الثاني.
43	IV. الفصل الثالث: إشكالية التكامل الإقتصادي الدولي في ظل الانفتاح التجاري والاندماجات الدولية.
43	تمهيد
44	1- المبحث الأول: تحليل مفهوم التكامل الإقتصادي الدولي.
44	1-1- التكامل الاقتصادي: مفهومه، شروطه.
46	1-2- مراحل و دوافع التكامل الاقتصادي.
48	1-3- النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي.
49	1-4- أشكال التكامل الاقتصادي.
50	2- المبحث الثاني: تحليل مفهوم الانفتاح التجاري و العملة.
50	1-1- العملة: مفهومها، خصائصها وقنوات تأثيرها.
51	1-2- الانفتاح التجاري: مفهومه، مؤشرات قياسه.
60	1-3- تحليل الدراسات النظرية والتطبيقية المفسرة لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.
62	1-4- تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.
66	3- المبحث الثالث: تحليل مفهوم التكتلات الإقتصادية و الاندماجات الدولية.
66	1-1- التكتلات الإقتصادية و الاندماجات الدولية: مفهومها، شروطها.
67	1-2- الاتحاد الأوروبي (EU : European Union).
71	1-3- اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (NAFTA).
73	1-4- السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (تجمع الماركوسور: MERCOSUR).
75	خلاصة الفصل الثالث.
76	V. الفصل الرابع: آليات عمل ميزان المدفوعات و أنظمة أسعار الصرف.
76	تمهيد
77	1- المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات (BP).
77	1-1- شرح مفهوم و أهمية ميزان المدفوعات.
78	1-2- تحليل مكونات ميزان المدفوعات.
81	1-3- تحليل أثر وضعية ميزان المدفوعات على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

83	4-1 شرح آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.
90	2- المبحث الثاني: آلية عمل أنظمة أسعار الصرف (Exchange Rate).
90	2-1 شرح مفهوم و أهمية سعر الصرف.
91	2-2 أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف.
95	2-3 أشكال سعر الصرف.
96	2-4 شرح آلية عمل أنظمة سعر الصرف.
101	خلاصة الفصل الرابع.
102	الفصل الخامس: تحليل طبيعة التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد الدولي: نموذج ماندل- فلمنج.
102	تمهيد
103	1- المبحث الأول: التوازن الكلي الآني في سوق السلع و الأرصدة (نموذج IS-LM).
103	1-1 شرح آلية التوازن الآني في سوق السلع و الأرصدة نموذج: IS-LM.
104	1-2 تحديد معادلة التوازن الآني في السوقين (معادلة IS-LM).
105	1-3 اشتقاق منحنى نموذج: IS-LM.
106	2- المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج: IS-LM.
106	2-1 فعالية السياسة المالية: (أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي):
107	2-2 فعالية السياسة النقدية: (أثر الزيادة في العرض النقدي):
108	2-3 سلسلة تمارين محلولة.
113	3- المبحث الثالث: تحديد آلية التوازن الآني في سوق السلع و الأرصدة في نموذج (IS-LM-BP).
113	3-1 شرح آلية التوازن الآني في سوق السلع و الأرصدة في نموذج: IS-LM-BP.
116	3-2 تحديد معادلة التوازن الآني لميزان المدفوعات في نموذج: (IS-LM-BP).
117	3-3 فعالية السياسة النقدية والمالية في نموذج: (IS-LM-BP) في ظل سعر الصرف الثابت.
118	3-4 فعالية السياسة النقدية و المالية في نموذج: (IS-LM-BP) في ظل سعر الصرف المرن (العائم).
120	3-5 دراسة حالة (01): الإقتصاد الأمريكي أثناء أزمة الرهن العقاري عام 2008م.
124	3-6 دراسة حالة (02): الإقتصاد الياباني خلال وبعد الأزمة في الفترة (2008 – 2010).
129	3-7 دراسة حالة (03): الإقتصاد الأمريكي بعد التعافي من الأزمة في الفترة (2014 – 2016).
136	3-8 دراسة حالة (04): الإقتصاد البريطاني بعد ترقب نتائج الخروج (Brexit) في الفترة (2015 – 2017).
144	خلاصة الفصل الخامس.
145	VI. الخاتمة.
146	VII. قائمة المراجع.

المقدمة:

يميل موضوع الإقتصاد الكلي والعلاقات التجارية الدولية إلى الشيوع والانتشار في عدد متزايد من المؤلفات و قد أصبحت هناك حاجة ملحة لدراسات تنظم شتات الفروع والجوانب الإقتصادية المختلفة للموضوع، فكان الإقتصاد الكلي الدولي الذي يقوم بدراسة العلاقات الإقتصادية و التشابك الإقتصادي بين الدول وهدفه دراسة بنية وتحليل أثر التدفق الدولي للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال على رفاهية المستهلكين المحليين ودراسة طبيعة السياسات الإقتصادية الواجب إتباعها لتنظيم هذه التدفقات بما يتماشى ومصلحة الإقتصاد الوطني.

إذ تهدف هذه المطبوعة إلى تعريف طلبة **الماستر** في العلوم الإقتصادية، تخصص: **مالية وتجارة دولية** بالمواضيع الرئيسية التي يتناولها برنامج مقياس الإقتصاد الكلي الدولي المعتمد من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي تم تكييفه مع البرنامج الوزاري الجديد، ليكون أداة في يد الطلبة تساعدهم على استيعاب أكثر لهذه المادة العلمية، و التي تمثل إحدى أساسيات التكوين القاعدي لتخصص العلوم الإقتصادية؛ والذي جاء نتيجة جهد وسنوات تدريس هذه المادة؛ فهي تتناول في فصولها الخمسة دراسة الإقتصاد الكلي الدولي في الوقت الحاضر، نظرا لوجوده بحجم وبقوة وكثافة أكثر من أي وقت مضى، أين أصبح لزاما على جميع الدول أن تشارك في التبادلات الدولية، وأن تشارك في مؤسسات اقتصادية دولية لتفيد وتستفيد، وأصبح التوطن الصناعي و انتقال رؤوس الأموال لا تحده حدود.

وعليه تم تقسيم هذه المطبوعة إلى خمسة فصول أساسية، وذلك نتيجة لما آلت إليه إقتصاديات الدول، إذ وبغض النظر عن مستويات تطورها واتجاهاتها الإيديولوجية، فهي متواجدة في نسيج اقتصادي عالمي واحد، وانطلاقا من هذا الإعتماد المتبادل الذي يتزايد باضطراد لم يعد هناك مجال لدولة تستطيع أن تضع سياستها الإقتصادية الداخلية دون أن تأخذ في الاعتبار - وبصورة جدية - الاتجاهات الإقتصادية العالمية، حيث خصص الفصل الأول من هذه المطبوعة كمدخل عام للإقتصاد الكلي الدولي والعلاقات الإقتصادية العالمية، وذلك بالتركيز على دراسة نطاق الإقتصاد الكلي الدولي وتحديد أوجه الاختلاف بينه وبين الإقتصاد الوطني؛ ونظرا لاعتبار التجارة الخارجية العمود الفقري للعلاقات الإقتصادية الدولية؛ وانطلاقا من أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تتم إلا وفق مبادئ و أصول اقتصادية، فإن دراسة الأسس النظرية للتبادل الدولي و أهميته الإقتصادية تكون إحدى المكونات الأساسية لهذا المقياس، وعليه تم التطرق في الفصل الثاني إلى تحليل أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية، بدءً بنظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية (Classical Foreign Trade Theories)، مروراً

بالنظريات النيوكلاسيكية (Neoclassical Foreign Trade Theories)، ووصولاً إلى تحليل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية. (New Foreign Trade Theories).

لقد حاولت معظم الدول تحقيق قدر من التعاون الإقتصادي الدولي، ونتيجة لذلك تكونت مؤسسات عالمية في مجال المال والنقد والتجارة والزراعة ومع ذلك لم تتمكن معظم الدول من إصلاح أوضاعها الإقتصادية لذلك عمدت إلى تكوين إتحادات إقتصادية محاولة منها لإصلاح شؤونها بطريقة جماعية، وهذه النقاط ستشكل محورا أساسيا في هذا المقياس؛ ليأتي من بعد ذلك، الفصل الثالث الذي نتناول فيه إشكالية التكامل الإقتصادي الدولي في ظل الانفتاح التجاري والإندماجات الدولية، عن طريق تحليل المفاهيم الأساسية لكل مكون منها وأسباب وشروط قيامها؛ وبما أن المبادلات الدولية التي تترجم من خلال ميزان المدفوعات يترتب على إثرها حقوق والتزامات مالية تجاه الدول الأخرى، كما أن ميزان المدفوعات والعوامل المرتبطة به كطبيعة النظام النقدي ونظم الصرف ستكون من ضمن الإسهامات الأساسية لهذا المقياس، فقد خصص الفصل الرابع لتحليل آليات عمل ميزان المدفوعات وأنظمة أسعار الصرف، ليليه الفصل الأخير من هذه المطبوعة، والذي نتطرق من خلاله إلى تحليل طبيعة التوازن الكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي في الإقتصاد الدولي، وذلك من خلال تحديد آلية التوازن الآني في سوق السلع والأرصدة في نموذج (IS-LM-BP)، المعروف بنموذج ماندل-فليمنج (Mundell-Fleming)؛ لنتختم هذه المطبوعة بحوصلة جامعة لأهم ما تم التطرق إليه من مفاهيم وأسس نظرية وتطبيقية، ليتذكر من خلالها الطالب الكلمات المفتاحية في مقياس الإقتصاد الكلي الدولي.

وفي الأخير، يمكن أن تعتبر هذه المطبوعة أيضا مرجعا مفيدا لطلبة مرحلة الليسانس في العلوم الإقتصادية.

تمهيد:

في إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعملة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، أصبحت دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول، بل والمناطق، موضوعا هاما ومثيرا خصوصا ونحن نعيش وسط أمواج من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا والمتجددة باستمرار؛ إذ تشير العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظرا لوجود علاقات بين الدول، ذلك لأن نجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى؛ وفي ظل العملة الاقتصادية بشقيها المالية والإنتاجية، فإن العالم كله يصبح كيانا واحدا، ويزيد الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لعمليات تحرير التجارة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وسهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية، وذلك في ظل انفتاح الدول والتقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات والفضائيات؛ لذلك فإن العلاقات الاقتصادية الدولية هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ولجنة العشرين (G20)، ومنظمة التجارة العالمية (OMC).

من أجل ذلك كله، خصص هذا الفصل كمدخل عام للإقتصاد الكلي الدولي والعلاقات الاقتصادية العالمية، وذلك بالتركيز على دراسة نطاق الإقتصاد الكلي الدولي في المبحث الأول منه، وذلك بشرح آلية عمل العلاقات الاقتصادية الدولية وتحديد أهم الفروع المكونة للنظام الإقتصادي الكلي الدولي؛ ثم يأتي المبحث الثاني من هذا الفصل لتحديد أوجه الاختلاف بين النظام الإقتصادي الدولي وبين الإقتصاد الوطني؛ من خلال تحليل حركية عوامل الإنتاج وطبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة من جهة، ونوع العملات المتداولة وانفصال الأسواق من جهة أخرى.

1- المبحث الأول: مدخل لدراسة نطاق الإقتصاد الكلي الدولي.

إن التبادل الدولي قديم قدم الزمن وإن اختلف في الزمان و المكان من حيث طبيعته وأهدافه وبنيته. إن العلاقات المكونة للإقتصاد الدولي تتكون من الهجرة الدولية والمعاملات الاقتصادية الدولية، وهذه الأخيرة بدورها تتكون من الحركات الدولية لرؤوس الأموال والتبادل الدولي للسلع والخدمات أو ما يعرف بالتجارة الدولية (التجارة الخارجية) .

1-1- شرح نطاق الإقتصاد الكلي الدولي.

يقوم الإقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهذه القطاعات و الفروع تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، وتمثل التجارة همزة وصل بين كل هذه الأنشطة :

أ - فيما بينها و تقوم بذلك التجارة الداخلية .

ب- بينها كوحدة متكاملة و بين العالم الخارجي و تقوم بذلك التجارة الخارجية.

إن تجارة دولة مع دولة أخرى تسمى تجارة خارجية، ويطلق تعبير التجارة الدولية عادة على مجمل التجارة القائمة بين الدول. تتكون الدورة التجارية من تصدير و إستيراد السلع والخدمات، وبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الإقتصاد الوطني، وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد دولة ما.

كان لزاما قيام تجارة دولية انطلاقا من التفاوت في توزيع مصادر الثروة وكذلك عناصر الانتاج على مختلف الدول والمناطق فقد أصبح من المستحيل أن تستغني دولة عن التبادل الدولي أو تعيش في عزلة اقتصادية عن بقية دول العالم سواء من أجل تصريف فائض إنتاجها أو الاستفادة بمزايا تخصصها إلى أقصى حد، أو من أجل الحصول على السلع والخدمات التي لا تنتجها نهائيا أو تنتجها بتكاليف مرتفعة نسبيا.

1-2- شرح آلية عمل العلاقات الاقتصادية الدولية.

يشير مصطلح "العلاقات الاقتصادية الدولية" إلى دراسة الروابط والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بين دولتين أو مجموعة من الدول المختلفة، مثل الاستثمار الدولي، والتجارة الدولية، . . . الخ؛ وتحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول ، فموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية .

وقد لا نكون مبالغين إذا ما قررنا بأن مستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات التجارية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات لعل الأمثلة على ذلك كثيرة يقع في مقدمتها العلاقات الدولية الأوروبية والعلاقات التجارية المقررة وفق معاهدات إتحاد المغرب العربي الخمس (الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب)،

كما أن دول الخليج العربي تسعى لتكريس الوحدة الاقتصادية فيما بينها بموجب ما يعرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، ومما لا شك فيه أن الدول التي لا تتفاعل مع هذا الميكانيزم الجديد في العلاقات الدولية ستظل معزولة سياسيا واقتصاديا عن كافة المجتمع الدولي وتفقد تدريجيا مكانتها المعهودة وهو ما يفسر جعل العقوبات الاقتصادية من أهم وسائل العقاب الدولي لبعض الدول مثلما وقع لدولتي العراق وليبيا الشقيقتين فبالإضافة إلى كون الحضر الإقتصادي نوع من العقاب فهو يسعى بشكل غير مباشر إلى إضعاف قدراتها وعزلها دوليا من الجانب السياسي وضمان تخلفها إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا تبعا لذلك.

ونحن بصدد تناول العلاقات الاقتصادية الدولية نسجل من البداية بأنه ليس من السهل تناول هذه العلاقات في شكل تحليل إقتصادي كلي موحد نظرا لتباين معطيات العلاقة التجارية الدولية التي وإن كانت صورة متطورة عن العلاقات التجارية الوطنية إلا أنها تظل تتمتع بطبيعة خاصة ومتميزة، ومرد هذه الصعوبة يكمن في عدة مظاهر أهمها ما يلي:

(1) تمتع الدول باستقلالية مطلقة إتجاه بعضها بحيث أضحي لكل دولة الحق الكامل في إنشاء ما يخدم مصالحها الخاصة من علاقات وطنية أو دولية بحسب أهدافها السياسية والأيدولوجية والاقتصادية ، وهو ما قد يجعل العلاقة التجارية والاقتصادية ثمرة للمبادئ السياسية والاتجاهات الإيدولوجية التي تميزها عن غيرها من الدول،

(2) نظرا لعدم وجود سلطة إقتصادية - تشريعية عالمية تملو كافة دول العالم فقد ظلت كل الجهات المتعاقدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تتمتع بقدر مطلق من الحرية في تحقيق مآربها الاقتصادية مما فتح الباب على مصراعيه لانتعاش مبدأ تحرير الأسواق العالمية وسهولة انتقال عناصر الإنتاج من وإلى الخارج.

(3) مرد الصعوبة قد ينبج عن تباين أسس وأهداف التكتلات الاقتصادية القائمة بين أغلبية دول العالم.

لذلك فإن العلاقات الاقتصادية الدولية هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ولجنة العشرين (G20)، ومنظمة التجارة العالمية (OMC)؛ وتضم دراسة العلاقات الاقتصادية موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية، وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات وفناها إلى دول العالم الثالث، كما يتناول الموضوع أيضا دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارها في الدول المتلقية على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة.

3-1- فروع النظام الإقتصادي الكلي الدولي.

يضم موضوع الإقتصاد الكلي الدولي ثلاثة فروع رئيسية، يتمحور هليها مداره وقيامه، ألا وهي التجارة الخارجية (أ)، النظام النقدي الدولي (ب)، وأخيرا التمويل الدولي (ج)، وهي مفصلة كما يلي:

1-3-1- التجارة الخارجية:

وهي التي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب، والتكامل أو الاندماج الاقتصادي، ومتغيرات السياسة التجارية مثل معدلات الرسوم الجمركية والحصص التجارية، وسيأتي معنا تفصيل النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية في الفصل الثاني.

2-3-1- النظام النقدي الدولي:

1-2-3-1- مفهوم النظام النقدي الدولي:

يمكننا تعريف النظام النقدي لدولة ما بأنه " مجموعة من العلاقات و التنظيمات المنظمة للحياة النقدية في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ومكان محدد، ولكل مجتمع نظامه النقدي الخاص به وهو يعكس درجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية فيه؛ وأما من الناحية الدولية، فينظر إلى النظام النقدي الدولي على أنه: " مجموعة من الاتفاقيات و المؤسسات التي حاولت الدول الغربية إنشائها وإيجادها من أجل الاستغلال الجيد لمصالحهم وكذا معالجة العلاقات النقدية بينهم".

2-2-3-1- مراحل تطور النظام النقدي الدولي:

لقد مرت العلاقات الدولية النقدية بعدة مراحل، تميزت كل منها بوجود قاعدة نقدية معينة، اختلفت من مرحلة لأخرى، وظهرت عدة أنظمة نقدية خلال التطور التاريخي الاقتصادي لمتختلف المجتمعات والدول، فحسب تطور أنواع النقود (سلعية، معدنية، ورقية...الخ) فقد كان هناك قاعدة الفضة و قاعدة المعدين، ثم قاعدة الذهب؛ وقد ساد النظام الذهبي " **Etalon d'Or** " معظم دول العالم خلال القسم الأكبر من القرن التاسع عشر و حتى بداية الحرب العالمية الأولى؛ وكانت إنجلترا أولى الدول التي تبنت هذا النظام في عام 1816 ثم إنتشر بعد ذلك في معظم دول العالم في ألمانيا 1873، فرنسا و بلجيكا 1873 - 1874 ، روسيا واليابان 1897، الولايات المتحدة الأمريكية 1900. في ظل هذا النظام كانت النقود الذهبية تشكل الجزء الأكبر من النقود المتداولة، لذلك يسمى هذا النظام " نظام المسكوكات الذهبية "، و رغم المحاولات العديدة التي ظهرت قصد التعاون الثنائي أو الإقليمي في المجال النقدي، فإنه لم يترتب عنها أي آثار لها قيمة فعلية، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت بدول الحلفاء إلى الإهتمام بوضع نظام مالي دولي جديد يمكن أن يكون أساسا لعلاقات دولية مالية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفيما يلي أهم المراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي:

أولا: النظام النقدي السلعي:

يمكن الرجوع إليه وإلى عيوبه من خلال تحليل التطور التاريخي للنقود، لاسيما عقب نظام المقايضة.

ثانيا: نظام النقد وفق المعدنين (الذهب والفضة): في ظل هذا النظام يتم ربط القيمة التبادلية للعملة بالقيمة الإستعمالية للمعدنين (الذهب و الفضة)، طبق في فرنسا وكذلك في و.م.أ (1792-1873)، وله شروط:

➤ تحديد معدل صرف الوحدة النقدية بوزن معين من المعدنين قانونيا، مثال: خلال حكم الخليفة عبد الملك بن مروان: (74هـ - 75هـ) (1 دينار ذهبي = 10 دنانير فضية). وكذا و.م.أ عام 1934م (1 دولار ذهب = 16 دولار فضي).

➤ يمتلك الأفراد الحرية التامة في سك النقود لما يمتلكونه من ذهب أو فضة.
➤ يتساوى القيمة التجارية والنقدية للمعدنين، فإذا خالفت القيمة التجارية النسبة القانونية المعطاة للمعدنين (بسبب تفاعل قوى العرض والطلب) وجب تعديل القيمة (النسبة) القانونية للمعدنين وفقا لمعطيات القيمة التجارية.

ملاحظة: لقد ظلت النسبة القانونية و التجارية للمعدنين ثابتة نسبيا خلال فترة زمنية طويلة لكن هذا الاستقرار تغير مع مرور الزمن، وذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في إنتاج واستعمال كل من المعدنين أو لأحدهما (العرض والطلب عليهما)، وعليه ظهرت اختلافات كبيرة في النسبة القانونية للمعدنين من جهة والقيمة التجارية لهما من جهة أخرى، فأصبح المعدن ذو القيمة التجارية المنخفضة أكثر تداولاً كنقود، والمعدن ذو القيمة التجارية العالية أقل تداولاً كنقود، فظهرت فكرة النقود الجيدة والنقود الرديئة، والمعروفة بقانون "توماس غريشام: Tomas.Gresham": { النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول } حيث أن الأفراد يقومون بتداول النقود الرديئة والاحتفاظ بالنقود الجيدة واستعمالها لأغراض تجارية.

ثالثا: نظام النقد وفق المعدن الواحد (نظام قاعدة الذهب: Etalon D'Or): ولقد شمل هذا النظام كل من:

أ- نظام المسكوكات الذهبية: Système des Pièces d'Or (ق 19 م - بداية ح.ع 1. سنة 1914): ويعتبر الشكل الأول لقاعدة الذهب، حيث تم تداول النقود في هذا النظام في شكل قطع ذهبية متماثلة الوزن والعيار، وتحمل ختم السلطة النقدية، وله شروط:

➤ تحديد الوحدة النقدية بوزن و عيار (Poids & Carats) معينين من الذهب وذلك بموجب قانون.
➤ حرية سك العملة، أي حرية تحويل الذهب من شكله المعدني إلى مسكوكات عند مؤسسات سك النقود.

➤ حرية استيراد وتصدير الذهب.

➤ قابلية تحويل العملة المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب.

ب- نظام السبائك الذهبية: Système de Lingots d'Or: بالإضافة إلى الشروط التي يقوم عليها نظام المسكوكات الذهبية، يجب تحقق الشروط التالية:

➤ أن يتم تداول الذهب في شكل سبائك ذهبية محددة الوزن والعيار بموجب قانون.

➤ حرية تحويل النقود النائية (النقود الورقية) إلى ذهب حسب قيمة كل سبيكة لدى السلطات النقدية.
➤ لم يترك هذا النظام للأفراد حرية السك متوفرة لهم جميعاً، كما أن حامل الأوراق النقدية لا يستطيع إبدالها بما يقابلها من ذهب ما لم يكن لديه المبلغ الكافي لشراء السبيكة، وبالتالي فإن عملية إبدال النقود الورقية بالذهب تقتصر على الأفراد الذين يمتلكون مبالغ كبيرة.

أهداف نظام السبائك الذهبية:

1. عدم تداول المسكوكات والحفاظ على الاحتياطي الذهبي لدى السلطات النقدية.
2. تحقيق استقرار نسبي في أسعار صرف العملات.
3. مكافحة اكتناز الذهب، وبشكل عام فإن هذا النظام قد نجح في تثبيت قيمة النقد بالنسبة للذهب.

ج- نظام الصرف بالذهب: **Système d'Echange en Or** (مؤتمر جنيف 1922 – 1936م): وهو آخر صورة لقاعدة الذهب، يتميز بربط العملة الوطنية غير القابلة للتحويل بالذهب، بعملة أجنبية تسير على قاعدة الذهب، وتعتمد هذا النظام الدول التي ليست لها احتياطيا كافيا من الذهب، حيث تلجأ هذه الدول لتغطية نقدها إلى استعمال نقد أجنبي يكون مغطى بالذهب، ومن شروط الصرف بالذهب:

- تعريف سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية القابلة للإبدال بالذهب.
- تعهد السلطة النقدية لحامل النقود الورقية المحلية بإبدالها بنقد أجنبي بالسعر المحدد قانوناً.
- تحتفظ السلطة النقدية باحتياطي كاف لمواجهة طلبات الإبدال.

ملاحظة: استمرت و.م.أ بعد مؤتمر بريتن وودز (1944) الاعتماد على قاعدة الصرف بالذهب إلى غاية قرار الرئيس نيكسون (Richard Nixon) بوقف تحويل الدولار إلى ذهب بتاريخ: 1971/08/15.

3-2-3-1- ظروف وأسس النظام النقدي الدولي الجديد:

أولاً: ظروف النشأة: إن تفاقم الأزمات النقدية الدولية و زيادة الصراع حول إكتساب الأسواق الخارجية، دفع إلى التفكير حول إيجاد برامج و خطط لاصلاح النظام النقدي الدولي و العمل على إستقراره. و من أجل تحقيق هذه الأهداف إجتمع مندوبوا 44 دولة في بروتون وودز " Bretton Woods " (نيوهامشير) بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944، لوضع الأسس العامة لإقامة نظام نقدي دولي جديد.

ثانياً: الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي الجديد: لقد طرح مشروعان حول إقامة النظام النقدي الدولي الجديد وهما كالتالي:

أ – مشروع الإنكليزي " جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) " : إقترح هذا المشروع إنشاء وحدة نقدية دولية هي الـ (بانكور: Bancor) تتحدد قيمتها إلى الذهب " غير قابلة للتحويل إلى

ذهب " لكن بمعدل يمكن تغييره، إن سعر تعادل عملات الدول التي تنضم إلى هذا النظام الجديد سيتحدد بالنسبة إلى الـ (بانكور) دون أن تتمكن الدولة العضو من تعديل هذا السعر من طرف واحد. ب - مشروع الأمريكي "هاري وايت (Harry Dexter White):" إن هذا المشروع أيضا يقترح إنشاء وحدة نقدية دولية : الـ (أونيتاس: Unitas) تتحدد قيمتها إلى الذهب لكن بمعدل ثابت لا يمكن تغييره؛ فالنظام النقدي الدولي الجديد قام بموجب اتفاقية "بروتون - وودز" على أساس مخطط "وايت" مع إستكمالها بجزء مما ورد في مخطط "كينز".

3-3-1- التمويل الدولي (المالية الدولية): وهو يدرس حركية تدفقات رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية العالمية، وآثار هذه التحركات على أسعار الصرف (*Exchange Rate*)، التي تمثل العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصا تلك البلدان النامية. وسيأتي معنا تفصيل آلية عملها في الفصل الرابع.

2- المبحث الثاني: تحليل الفرق بين الإقتصاد الكلي الدولي و الإقتصاد الوطني.

تتصل التجارة الخارجية بالتجارة الداخلية اتصالا عضويا ، فكل منهما تكمل الأخرى، وعلى الرغم من أن تبادل السلع و الخدمات على المستوى المحلي يتشابه إلى حد كبير مع التبادل على المستوى الدولي من حيث طبيعته، أهدافه، و آثاره إلا أنه توجد فروق جوهرية بينهما، فالتجارة الخارجية تتميز بوجود كثير من الأخطار والإجراءات و التعقيدات ، يمكن أن نذكر منها :

2-1- حركية عوامل الإنتاج:

تختلف طبيعة حركية عوامل الإنتاج في الإقتصاد الوطني (المحلي) عما هي عليه مقارنة بالإقتصاد الدولي، وذلك من حيث الحدود السياسية و الاقتصادية بين المتعاملين الاقتصاديين، كما يلي:

2-1-1- وجود الحدود السياسية و الاقتصادية بين المصدرين و المستوردين : فالتبادل الدولي تبادل بين

الدول التي تختلف عن بعضها جزئيا أو كليا اقتصاديا واجتماعيا و سياسيا و على قدر هذا الاختلاف، تنشأ الاختلافات الأخرى في التشريعات و التنظيمات و غيرها.

2-1-2- سهولة انتقال عناصر الإنتاج داخليا و صعوبة ذلك على المستوى الدولي : إن انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة لا تواجهه أية عقبات في حين يتعذر ذلك على المستوى الدولي لوجود حواجز تحول دون انتقال العمال ورؤوس الأموال مما يؤدي إلى بقاء التباين في الأجور ومعدلات الفائدة بين الدول على حاله.

2-2- طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة.

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الداخلية من حيث اختلاف النظم النقدية والمالية، فالدول تختلف فيما بينها من حيث طبيعة السياسات الاقتصادية التي تتبناها كل منها، نوضحها كما يلي:

2-2-1- الاختلاف من حيث طبيعة السياسة التجارية: إذ هناك من الدول من تباع سياسة تجارية حمائية بحيث تفرض ضريبة جمركية على جميع وارداتها من الخارج، بينما لا يفرض البعض الآخر ضريبة جمركية سوى على منتجات بعينها، في حين تمتنع بعض الدول عن فرض أي ضريبة على وارداتها الأجنبية هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى نجد أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتعلق بمجموعة متباينة من البشر تختلف لغتهم وتقاليدهم وعاداتهم وأذواقهم عن بعضهم البعض، في حين نجد أن العلاقات الاقتصادية الداخلية (المحلية) تتعلق في الغالب بأشخاص وأفراد توحدهم لغة واحدة وأذواق وتقاليدهم وعادات متماثلة وحدود جغرافية واحدة، إذ يترتب على ذلك نتيجة هامة ألا وهي أن ما قد يصلح للمواطن من سلع وخدمات قد لا يصلح بالضرورة للأجنبي، لهذا نجد أن الدول تولي عناية خاصة لطبيعة الصادرات الموجهة للخارج، حيث تتأكد من مدى جودتها ومطابقتها للمواصفات العالمية ولأذواق المستهلكين الأجانب، في حين أن الدولة قد تهمل كل أو بعض هذه المقاييس عندما يتعلق الأمر بتلك المنتجات الموجهة للسوق الوطني (المحلي).

2-2-1- الاختلاف من حيث طبيعة السياسة النقدية والمالية: كذلك الأمر بالنسبة للسياسة النقدية التي تتبعها الدولة، فكل دولة من دول العالم لها عملة مختلفة يتعامل بها مواطنوها ولا يقبلون غيرها أو بغير بعض العملات الدولية في الوفاء بالالتزامات المالية؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية الداخلية تتميز بوحدة السياسة النقدية والمالية، فلا توجد ضريبة جمركية على انتقال السلع من منطقة إلى منطقة أخرى داخل حدود الدولة الواحدة (باستثناء المناطق الحرة)، زد على ما سبق بأن التعامل التجاري بالبيع أو بالشراء داخل الدولة الواحدة يتم من خلال استخدام العملة الوطنية للدولة دون أن يكون هناك أدنى حاجة إلى تغيير عملة الدولة بعملة دولة أخرى في سوق الصرف الأجنبي من أجل شراء سلعة معينة كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

2-3- طبيعة العملات المتداولة و انفصال الأسواق.

يوجد اختلاف كبير بين الإقتصاد الكلي الدولي والإقتصاد الوطني من حيث طبيعة العملة وتعددتها في المعاملات التجارية الدولية من جهة، وبين طبيعة الأسواق المحلية ونظيرتها الدولية، وذلك كما يلي:

2-3-1- اختلاف العملة و تعددها في المعاملات التجارية الدولية: يسود في كل دولة في التعامل الاقتصادي نظام وحدة النقد، يتم على أساسها تحديد قيم السلع والخدمات، ولكنها قد لا تصلح في تسوية المعاملات الدولية. إن اختلاف العملات المعتمدة في التبادل وما يترتب عليها من آثار نتيجة تغير سعر الصرف يجعل من التجارة الخارجية نشاط ذو مخاطر مقارنة بالتجارة الداخلية.

2-3-2- الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية: يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية عن المحلية

من العوامل المؤثرة في طبيعة التبادل التجاري الدولي، واختلاف الأسواق يمكن أن يتجلى فيما يلي:
أ- اختلاف النمط الاستهلاكي من بلد إلى آخر بسبب اختلاف الظروف الطبيعية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية.

ب - انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية و السياسية.
ت- الأسواق العالمية تسودها حالة المنافسة الكاملة، و عليه فالمنتج الذي يريد أن يدخل مجال السوق الدولية للسلعة التي ينتجها وجب عليه معرفة هذه السوق وخاصة في الجانب المتعلق بمرونة الطلب على السلعة.

التجارة الخارجية نشاط اقتصادي واستراتيجي هام بالنسبة لأي اقتصاد باعتباره أداة لتحقيق الرفاهية وتوفير شروط النمو، وقد يلعب دورا معاكسا حيث يتحول إلى بؤرة نزيف للإقتصاد الوطني، وعليه فإن إقامة أجهزة متخصصة في التجارة الخارجية أمرا مهما وضروريا لتفادي التعرض لمخاطر الجودة والتنوعية والأسعار وغير ذلك.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال مختلف العناصر التي قمنا بسردها في هذا الفصل، يمكن للطالب أن يستخلص بأن نطاق الإقتصاد الكلي والعلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في دراسة العلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، من خلال ثلاثة فروع رئيسية، يتمحور عليها مداره وقيامه، ألا وهي التجارة الخارجية، النظام النقدي الدولي، وأخيرا التمويل الدولي، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات المالية والاقتصادية الدولية، على غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، لجنة العشرين (G20)، منظمة التجارة العالمية (OMC)، صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك العالمي (WB) وغيرها من الهيئات العالمية.

كما يمكن للطالب استنتاج الفوارق الجوهرية بين طبيعة الإقتصاد الوطني من جهة والإقتصاد الكلي والعلاقات الاقتصادية من جهة أخرى، والتي تضم دراسة موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية، وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ونفاذها إلى دول العالم الثالث، كما يتناول الموضوع أيضا دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارها في الدول المتلقية على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة، وعليه يستطيع الطالب تحديد أوجه الاختلاف بين النظام الإقتصادي الدولي وبين الإقتصاد الوطني؛ من خلال تحليل حركية عوامل الإنتاج وطبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة من جهة، ونوع العملات المتداولة وانفصال الأسواق من جهة ثانية، وهذا ما يهيئ له الأرضية العلمية التي تساعد على تحليل مختلف النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، التي هي موضوع الفصل الثاني من هذه المطبوعة.

تمهيد:

سننطلق في هذا الفصل إلى مختلف النظريات المفسرة لهيكل التبادل الدولي، التي من خلالها يكتسب الطالب المفاهيم الأساسية التي تمكنه من تحليل طبيعة المنتجات المستوردة والمصدرة من طرف مختلف البلدان و القوى التي تدفع كل بلد إلى التخصص، والدافع من إنتاج سلع معينة بنسبة تفوق استهلاكها وإلى تلبية حاجيات بلدان أخرى، وذلك بترك جزئياً أو كلياً نشاطات اقتصادية معينة، مع الحصول على إيجابيات التخصص، وبتفسير التقسيم الدولي للعمل الناتج عنها، وكذا تحديد الأسعار على المستوى الدولي، وآثار التجارة الدولية والتخصص على كل من النمو الاقتصادي، وتطور العائدات (الأجور، الأرباح...)، الاستهلاك و الرفاهية لمختلف البلدان و الطبقات الاجتماعية الناتجة عنها، و العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية و التطور الاقتصادي بصفة عامة؛ وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث سننطلق في الأول منها إلى تحليل النظريات الكلاسيكية (Classical Foreign Trade Theories) المفسرة للتجارة الدولية والتي تعتمد على التفوق الناتج عن مختلف التكاليف، وذلك عن طريق سرد أعمال كل من: "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" وكذا "جون ستيفورات ميل" باعتبارهم الرواد الأساسيين لهذه النظرية؛ ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى النظرية النيوكلاسيكية (Neoclassical Foreign Trade Theories)، التي قامت بإعادة صياغة تفسير نظرية "دافيد ريكاردو" باستعمال أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) باعتمادها على المنفعة في التفسير، وهذا من أجل تجاوز التناقض الموجود بين الأسعار المحددة بقيم حقيقية على المستوى الداخلي و الأسعار المحددة عن طريق العرض والطلب على المستوى الدولي على غرار نظرية نفقة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة) التي جاء بها: "جوتفريد هابلر: Haberler"؛ ثم نتطرق إلى النظرية السويدية المقدمة من قبل "هيكشر و أولين" اللذان يرجعان وجود التبادل الدولي إلى إيرادات عوامل الإنتاج؛ لنختم هذا الفصل بدراسة النظريات الحديثة (New Foreign Trade Theories)، في تفسير التجارة الدولية والمتمثلة في إدخال اقتصاديات الحجم ودورة المنتج والتي وضع أصولها كل من "فيرون: Veron" و "بوسنر: Posner"، والتوسعات التي جاء بها كل من "ستوبلر و سامولسون (Stopler-Samuelson)" بالإضافة إلى التنوع في المنتجات المتمثلة في كل من نموذج كروجمان و لونكاستر (Lankaster - Krugman) في تفسير التجارة الدولية وإدخال الشركات المتعددة الجنسيات في تفسير هذه الأخيرة .

1- المبحث الأول: تحليل نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية.

(Classical Foreign Trade Theories).

برز الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لآراء المذهب التجاري الذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره، والذي كان مؤيدا لفرض الدولة قيودا على التجارة الخارجية قصد الحصول على المعادن النفيسة كالذهب و الفضة، والتي كانت في ذلك الوقت مقياس القوة، والذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري ويتدخل الدولة في تحقيق ذلك؛ فقامت النظرية الكلاسيكية من أجل الدفاع على حرية التبادل التجاري، ومن أهم روادها من: "آدم سميث: Adam Smith"، "دافيد ريكاردو: David Ricardo" وكذا "جون ستيورات ميل: John Stuart Mill"، وفيما يلي تفصيل لذلك:

1-1- الأساس النظري للمدرسة التجارية في مجال التجارة الخارجية (Mercantilist).

1-1-1- التنظير الإقتصادي للمدرسة الماركنتيلية:

ظهرت هذه المدرسة في نهايات النظام الإقتصادي الإقطاعي خاصة في إنجلترا، إسبانيا وفرنسا ويعتقد هذا المذهب أن أساس ثروة المجتمع تكمن في قدرته على الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة (الذهب والفضة) وكان يحث السلطات بالتدخل من أجل تحقيق هذا الهدف. ومن الوسائل التي تفضلها هذه المدرسة: التجارة وخاصة الدولية منها، فكانت تدعو لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات حتى يكون رصيد ميزان المدفوعات دائما موجب، وقد ساد الاعتقاد آنذاك أن الثروة موجودة في الخارج ولا بد من جلبها إلى البلاد، وهو الشيء الذي يبرر تسمية الماركنتيلية (Mercantilism) بالوطنية الضيقة. وكان من نتائج ذلك المفهوم الحث على تقليص الاستهلاك وزيادة الادخار حتى أن ارتفاع الأسعار لم يعتبر ظاهرة سلبية كون هذا الارتفاع يؤدي إلى تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج ودفع العمال إلى تكثيف العمل.

1-1-2- أهم رواد المدرسة التجارية: من أشهر ممثلي هذا الاتجاه:

- توماس مان: **Thomas Mun** " (1571-1641).
- كولبرت: **Colbert** " (1619-1683): وهو لا يعتبر منظرا بل رجل ميدان، كان وزيرا لعدة اختصاصات ومعروفا بالإجراءات التي تسهل مهمة جمع الذهب والفضة عن طريق الصناعة والتصدير والمعروفة باسم "الكولبرتية: **Colbertite** "
- جوشوا تشيلد: **J.B. Josuah Child** " (إنجليزي) (1630 - 1699).
- جون بودان: **Jean Bodin** " (1530-1596).

1-1-3- أهم مظاهر المدرسة التجارية: لابد من الإشارة إلى أن الماركنتيلية ظهرت بأوجه مختلفة في كل من:

- إسبانيا وطفعت عليها الصبغة المعدنية من خلال استعمالها للاكتشافات الجغرافية وما انجر عنها من تدفقات للمعادن الثمينة؛
 - إنجلترا وتسمى الماركنتيلية التجارية بسبب التوجه الإنجليزي نحو استغلال الأسطول البحري المتاح في ممارسة التجارة الخارجية؛
 - فرنسا وتسمى بالمركنتيلته الصناعية لأنها فضلت استغلال قدراتها الصناعية كوسيلة للتصدير ودعم رصيد ميزان مدفوعاتها.
- تزامن الفكر الماركنتيلي مع مرحلة مهمة من مراحل النظام الرأسمالي وهي مرحلة تراكم رؤوس الأموال عن طريق التجارة والرابصفة خاصة وهي مرحلة ضرورية لقيام النظام الرأسمالي (التراكم البدائي لرأس المال).
-  **سؤال للتحليل:** يقال أن الفكر التجاري قضى على ممارسة التجارة الدولية، ما رأيك ؟

2-1- نظرية النفقات (الميزات) المطلقة: "آدم سميث: Adam. Smith" (1723-1790).

1-2-1- عرض مضمون نظرية الميزات المطلقة (Absolute Advantage Theory):

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير "آدم سميث¹: Adam. Smith" في كتابه المعروف بـ: "ثروة الأمم: Wealth of Nations"،² حيث يعتبر مؤسس علم الاقتصاد وأول من سطر المنهجية العلمية من أجل أطروحاته المختلفة للمشكلة الاقتصادية و التحليل الاقتصادي المرتبط بها، وكذلك بحثه المفصل في أسس ومصادر "ثروة الأمم"³، أين قدم تحليلاً وافياً وقوياً للعديد من القضايا والموضوعات الاقتصادية وصاغ بذلك اللبنة الأولى لعلم الاقتصاد، وكان من بين الموضوعات التي تناولها «Adam Smith» في مؤلفه المشار إليه آفاً، المناهج التحليلية الأولى لظاهرة التبادل التجاري، وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول⁴، فالتجارة الخارجية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين، وهما:⁵

أولاً: تخلق مجالاً لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر، **ثانياً:** تتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل أقصاه وترفع من إنتاجية البلدان المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق؛ كما يعتمد «سميث» على أهمية الانفتاح التجاري كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، إذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة⁶، من ناحية أخرى فهو لا يرى داعياً للتفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، فالأخيرة تعد امتداداً للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نوعي

1 : **Adam Smith** was born in 1723. His father was a lawyer and civil servant, and during his years as a moral philosophy student at the University of Glasgow. Later, he taught at Edinburgh and the University of Glasgow, where he would end up occupying the position of rector until his death, in 1790. During his lifetime, Smith met well known philosophers such as *David Hume* and *Voltaire* and other intellectual leaders such as *Benjamin Franklin*, *François Quesnay* or *A.-R.-J. Turgot*, who influenced his work, helping him become the first great economist of the (*Classical School of Economics*). "*The Wealth of Nations*," which took twelve long years to write, finally published in 1776, is the foundation of modern economics. It was basically against prevailing (*Mercantilist*) theories, introducing the importance of the principle of division of labour and defending free trade.

2: Smith. Adam (1902), *The Wealth of Nations*, New York: Collier.

³ - عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب: "أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 57.

⁴ - حاتم ساي عفيفي، الاتجاهات الحديثة للاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص 117.

⁵ - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 9.

⁶ - خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، الأردن، 2006، ص 10.

التجارة مختلف في نظرياته و خصائصه ونظرياته وبصفة عامة فإن الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن: المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى.¹

1-2-2- عرض فرضيات نظرية النفقات المطلقة:

يعتمد « سميث » في تفسيره لقيام التجارة الدولية على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعاقة تقسيم العمل، حيث أن هذا الأخير ناتج عن اتساع نطاق السوق وبالتالي يسمح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وبالتالي تقوم بتبادل فائضها الإنتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض إنتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة؛ بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاجية العمل يسمح بزيادة وزن نمو رأس المال؛ و العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج.² وقد قامت نظرية القيمة المطلقة على عدة افتراضات من بين أهمها:³

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الداخلية تؤدي التجارة الدولية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تختص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
- إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي الفائدة تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- تركز هذه النظرية على النفقات النسبية لكل سلعة بين السلعتين لكي تقوم التجارة الدولية.
- ثبات الغلة في كافة مراحل الإنتاج.
- قيمة مبادلة أية سلعة تتحدد بكمية العمل المبذول فيها.

1-2-3- الحجج النظرية لـ " سميث " في قيام التجارة الدولية:

من أجل تبيان الآثار الإيجابية للتبادل الحر ما بين الدول، قام " أدام سميث " بإعطاء عدة حجج من بينها أن التجارة تحفز النمو، بالرفع من الناتج الوطني و بخفض تكاليف و أسعار السلع المستهلكة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية للرأس المال، والذي بدوره يجعل بالنمو الاقتصادي⁴؛ بالإضافة إلى ذلك فقد شبه " آدم سميث " البلدان بالعائلات وذلك من أجل تدعيم التبادل الحر، حيث أنه بنفس الطريقة التي تتبعها العائلة في إنتاج جزء من السلع الضرورية

¹ - زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة و النشر، مصر، 2003، ص 48.

² : Alain Samuelson. (1993), *Economie Internationale Contemporaine (Aspects Réels et Monétaires)*, OPU, Alger, p: 66.

³ - علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات، دار المسيرة، الأردن، ط3، 2013، ص 23.

⁴ : René Sandretto. (1995), *Le Commerce International*, Paris, Armond collin éditeur, p: 57.

لها، وبشراء السلع الأخرى عن طريق السلع التي يستطيع أن يبيعها؛ فعلى كل رب عائلة عدم إنتاج السلع التي تكلفه أقل إذا قام بشراءها بدلاً من إنتاجها، وبالتالي البلد الخارجي الذي يمكنه تزويدنا بسلع ذات أحسن سعر من تلك التي نستطيع إنتاجها، من الأحسن شراء هذه السلعة عن طريق جزء من السلع التي لنا ميزة مطلقة فيها.¹

مثال رقم (01):

- 1- افترض أن هناك دولتان هما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، تنتج كل منهما سلعتين هما " الغذاء ، السيارات " باستخدام عنصر إنتاج وحيد ألا وهو العمل.
- 2- كما أن إنتاج الدولتين تعمل في مرحلة ثبات غلة الحجم، أي أنه إذا تم مضاعفة كمية المدخلات (Inputs) في الصناعة (العمل) فسوف تتضاعف المخرجات (Outputs) أي مستوى الإنتاج.
- 3- كما يفترض المثال أيضاً أن هناك العديد من المنشآت في كل دولة تعمل في ظل المنافسة الكاملة وتتعامل كل منشأة مع سعر المدخلات (العمل) والإنتاج على أنها معطاة.
- 4- أساس دعوى آدم سميث للتخصص و التقسيم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تتمتع بميزة مطلقة (أي: نفقة مطلقة أقل)، فإن هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة و الدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقات مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما؛ كما هو موضح في الجدول رقم (01-02) التالي:

الجدول رقم (01-02): جدول الإنتاجية : وحدات العمل المطلوبة لإنتاج وحدة من الناتج.

البيان	الغذاء	المنسوجات
الولايات المتحدة الأمريكية	1	4
اليابان	2	3

تحليل معطيات الجدول:

يتبين لنا من الجدول أعلاه، إن أمريكا تحتاج إلى ساعة عمل واحدة (1) لإنتاج الوحدة من الغذاء ولكن تحتاج إلى (4) ساعات عمل لإنتاج الياردة من المنسوجات، بمعنى أن الياردة الواحدة تكلف ما يعادل تكلفة (4) زيادة من وحدات الغذاء؛ ويعرف ذلك بالسعر النسبي بين السلعتين؛ ففي غياب النقود، فإن أي فرد يستطيع مقايضة وحدة واحدة من الغذاء مقابل (4) ياردات من المنسوجات في

¹: Peter H.Ludert et Thomas A.Pugel. (1997), *Economie internationale*, 10^e Edition ,Paris,ED Economica, p: 37-38.

السوق الأمريكي، أو معادلة الياردة الواحدة من المنسوجات مقابل (4/1) من وحدة غذاء؛ وهكذا بالنسبة لليابان.

التفسير الاقتصادي للنتائج:

- 1- لتوضيح النفع الذي يعود على العالم من قيام التجارة الدولية بين الدولتين حيث تتمتع أمريكا بميزة مطلقة في إنتاج الغذاء بينما تتمتع اليابان بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات وهنا إذا قامت أمريكا بإنتاج عدد من المنسوجات أقل بوحدة واحدة فسوف توفر (4) وحدات عمل يمكن استخدامها في إنتاج (1/4) = 4 وحدات من الغذاء هنا أمريكا تحتاج إلى وحدة من المنسوجات والتي تستوردها من اليابان.
- 2- لإنتاج وحدة إضافية من المنسوجات تحتاج اليابان إلى (3) وحدات من العمل والتي يمكن الحصول عليها من قطاع الغذاء الذي يتراجع إلى (2/3) = 1,5 وحدة عمل.
- 3- ينتج عن التخصص وتقسيم العمل في البلدين تراجع إنتاج المنسوجات في أمريكا بوحدة واحدة بينما كان هناك زيادة بمقدار (4) وحدات في إنتاج الغذاء؛ أما في اليابان فقد تراجع الغذاء بمقدار (1,5) وحدة في مقابل إنتاج وحدة إضافية من المنسوجات.
- 4- بناء عليه فإن أمريكا تتمتع بميزة مطلقة (Absolute Advantage) في إنتاج الغذاء، حيث أن الوحدة الواحدة منه تحتاج إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة باليابان؛ ومن ناحية أخرى، فإن اليابان تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات، حيث تحتاج الياردة منها إلى عدد أقل من ساعات العمل مقارنة بأمريكا.

خلاصة التحليل:

تبعاً للنتائج أعلاه، نستنتج بأن هناك فرص لقيام التجارة بين الدولتين نظراً لاختلاف المزايا المطلقة بينهما، ووفقاً لأدم سميث فإن كل دولة يجب أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، أي التي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل (مقدرة بساعات العمل)، معنى ذلك أن أمريكا تخصص في إنتاج وتصدير الغذاء، بينما تخصص اليابان في إنتاج وتصدير المنسوجات.

1-2-4- أهم الانتقادات الموجهة للنظرية:

لقد قام سميث في عرضه للمكاسب المحتملة لتحرير التجارة الخارجية، إلا أن تحليله وتفسيره لقيام التبادل التجاري ترك انتقادات من أبرزها ما يلي:

- لم يعرف "آدم سميث" ثروة الأمة بقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية و المعادن النفيسة كما عرفها التجاريين بل عرفها بقدرتها على إنتاج السلع و الخدمات، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل التي تمكنها من زيادة القدرة الإنتاجية، وهذا لا يتم إلى عن طريق الحرية الاقتصادية؛
- تفسر عموما نظرية النفقات المطلقة التجارة الدولية للسلع أو المواد الأولية وبصفة خاصة تجارة الدول النامية؛ والمتمثلة عموما في السلع ذات السهولة في الإنتاج و المستقلة عن النظام الاقتصادي أي المرتبطة في إنتاجها على العوامل الطبيعية؛
- لم تستطع هذه النظرية أن تفسر لنا إشكالية أنه لو لم تملك دولة أية ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، فكيف يمكن مشاركتها في التجارة الدولية؟
- إن تفسير هذه النظرية لقيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يعطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا تفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية؛
- أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشبعا وتعقيدا.

أسئلة للتحليل: ?

- ما هو المكسب من وراء التخصص وفقاً للمزايا المطلقة حسب نظرة آدم سميث؟
- ماذا يحدث عندما لا تتمتع أحد الدول بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة؟
- و هل من الممكن أن تحقق هذه الدولة مكاسب من التجارة الدولية؟

3-1- نظرية النفقات (الميزات) النسبية: "دافيد ريكاردو: David.Ricardo" (1772-1823).

لقد تعين الانتظار مدة واحد وأربعين عاماً حتى يأتي "دافيد ريكاردو" بالإجابة على السؤال الهام الذي لا تستطيع نظرية "آدم سميث" أن تجيب عليه ومن ثم دعت الحاجة إلى ظهور نظرية التكاليف النسبية ألا وهو، ما هو الوضع لدولة دخلت معترك الحياة الدولية التجارية حديثاً، أي لا تتمتع بالميزة المطلقة؟ هل تعتمد إلى الانزواء جانباً؟ أم تعتمد على العكس إلى مباشرة حرية التجارة معها مع ما يترتب على هذا حتماً من تعريض صناعاتها إلى منافسة مدمرة من قبل الدولة الثانية؟

1-3-1- عرض مضمون نظرية الميزات النسبية (المقارنة): (Comparative Advantage Theory):

لقد قام الاقتصادي الكبير "دافيد ريكاردو"¹: David.Ricardo بنسخ النظرية السابقة وذلك في كتاباته المشهورة عن التجارة الخارجية "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب: On the Principles of Political Economy and Taxation"، حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية (الميزات المقارنة) الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية، حيث أثار اهتماماً كبيراً للشهرة التي نالها بسبب كتاباته ومقالاته السابقة، وبسبب نجاحه الكبير في بورصة الأوراق المالية في لندن، وفيه يعالج ريكاردو موضوع القيمة والتوزيع معالجة نظرية متناولاً موضوع العلاقات الاقتصادية الخارجية في جزء صغير منه، ويمثل الاسهام الكبير له في نظرية النفقات النسبية أو النفقات المقارنة.²

ترتكز هذه النظرية على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل، وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل، وبمعنى آخر فإن الشرط الضروري والكافي للقيام بالتبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية في إنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى.

كما يرى الاقتصادي "دافيد ريكاردو"، أن كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية؛ ويعتمد في ذلك على العمل (Labor : L) كعنصر في قياس النفقة، ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقييمها

¹: Ricardo. David. (1772-1823), an English economist, from Dutch-Sephardi origins, became rich at a very young age on the stock market and devoted the rest of his life to the study of mathematics and natural sciences and, from 1799, Economics. He became known with his pamphlet "The high price of bullion" on economic issues, and ended his work with his "Principles of Political Economy and Taxation." Ricardo took the major step in the process of deductive abstraction of what later became known as *the Classical school of economics* in the path initiated by Adam Smith. His theories of comparative advantage, which were firstly stated in 1815 by Col. Robert Torrens (*Ricardian trade theory*), rent of land (*Ricardian distribution theory*) and the steady state, were some of their major contributions to economic science.

²: Ricardo. David (1821), *On the Principles of Political Economy and Taxation*, 3rd edition, London: John Murray.

بالنقد بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة؛ وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى ك رأس المال (**Capital: K**) ، غير أن هذه الأخيرة تعتبر كعمل كامن؛ ولقد وبنى ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس الأسس التي بنى عليها نظريته في القيمة، فقيمة أية سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما بذل في انتاجها من عمل على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة وتكاليف انتاجها وهي نفس القاعدة التي تحكم التبادل الداخلي؛ وقد يكون من المناسب قبل أن نتعرض لنظرية النفقات النسبية، أن نوضح أولاً المفاهيم المختلفة للنفقات كما يلي:

أ- **النفقات النقدية (Money Costs):** فنفقة إنتاج سلعة معينة، ينظر إليها على اعتبار أنها كمية النقود التي تدفع لعوامل الإنتاج في سبيل انتاج وحدة واحدة من هذه السلعة.

ب- **النفقات الحقيقية (Real Costs):** يمكن أن ننظر إلى النفقات على اعتبار أنها كمية الموارد المادية التي تبذل لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما.

ت- **نفقات الفرص البديلة (Opportunity Costs):** كما يمكن أن ننظر إلى نفقة انتاج سلعة معينة على أنها تلك الكمية من السلعة الأخرى التي يضحي بها في سبيل انتاج هذه السلعة.

2-2-1- عرض افراضات نظرية النفقات النسبية:

لقد افترض ريكاردو في تحليله نفس الافتراضات التي اعتمد عليها آدم سميث من قبل وهي وجود دولتين وسلعتين ونوعين من عناصر الانتاج، وكذا حرية التجارة والمنافسة الكاملة، بالإضافة إلى الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة انتاج السلع ، مع افتراض باقي الافتراضات الأخرى طبقاً للتحليل الكلاسيكي، والتي قامت عليها نظرية القيمة النسبية، ومن بين أهمها:

- أن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية.
- أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين؛
- لا يوجد نفقات نقل أو رسوم جمركية؛
- تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعاً لحجم الإنتاج؛
- وأن دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم متجانسة؛ أي أن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة وأنه لا يوجد إحلال ما بين عوامل الإنتاج،
- لا توجد حواجز لتنقل السلع وعوامل الإنتاج داخل كل بلد، بينما هذه الأخيرة (أي عوامل الإنتاج) لا يمكن أن تنتقل من بلد إلى آخر وتتنافس فيما بين الدول،

➤ السلع المنتجة خاضعة للمنافسة التامة؛ وأن الإنتاج بكميات معتبرة أو ضئيلة ليس له أي أثر، وبالتالي فإن الإنتاج خاضع إلى قانون ثبات الغلة؛

2-1-3- أهم النتائج المتوصل إليها من خلال نظرية النفقات النسبية:

تؤدي هذه النظرية إلى ثلاث نتائج أساسية وهي متمثلة فيما يلي:¹

- أن البلد يتخصص كلياً في المنتج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات،
- يبين نموذج "ريكاردو" أن سياسة الأحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية؛
- عادة ما تؤدي نتيجة التخصص الكلي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلد معين ماعدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البلد، قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى إضعاف تطورها.

مثال: بالرجوع إلى نفس المثال السابق رقم (01) نلاحظ ما يلي:²

الجدول رقم (01-02): جدول الإنتاجية : وحدات العمل المطلوبة لإنتاج وحدة من الناتج.

البيان	الغذاء	المنسوجات
الولايات المتحدة الأمريكية	1	4
اليابان	2	3

التفسير الاقتصادي للنتائج:

لاحظنا سابقاً، بأن أمريكا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الغذاء بينما تتمتع اليابان بميزة مطلقة في إنتاج المنسوجات، ولكن بالتدقيق في وضع اليابان نلاحظ أنها أقل كفاءة في إنتاج السلعتين ولكن بنسبة متفاوتة، حيث يمكن حساب تكلفة إنتاج الغذاء في اليابان مقارنة بتكلفة إنتاجها في أمريكا كالآتي:

$$\frac{\text{تكلفة إنتاج الغذاء في اليابان}}{\text{تكلفة إنتاج الغذاء في أمريكا}} = 100 \text{ X}$$

¹ : Patrick .A. MESSERLIN. (1998), *Commerce International*, Presses Universitaires de France, Paris, pp : 42-47.

²: ينظر في ذلك: المثال السابق رقم (01)، المذكور في ص:.

وعليه: $[(1 / 2) \times 100] = 200 \%$. وهذا معناه أن تكلفة إنتاج الغذاء في اليابان تمثل ما نسبته: 200 % من تكلفتها في أمريكا، وإذا حسبنا بنفس الطريقة تكلفة إنتاج المنسوجات في اليابان نجد أن تكلفة الياحدة منها تمثل فقط 75 % من تكلفتها في أمريكا، ومن الواضح أن نقص الكفاءة في إنتاج المنسوجات أقل من نقص الكفاءة في إنتاج الغذاء، وهو ما يعني أن اليابان لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات عن إنتاج الغذاء؛ ولكن بحساب التكاليف النسبية نجد أن أمريكا أكثر كفاءة بنسبة متفاوتة، حيث أن تكلفة إنتاج الغذاء فيها أقل مقارنة بتكلفة انتاجها في اليابان والتي يمكن حسابها بنفس الطريقة السابقة كالآتي:

$100 \times$	$\frac{\text{تكلفة انتاج الغذاء في أمريكا}}{\text{تكلفة انتاج الغذاء في اليابان}}$
--------------	--

وعليه: $[(2 / 1) \times 100] = 50 \%$ ؛ وهذا معناه أن تكلفة إنتاج الغذاء في أمريكا تمثل ما نسبته: 50 % من تكلفتها في اليابان، وإذا حسبنا بنفس الطريقة تكلفة إنتاج المنسوجات في أمريكا نجد أن تكلفة الياحدة منها تمثل فقط 133 % من تكلفتها في اليابان، ومن الواضح أن نقص الكفاءة في إنتاج المنسوجات أقل من نقص الكفاءة في إنتاج الغذاء، وهو ما يعني أن أمريكا لديها ميزة نسبية في إنتاج الغذاء عن إنتاج المنسوجات.

خلاصة التحليل:

تبعا للنتائج أعلاه، نستنتج بأن هناك فرص لقيام التجارة بين الدولتين نظراً لاختلاف المزايا النسبية بينهما، ووفقاً لريكاردو فإن كل دولة يجب أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، أي التي تنتجها بتكلفة مقارنة أقل (مقدرة بساعات العمل)، معنى ذلك أن أمريكا تخصص في إنتاج وتصدير الغذاء، بينما تخصص اليابان في إنتاج وتصدير المنسوجات.

2-1-4- أهم الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات النسبية:

لقد حاول « David Ricardo » الاقترب من الواقع ولكن رغم ذلك تعرضت نظريته لانتقادات عديدة ومن بين هذه الانتقادات التي وجهت له نجد ما يلي:

- اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط حيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط، وتبادل سلعتين فقط؛
- افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج؛
- انخفاض نفقة الإنتاج الناتجة عن الإنتاج الكبير لم يؤخذ بعين الاعتبار؛
- أهملت أثمان السلع والتي لها دور في تحديد التبادل؛ بالإضافة إلى إهمال الطلب على هذه السلع؛
- تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا.

4-1- نظرية القيم الدولية: "جون ستيوارت ميل" ¹: John. Stuart. Mill (1806-1873).

1-3-1- عرض مضمون النظرية: (Theory of International Values):

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو- ميل: Ricardo - Mill"، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ "دفيد ريكاردو"، حيث قام "جون ستيوارت ميل" من خلال كتابه: "مبادئ الاقتصاد السياسي: مع بعض تطبيقاتها إلى الفلسفة الاجتماعية: Principles of Political Economy: with some of their Applications to Social Philosophy" ²، بإضافة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل؛ حيث اكتفى "ريكاردو" في عرضه على أن التخصيص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثن أحد السلعتين بالنسبة للآخرى، ولم يحدد العوامل التي تسمح من إقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى؛ وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية.

2-2-1- عرض محددات معدل التبادل الدولي في نظرية ميل:

¹ : John Stuart Mill (20 mai 1806 à Londres – 8 mai 1873 à Avignon) est un philosophe, logicien et économiste britannique. Il compte parmi les auteurs libéraux les plus influents du XIXe siècle. Il est notamment connu en France pour le célèbre *De la liberté* (On Liberty, 1859), ou pour ses ouvrages en faveur du Gouvernement représentatif et contre L'assujettissement des femmes. Premier opus de maturité de l'immense penseur et économiste anglais que fut John Stuart Mill (1806-1873), « les *Principles of Political Economy with some of their Applications to Social Philosophy* », ont été maintes fois réédités après leur parution initiale en 1848: ils furent en effet « le traité le plus lu de la période » (Schumpeter).

²: John-Stuart Mill. (1848), *Principles of Political Economy: with some of their Applications to Social Philosophy*, London; Longmans, Green and Co.

يتحدد معدل التبادل في هذه النظرية على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، و معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية؛ وبالتالي تعود المكاسب أكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، ويؤول بالمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب؛ ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر، والعكس صحيح؛ وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل؛ لقد دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.

1-2-3- أهم الانتقادات الموجهة لنظرية القيم الدولية:

لم تتمكن هذه النظرية الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملّي شروطها؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة، يمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب البلد الصغير؛ بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع؛ وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة.

2- المبحث الثاني: تحليل نظريات التجارة الخارجية النيوكلاسيكية.

(Neoclassical Foreign Trade Theories).

لقد استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة (Utility) في تفسير التجارة الدولية، و التخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل؛ أما المرحلة الثانية فهي تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة عن طريق عوامل الإنتاج و أسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية والأجور؛ ومن أهم رواد هذه المدرسة نجد كلا من: "جوتفريد هابلر: Haberler"، "هيكشر و أولين: Hickcher - Ohlin" و "ستوبلر و سامولسون: Stopler-Samuelson"، وكذا "واسيلي ليونثيف: Leontief Wassily"، وفيما يلي تفصيل لذلك:

1-2- نظرية نفقة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة): "جوتفريد هابلر: Haberler" (1936).

يقوم التحليل في التجارة الدولية في إطار التوازن العام، من مقارنة العرض والطلب في كل بلد؛ وفي هذا الإطار تتغير الأسعار النسبية للسلع، وتصبح الأساس في تعريف التفوق النسبي وشروط التبادل؛ وكلما كان مستوى الإنتاج لسلعة ما مرتفع، وجب أن نتخلص من كميات معتبرة من السلعة الأخرى، إذا أردنا أن نرفع من الكميات المنتجة من السلعة الأولى؛ وبالتالي فإن حدود إمكانيات الإنتاج هي دالة مقعرة، عكس دالة الإنتاج في النظرية التقليدية التي تأخذ خط مستقيم.¹

درسنا أن نظرية الميزة النسبية لريكاردو اعتمدت على افتراضات يصعب أن تتحقق في الواقع، أهمها عنصر العمل هو العنصر الانتاجي الوحيد المستخدم في العملية الانتاجية أو أن يستخدم بنسبة ثابتة في إنتاج كافة السلع، كذلك تفترض هذه النظرية أن عنصر العمل (Labor) يتكون من وحدات متجانسة، ولكن هناك عنصر رأس المال (Capital : K)، الأرض (Land)، كذلك فإن عنصر العمل لا يستخدم بنسبة ثابتة في إنتاج كافة السلع حيث يوجد بعض المنتجات المكثفة لعنصر العمل مثل المنسوجات وهناك بعض المنتجات كثيفة رأس المال كصناعة الصلب والحديد.

1-1-2- عرض مضمون نظرية تكلفة الفرصة البديلة: (Opportunity Cost Theory):

¹ : Christian Aubin, Philippe Norel. (2000), *Economie Internationale, Faits, Théories et Politiques*, Paris, édition du Seuil, p : 25-26.

تعود نظرية نفقة الاختيار إلى الاقتصادي: "جوتفريد فون هابلر¹ : Habler (1936)"، حيث انتقد الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة بالاعتماد على نفقة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة، بدلاً من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي؛ حيث أن تكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى افتراض افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأى عنصر إنتاجي آخر، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

وحسب "هابلر" فإن نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالمزايا التي يتحصل عليها عند إنتاج سلعة أخرى، في هذه الحالة يمكن أن نقارن نفقة استبدال السلع بالنسبة للسلعة النموذجية التي نستخدمها؛ تتناسب أثمان السلع داخل كل دولة مع نفقات استبدال هذه السلع، وبالتالي فإن البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع التي ينتجها يمكن له أن يحقق الكسب من التجارة الدولية، ولهذا حاول هابلر تفسير نظرية المزايا النسبية دون الاعتماد على نظرية القيمة في العمل، باستخدام نظرية تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost Theory)²، مستعيناً بأداة هو منحني إمكانية الإنتاج (Production Possibility Curve) التي تمكن من التخلص من وحدات العمل. إن اختلاف الأثمان النسبية في دولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية، ويتحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين بواسطة تقاطع قوى العرض والطلب في البلدين معاً، وهذا ما يسمى بالطلب المتبادل.

2-1-2- إسهامات نظرية نفقة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة):

يمكن تلخيص الإسهامات التي أتت بها النظرية فيما يلي:

- اتجاه التبادل محدد عن طريق شروط العرض و الطلب للسلع في آن واحد.
- الفكرة المتمثلة في التخصص الكلي لكل بلد، غير ضرورية لقيام التبادل الدولي.
- إذا كانت نسبة أسعار التوازن في السوق العالمي مساوية لنسبة الأسعار لبلد ما بدون تبادل، لا يستطيع ذلك البلد أن يدخل في التبادل الدولي.

هذا فيما يخص الإسهامات، إلا أن هذه النظرية لم تحدد سبب اختلاف النفقات النسبية بين الدول؛ إضافة إلى ذلك لم تحدد هذه النظرية سبب استقرار الثمن والأسعار في نقطة معينة.

¹: Gottfried Von Haberler. (1900-1995), was an Austrian-American economist that specially known for his original contribution in the fields of "International Trade "and "Business Cycles ".

²: Von Harberler. (1936), *The Theory of International Trade*, William Hodge & Company Limited, London, 1936, pp.125-130.

2-2- النظرية السويدية: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج : "هيكشر وأولين:H-O"(1919- 1933).

2-2-1- سبب اختلاف تكاليف الفرصة البديلة:

يعتبر كل من " إيلي هيكشر¹: Eli. Hickcher " و " برتيل أولين²: Bertil Ohlin ", من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج؛ حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي أن عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد إلى آخر؛ تعود فكرة الاختلاف في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلا "هيكشر"، حيث أنه يرى بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية بما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي؛ ويشير "هيكشر" من خلال أعماله المنشورة في مقاله المشهور: " أثر التجارة الخارجية على توزيع الدخل"³، أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون نفسها في دولتين، ولا يمكن إحلال عامل بعامل آخر في دولة دون القيام بنفس العملية في الدولة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن التوفيق الإنتاجي هو نفسه بالنسبة للسلعة في كلا الدولتين في حين أن الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج تكون نفسها في نفس الوقت، وبالتالي فإن التكاليف النسبية لا يمكن أن تتغير في الدولتين. يقوم " أولين " بتطوير أفكار " هيكشر " بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج؛ وتعتبر مساهمة كل واحد

¹: Eli Filip Heckscher. (1879-1952), was a Swedish economist who was Professor at the Stockholm University College and Director of the Institute of Economic History. His attention was centred in economic history and political economy, and he was in favour of " *Laissez-Faire* ". Heckscher formulated with Bertil Ohlin, a mathematical model of international trade known as the *Heckscher-Ohlin model*. Also known as the *Heckscher-Ohlin-Samuelson model* for Samuelson's later developments. His most significant contribution was his article "Effects of Foreign Trade on the Distribution of Income", in 1919, which would be the base for the later development, of his and Ohlin's theorem. He used David Ricardo's theory of comparative advantage (known as Ricardian trade theory) to develop his theory of factor endowment, to describe how a country should specialize in developing those activities for which its factor endowment are best suited, in exchange for those which it did not produce. Other important contributions, especially from a historic perspective, were his treatise "Mercantilism", in 1931 and "Sweden's Economic History from Reign of Gustav Vasa", in 1959.

²: Bertil Gotthard Ohlin. (1899-1979), was a Swedish economist, politician and Professor of Economics at the University of Copenhagen and at the Stockholm School of Economics. Along with the British economist James Meade, he received the Nobel Prize in Economic Sciences in 1977, for their significant addition to the development of the theory of international trade and international capital movements. Ohlin's main contribution to the economic theory is found in his book "Interregional and International Trade", in 1933, in which he modernizes the theory of international trade and builds on a previous theorem belonging to Eli Heckscher, that has, ever since, been known as the Heckscher-Ohlin model.

³: Eli. Hickcher. (1919), *Utrikeshandels verkan på inkomstfördelningen. Några teoretiska grundlinjer* [The effect of foreign trade on the distribution of income. A theoretical outline]. *Ekonomisk Tidskrift*, 21: 497-512.

منها صياغة لما يسمى بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، وذلك من خلال أعماله التي نشرت في كتابه عن: "التعاون الاقليمي والتجارة الدولية" ¹ في عام 1933م، ولقد حصل "أولين" على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1977م، عن أعماله في مجال التجارة الدولية مناصفة مع جيمس ميد (James Meade).

2-2-2- مفهوم نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج:

تفسر هذه النظرية سبب استيراد أو تصدير سلعة معينة من طرف بلد ما، باستخدام الندرة أو الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) المستعملة في إنتاج السلعة الداخلة في التبادل؛ أي أن كل بلد يقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وبالتالي يكون سعرها أرخص نسبيا. ويستورد السلعة التي تحتاج في إنتاجها إلى عامل الإنتاج النادر نسبيا والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي، وبالتالي البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل العمل يقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل؛ وباستيراد السلعة كثيفة رأس المال، وعليه يقوم بالتخصص جزئيا في إنتاج وتصدير تلك السلعة؛ أما البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال يقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال واستيراد السلعة كثيفة العمل، ويتم التخصص الجزئي بالنسبة لهذا الأخير في السلعة كثيفة رأس المال وتصديرها والتخصص فيها جزئيا.

2-2-3- أهم الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج:

لعل من بين أهم الانتقادات الموجهة إلى نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، أنها تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا؛ حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع؛ بالإضافة إلى ذلك فإن تبادل وإنتاج السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة، وهذا ما يؤدي بهذه النظرية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الاحتكارية.

2-3- نظرية "ستوبلر و سامولسون و ريزبزنسكي (Stopler-Samuelson- Reybezynski)" في

تحليل التوسعات في نظرية "هيكشر وأولين: H-O".

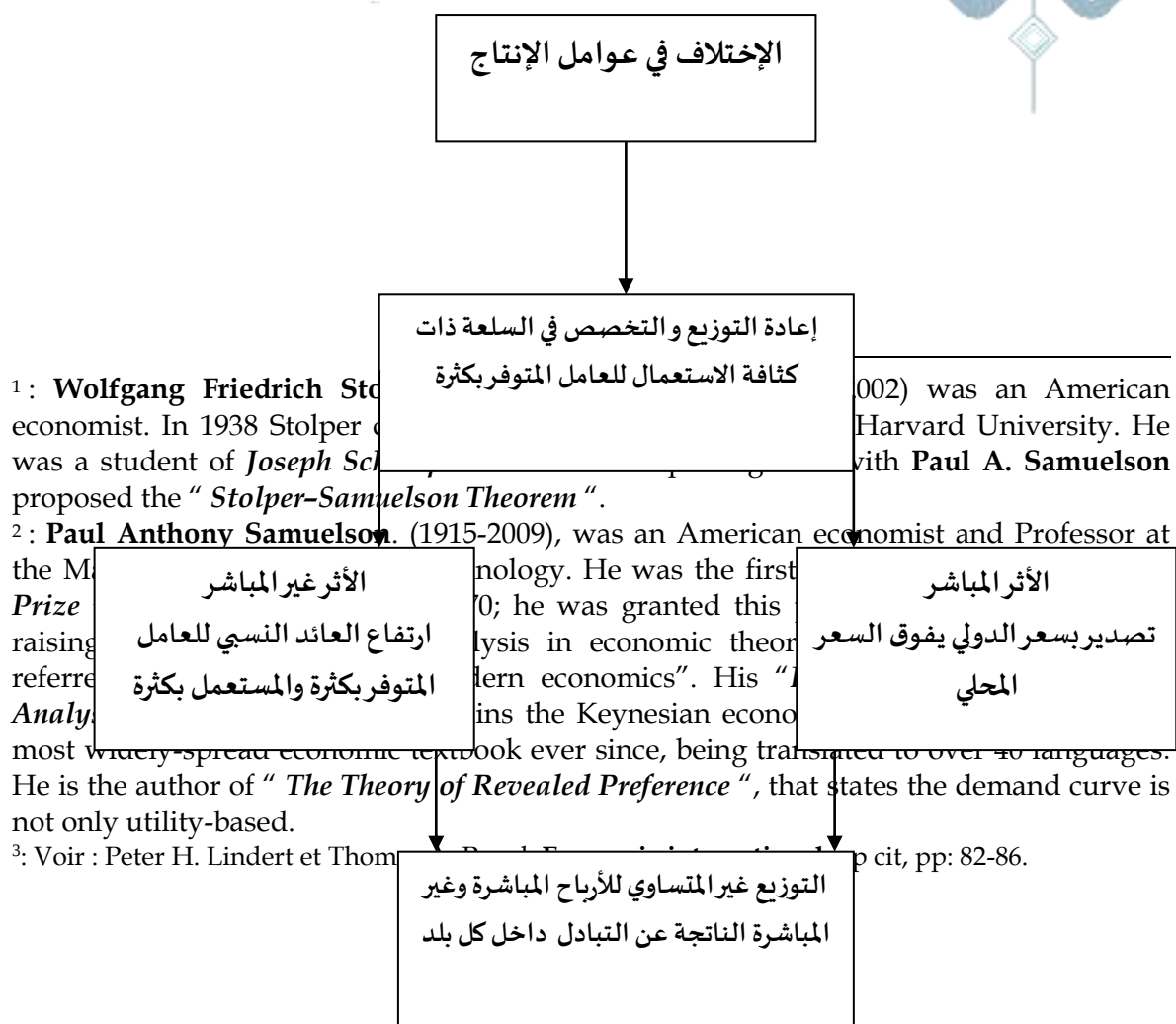
2-3-1- التجارة الدولية للسلع و التجارة الدولية لعوامل الإنتاج عند (Stopler - Samuelson):

تعتمد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج على عدم تنقل هذه الأخيرة، وأن ما يفسر التبادل الدولي هو الفارق بين الوضعية الداخلية للسوق قبل التبادل في سوق عوامل الإنتاج -أي أن التبادل الدولي لعوامل

¹: Bertil Ohlin. (1933), *Interregional and International Trade*, Cambridge : Harvard University Press.

الإنتاج يتم بصفة غير مباشرة-، وبالتالي تبادل السلع هو إحلل لتبادل عوامل الإنتاج؛ وفي هذا الصدد نجد نظرية "ستولپر" ¹ Wolfgang Stolper و "سامولسون" ² Paul Anthony Samuelson التي تربط بين سعر السلع وسعر عوامل الإنتاج؛ حيث بالنسبة لهذه الأخيرة فإن التبادل الدولي يؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية، حيث أن المرور من حالة عدم التبادل إلى التبادل الدولي، يرفع من الأسعار النسبية للسلعة المصدرة ذات التفوق النسبي وذات الاستعمال الكثيف للعامل المتوفر بكثرة، وبالتالي فإن التبادل الدولي يؤدي إلى الزيادة في عوائد العامل المتوفر بكثرة؛ أي كلما كان عامل ما كثيف في إنتاج السلع المصدرة، كلما كان له الحظ في الربح من التجارة الدولية، أما عامل الإنتاج الداخل في السلعة الخاضع للمنافسة من طرف الواردات سيكون معرض للخسارة من التجارة الدولية؛ وبالتالي فإن التجارة الدولية تعيد توزيع الدخل ما بين عوامل الإنتاج ³. ويمكن أن نبين إعادة توزيع الدخل في الشكل التالي :

الشكل رقم 1 : إعادة توزيع الدخل عند نظرية Stolper-Samuelson



SAHLA MAHLA

Source: Alain Samuelson, *Economie Internationale Contemporaine*, op.cit, p: 87.

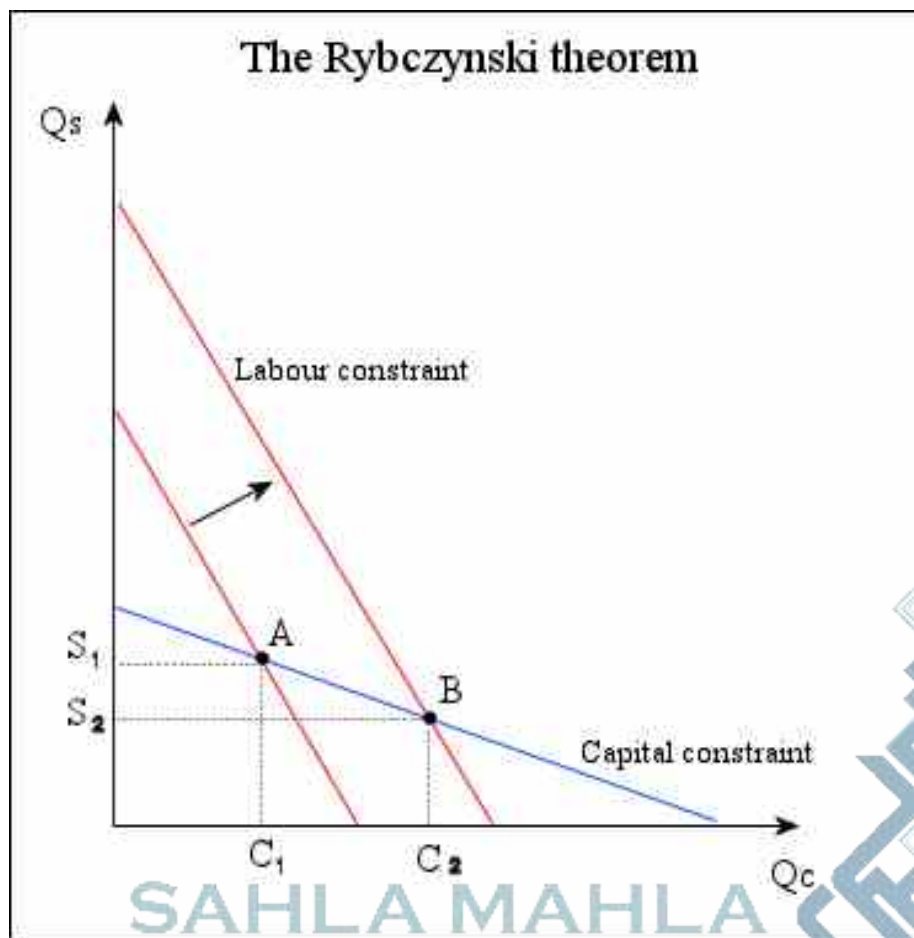
2-3-2- نمو أحد عوامل الإنتاج عند ريبزنسكي (*The Rybczynski Theorem*):

لقد قامت النظريات السابقة بدراسة آثار التبادل على البلدان قبل وبعد الدخول في التجارة الدولية، ولكن يوجد تساؤل يطرح نفسه ألا وهو: ما هو أثر نمو عامل إنتاج معين على تبادل بلد ما خلال التبادل الدولي؟ أي الحالة التي تصبح فيها عوامل الإنتاج غير ساكنة؟

إن أول من قام بدراسة هذه الحالة هو "ريبنزسكي: Reybezynski"¹ في سنة 1955، من خلال نظريته: (*The Rybczynski Theorem*)، التي تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، هذه النظرية عرفت بنظرية "هبات عناصر الإنتاج" أو ما يعرف بـ: (*Factor Endowment Theory*)، حيث أنه يرى في حالة دولتين وسلعتين وعاملين للإنتاج؛ فإن الزيادة في عامل إنتاج بشكل تلقائي، سيؤدي إلى الزيادة المطلقة في إنتاج السلعة التي تستخدم كمية كبيرة من هذا العامل وإلى الانخفاض في إنتاج السلعة الأخرى؛ وهذا بالاعتماد على أن دوال الإنتاج خطية ومتجانسة، وأن معادلات الإحلال لا تتغير في مجال الإنتاج مع نفس معدلات التبادل؛ ويشير كذلك هذا الأخير أن الزيادة في تخصيص عامل إنتاج واحد سيؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولي أو إلى انخفاض السعر النسبي الذي يستخدم نسبياً كمية أكبر من عامل الإنتاج الذي يأخذ في التزايد.

ونظراً للافتراضات السابقة، نجد أن الدولة ما (أ) التي تتمتع بوفرة في عنصر العمل سوف تقوم بالتخصص جزئياً في إنتاج وتصدير السلعة (س) كثيفة العمل واستيراد السلعة (ص) كثيفة رأس المال؛ ومن ناحية أخرى فإن الدولة (ب) التي تتمتع بوفرة في عنصر رأس المال سوف تقوم بالتخصص جزئياً في إنتاج وتصدير السلعة (ص) كثيفة رأس المال واستيراد السلعة (س) كثيفة العمل من الدولة (أ). وتظهر النظرية كيفية تأثير التغيرات في هبات عناصر الإنتاج على مخرجات السلع عند استمرار العمالة الكاملة، وتعتبر هذه النظرية مفيدة في تحليل آثار الاستثمار الرأسمالي في سياق نموذج هيكر-أوهلين، فإذا تصورنا قيد عنصر العمل (*Labour Constraint*) وقيد رأس المال (*Capital Constraint*)، مع افتراض أن الإنتاج يحدث أولاً على حدود إمكانية الإنتاج (*PPF: Production Possibility Frontier*) عند النقطة (A)، فإذا كانت هناك زيادة في عنصر العمل فسيؤدي ذلك إلى انتقال قيد العمل (LC) إلى الأعلى من جهة اليمين؛ مما سوف يؤدي بدوره إلى انتقال حدود إمكانية الإنتاج (PPF) إلى النقطة (B)، وهذا ما يسوف يرفع من إنتاج السلعة (س) كثيفة العمل من النقطة (C1) إلى (C2)، وفي المقابل فإن إنتاج السلعة (ص) كثيفة رأس المال سوف ينخفض من النقطة (S1) إلى (S2)؛ وإذا ارتفعت قيمة رأس المال فإن القيود الرأسمالية ستتحول إلى زيادة في إنتاج السلعة (ص) وانخفاض في إنتاج السلعة (س)، والشكل التالي يوضح ذلك:

¹: Rybczynski. Adeusz Mieczyslaw. (1923–1998), was a Polish-born English economist who is known for the development of the "Rybczynski Theorem" in (1955). He studied at the *London School of Economics*. Soon after discovering his famous theorem, he joined *Lazard* and spent the rest of his career there as an investment banker.



خلاصة نظرية ريبزينسكي:

بصفة عامة، فإن زيادة هبات عناصر الإنتاج (Factor Endowment) في بلد ما سيؤدي إلى الزيادة في حجم إنتاج السلعة التي تستخدم هذا العامل بشكل مكثف، وانخفاض في حجم إنتاج السلعة الأخرى.

2-3-3- نظرية النمو المفقور عند " جاكديش بقواتي " ¹ : Jagdish Bhagwati (1958):

¹: Jagdish Natwarlal Bhagwati (born July 26, 1934) is an Indian-born naturalized American economist. He received the Ph.D. in Economics from the *Massachusetts Institute of Technology* in 1961 for a thesis titled " *Essays in International Economics* ", supervised by *Charles P. Kindleberger*. He is a University Professor of economics and law at Columbia

لقد قام " جاكديش " بالتوسع في التحليل السابق، حيث تمكن من التوصل إلى ما يسمى بالنمو المفقور (**Immiserizing Growth**)؛ حيث قام بدراسة آثار نمو عامل إنتاج على الرفاهية في حالة التبادل الدولي، حيث إزالة الفرضية المتمثلة في أن تأثير البلد على التوازن الدولي مهيمنة، فإن الزيادة في التبادل الدولي يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل؛ وبالتالي نتحصل على تدهور في السعر الابتدائي، أما فيما يخص السوق العالمي للسلعة المصدرة يقع فائض في العرض؛ ناتج عن الزيادة في صادرات البلد ذات النمو في العامل الإنتاجي. أما بالنسبة للسوق العالمي للسلعة المستوردة من طرف هذا البلد فإننا نلاحظ فائض في الطلب، ناتج عن ارتفاع في الواردات؛ وعليه فإن استمرار التدهور في معدل التبادل سيؤدي إلى انخفاض في مستوى الرفاهية وبالتالي الحصول على ما يسمى بالنمو المفقور.¹

غير أنه من الشروط الضرورية كي يحصل هذا النمو المفقور (**Croissance Appauvrissante**)؛ في بلد معين، يجب أن يكون النمو في هذا البلد في اتجاه توسع عرض الصادرات لهذا الأخير وازدياد الرغبة في التجارة مع الخارج، وأن تكون الزيادة في عرض الصادرات لها أثر معتبر على الأسعار العالمية؛ وأن الطلب الخارجي غير مرن بالنسبة للسعر، وأخيرا يجب على البلد المصدر أن يكون أكثر ارتباطا بالتجارة الخارجية، بحيث يجب أن يكون لمعدل التبادل أثر معتبر على الرفاهية حتى يقوم بإلغاء الربح الناتج عن الزيادة في قدرات العرض، وعليه فإن البلدان التي لديها تنوع في السلع التي يصدرها لا تكون معنية كثيرا مقارنة بالبلدان التي تصدر سلعة واحدة أو عدد قليل من المواد الأولية.

4-2- اختبار ليونتياف "Leontief Wassily" (1906-1980): لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج .

لقد قام "ليونتياف" باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، وذلك بأخذ الولايات المتحدة وبقية العالم، حيث أنه يعتبر أن الولايات المتحدة تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، وأراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها؛ ولكنه تحصل في اختبار على عكس ذلك؛ حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج؛ وهذا ما دفع " ليونتياف " إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا

University. Bhagwati is notable for his research in " *International Trade* " and for his advocacy of " *Free Trade* " .

¹ : Christian Aubain, Philippe Norel. (2000), *Economie Internationale : Faits, théories et politiques*, Seuil, p: 43.

على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فإن هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال؛ وبالتالي فإن النظرية محققة.¹

أثار التناقض الذي تحصل عليه " ليونتياف " عدة دراسات نظرية وتطبيقية، مما سمح من إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي.

3- المبحث الثالث: تحليل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية.

(New Foreign Trade Theories).

تمثل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية في إدخال الديناميكية في تفسير التجارة الدولية من خلال تحليل طبيعة التبادل الدولي المبني على اقتصاديات الحجم التي جاء بها ليندر (Linder) ونظرية تنوع المنتجات لكل من شمبلرن- هوتلينج (Chamberlin - Hotelling)، والتي أهملت من طرف النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي والمتمثل في أن التبادل الدولي يزداد خاصة في الدول ذات عوامل إنتاج أقل اختلافا، وبالتالي فإن التبادل الدولي يتم بين الدول المتشابهة وبالإضافة إلى ذلك فإن تصدير واستيراد نفس المنتج في نفس الوقت هو الأكثر ديناميكية، وهذا هو موضوع المطلب الأول والثاني؛ بالإضافة إلى الاتجاهات السابقة لدينا إدخال عامل الابتكار في تفسير التجارة الدولية، أي التحليل الجديد لعوامل الإنتاج، المبني على نظرية الفارق التكنولوجي على غرار أعمال كل من "بوسنر (Posner) و كروجمان (Krugman)، وما جاء بعدها من تحليلات كنك التي اعتمدت على دور الشركات المتعددة الجنسيات و التحليل الحمائي في التبادل الدولي، وهذا ما تم تخصيصه في المطلبين الثالث والرابع من هذا المبحث؛ وفيما يلي بيان لذلك:

3-1- نظرية التبادل الدولي واقتصاديات الحجم: "ليندر: Linder". (1961).

إن خفض تكاليف الإنتاج ناتج عن وفورات الإنتاج المتزايدة، وعليه فإن زيادة عوامل الإنتاج سيرفع من قيمة الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في هذه عوامل؛ ولكن ما يجب معرفته هو التفرقة بين وفورات الإنتاج الداخلية الناتجة عن توسع المؤسسة والذي يؤدي إلى خفض التكلفة المتوسطة، و وفورات الإنتاج الخارجية لكل مؤسسة، الناتجة عن الحجم الكلي لمجموع صناعة معينة في منطقة معينة، حيث أن التكلفة المتوسطة للمؤسسة تنخفض كلما زاد حجم إنتاج القطاع لتلك المنطقة.

3-1- عرض مضمون نظرية تشابه الأذواق عند ليندر (Linder):

¹: Bernard Guillochon. (1998), *Economie internationale*, 2^éédition, Paris, Dunod, pp : 61-62.

يعتبر الاقتصادي ستيفان ليندر (Linder) (1961) أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين دول ذات تطور متشابه، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مرتبطاً بالطلب، وبالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبيراً وأن الإنتاج الداخلي متأثر أساساً بالطلب الداخلي؛ وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم و تخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها من الحصول على أسواق أجنبية؛ ومع افتراض أن الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق، واستنتج ليندر أن فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها.

يتم التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط.

3-1-2- وفورات الإنتاج الخارجية والتبادل الدولي:

يسمح تحليل التبادل عن طريق وفورات الإنتاج الخارجية من تفسير إمكانية وجود تبادل دولي ما بين دولتين متشابهتين وذات نفس خصائص الإنتاج، ومستهلكين للسلعتين؛ بحيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي، فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية، بالإضافة إلى نسبة الأسعار؛ حيث لا يوجد تفوق نسبي، ولكن يوجد نفس وفورات الإنتاج في كل من المنتجين، وبالتالي يمكن للبلدين تحقيق ربح، ورفاهية بتخصص كل واحد منهما في نشاط عند القيام بتبادل السلعتين؛ غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق حتى يتفادا تخصص البلدين في نفس السلعة؛ ولكن ما يمكن أن نلاحظه هو إمكانية عدم تساوي الربح الناتج عن التبادل الدولي في كل بلد، وهذا راجع إلى نوع السلعة المتخصص فيها كل بلد. إن التبادل الدولي في حالة وفورات إنتاج خارجية، قد يؤدي إلى تدهور الرفاهية، وهذه النتيجة لم تصل إليها النظريات السابقة، حيث كلها لم تظهر إمكانية تدهور الرفاهية، حيث تبين أن الانتقال من عدم التبادل إلى التبادل الدولي يؤدي إلى رفع الرفاهية؛ غير أن الحالة المعاكسة ممكنة في حالة وفورات الإنتاج الخارجية.

إن التبادل الدولي الناتج عن وفورات الإنتاج الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة، أما التبادل الدولي في حالة المنافسة غير التامة فهو موافق للتبادل الدولي في حالة وفورات الإنتاج الداخلية.

3-1-3- وفورات الإنتاج الداخلية والتبادل الدولي

يسمح وجود وفورات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة أو شركة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة؛ وجود حجم محدد من الشركات تنتج في السوق، يسمح من تفسير التبادل المتقاطع لنفس السلعة؛ ونظراً للوجود المحدود للمؤسسات الموجودة في السوق فإنه لا يمكن لكل مؤسسة أن تعتبر تأثيرها مهملاً، وبالتالي يمكن أن يظهر سلوك إستراتيجي من طرفها؛ يتمثل في استعمال السلع أو الأسعار كسلوك إستراتيجي، أو غير ذلك من الإستراتيجيات المتمثلة في التفاهم أو عدم التفاهم ما بين الشركات؛ وبالتالي كل شكل من الاستراتيجيات يؤدي إلى لعبة معينة وبالتالي إلى حل معين.

3-2- نظرية التبادل الدولي وتنوع المنتجات: إدوارد شميرلن: "Edward Chamberlin" (1933)

و " هارولد هوتلينج: Harold Hotelling" (1929).

يعود أصل تحليل التبادل الدولي وتنوع المنتجات إلى كل من الإقتصادي: " إدوارد شميرلن: Edward Chamberlin" (1933) و الإقتصادي " هارولد هوتلينج: Harold Hotelling" (1929)، لدراساتهم لتنوع المنتجات؛ غير أن التحليل الأول يتعلق بالتنوع العمودي أي اختلاف نوعية المنتج، أما التحليل الثاني فهو يتعلق بالتنوع الأفقي الراجع إلى ميزة المنتج، و انطلاقاً من هذين التحليلين ظهر التحليل " الشمبرلن الجديد" (Néo-Chamberlin) وعلاقته بالتبادل الدولي، والتحليل " هوتلينج الجديد" (Néo-Hotelling) والتبادل الدولي.¹

3-2-1 عرض مضمون نظرية التبادل الدولي والتنوع الأفقي للمنتجات:

قام الإقتصادي " كالفين لانكاستر: Kalven Lancaster" (1980) (*) بربط تحليل " هوتلينج الجديد" بالتبادل الدولي، حيث يركز تحليله على أن الاختلاف بين المستهلكين يتمثل في الذوق، الممثل في خصائص كل منتج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتج؛ تسمح من الحصول على أحسن توليفة ممكنة، أي أن اختلاف النوعية غير قابلة للإحلال من جانب الطلب. يأخذ لانكاستر دولتين متشابهتين في الحجم، والسلع المنتجة قبل وجود تبادل دولي؛ وعليه بعد فتح الحدود فإن المستهلك يمكن أن يتحصل على المنتج إما من طرف المورد الخارجي أو الداخلي، وعليه فإن حجم السوق يزداد مما يؤدي إلى عدم التوازن المؤقت للسوق و إلى اختفاء بعض الشركات؛ غير أن انخفاض عدد الشركات لا يسمح من إعادة

¹: Michel Rainelli.(1999) , La Nouvelle Théorie du Commerce International, Casbah Edition, Alger, pp : 45- 53.

(*) كالفين لانكاستر (Kalven Lancaster)(1924-1999): أستاذ بجامعة كولومبيا، متخصص في دالة الإنتاج والمزجعة.

التوازن لباقي الشركات. إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الإنتاج (نظرا إلى وفورات الحجم) وإلى ظهور فائض في الربح، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد وظهور أنواع جديدة من المنتجات، حتى ينعدم الربح؛ وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي ما يلي:

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار.
- توسع حجم المنتجات المعروضة، مما يسمح للمستهلكين من الحصول على منتجات تسمح من تلبية الخصوصيات المقترية من ذوقهم إلى أقصى حد.

3-2-2- عرض مضمون نظرية التبادل الدولي و التنوع العمودي للمنتجات:

قام الإقتصادي كروجمان (Krugman) ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي والتبادل الدولي، حيث يفترض في نموده أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتجات ولكن لديهم ذوق لتنوع المنتجات، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل "n" نوع متوفر في السوق بدلا من الحصول على "n" وحدة من نفس النوع، وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لا تتغير و تكلفة ثابتة موجبة تماما، أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في حجم الكمية المنتجة، وأن كل منتج له منتج وحيد ذات نوعية وحيدة، وأن القطاع الذي ينتمي إليه المنتج هو في حالة منافسة احتكارية، وبالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير والمنافسة في المدى الطويل؛ وبالتالي يؤدي التبادل الدولي في هذا النموذج إلى توسع حجم السوق وعليه فإن الثمار الناتجة عن هذا التبادل متمثلة في:

- انخفاض سعر كل نوع من المنتجات ، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة، أي الاستفادة من وفورات الحجم.

- الزيادة في عدد أنواع المنتجات في السوق، نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

3-3- نظرية الفارق التكنولوجي: "بوسنر: Posner" و "كروجمان: P. Krugman". (1961)

ارتكز التحليل الريكاردى على أنه لا توجد ديناميكية في التكنولوجيا بالإضافة إلى أن كل البلدان يمكن أن تنتج نفس السلع، غير أن هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه في الوقت الحاضر، نظرا لكون وجود تطور تكنولوجي و ظهور سلع جديدة؛ وبالتالي لقد طور هذا العنصر في النظرة المسماة بالتحليل التكنولوجي الجديد.

3-3-1- تحليل نموذج: "بوسنر: Posner" (1960):

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى "بوسنر"؛ حيث يعرف التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فإن هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد، ويأدخل عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج؛ وقد لاحظ بوسنر أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية "هيكشر- أولين"؛ حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج و سلع جديدة، يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، إذ أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سلع ذلك القطاع.

وبالنسبة لـ "بوسنر" فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع؛ بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف البلد التابع وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع والذي بدوره مرتبط بالزمن الذي تستغرقه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة.

3-3-2- تحليل بوسنر ونظرية ريكاردو:

إن البلد الذي تظهر فيه هذه الابتكارات يتحصل على تفوق مطلق في فترة زمنية معينة في هذه السلع مقارنة مع الدول المتبادل معها، حيث يقوم بتصدير تلك السلع إلى هذه الأخيرة، وبعد ذلك يتم تقليد هذه السلع بعد انتشار هذه التكنولوجيا، ولكن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة؛ وعليه فإن محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين البلدان، وهذا ما يسمح للبلدان ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج السلع كثيفة التكنولوجيا، بينما الدول الأخرى تنتج سلع منطية؛ وبالتالي يمكن اعتبار تحليل "بوسنر" كتعميم للنموذج الريكاردى، كنموذج ديناميكي لهذا الأخير.

3-3-3- نمذجة كروجمان: P. Krugman" (1961):

لقد قام "Krugman" بنمذجة تحليل "بوسنر"، حيث قام بأخذ منطقتين، بلدان الشمال و بلدان الجنوب؛ حيث أن الجنوب لا يقوم بالابتكار، بينما الشمال يقوم بالابتكار بحيث أن هذا الابتكار يتحول إلى سلع جديدة منتجة في الشمال، بينما لا تنتج هذه السلع في الجنوب إلا بعد فترة زمنية معينة، ولكن هذه السلع أو الصناعات الجديدة تختفي بعد فترة زمنية نظرا لانخفاض الأجور في الجنوب؛ وحسب كروجمان فإن الاحتكار التكنولوجي في الشمال يتآكل باستمرار بالتحول التكنولوجي، ولا يمكن إبقائه إلا عن طريق ابتكارات ثابتة لسلع جديدة.

3-3-4- نظرية دور حياة المنتج: الإمتداد المعرفي لنظرية التفوق التكنولوجي:

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج كنظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتج الجديد و دورة حياته مع تطور التجارة الدولية، ولعل أهم رواد هذا الاتجاه نجد الاقتصادي "فرونون: Vernon".

3-3-4-1- عرض تحليل: "فرونون: Vernon" (1966):

لقد طورت نظرية دورة حياة المنتج من طرف عدة اقتصاديين، ولكن تحليل هذه الدورة ينسب عادة إلى "Vernon 1966"؛ حيث يفترض هذا الأخير بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يسمح له أن يكون رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها النجاح والرواج؛ ونظرا لتوسع الطلب الأجنبي على هذه السلع، فإن المنشآت الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها، وبحصولها على هذه التكنولوجيا ستنطلق في الإنتاج و البيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وبإكتسابها الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع ستبشر في التصدير إلى الولايات المتحدة.

3-3-4-2- مراحل تطور المنتج و التجارة الدولية:

يمر المنتج بثلاث أو أربع مراحل و هي : مرحلة الظهور، مرحلة النمو، ومرحلة النضج ومرحلة التدهور:

أ- مرحلة الظهور (البروز): تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي فإن نمو المنتج وإنتاجه بصفة معتبرة يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وإنتاج هذه السلع يقع في دول مصدر الابتكار (أي الدول الصناعية)، وفي سوق محدود جدا، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي نكون في حالة الاحتكار، و يتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لقدرتها على شرائها.

ب- مرحلة النمو: في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة، ويبدأ ظهور منافسين في السوق، ويبدأ في تصدير المنتج إلى أسواق أخرى، وهذا نظرا للبحث من طرف البلد المنتج الأصلي على توسيع سوقه، بالإضافة إلى ذلك فإن الإنتاج يبدأ في الظهور في عدة مناطق، وخلال هذه المرحلة فإن الميزان التجاري بالنسبة للمنتج الجديد يتحسن أكثر فأكثر في الدولة الأصلية، بينما في الدول الأخرى المتطورة يكون فيه عجز؛ أما في الدول السائرة في طريق النمو يظهر في منتصف هذه المرحلة استيراد هذا المنتج من طرف جزء ضئيل من السكان.

ت- مرحلة النضج: في هذه المرحلة فإن المنافسة تكون عن طريق الأسعار، وهذا نظرا لكون المنتج نمطي، وبالتالي فإن الإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض تكاليف الإنتاج؛ فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة.

ث- مرحلة التدهور (الانخفاض): تتميز هذه المرحلة بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، بينما الدول الأخرى تصبح مستوردة؛ وهذا نظرا لانخفاض الإنتاج في الدول المقلدة؛ وإلى كون الدول المتطورة تقوم بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، كون اليد العاملة الأقل مهارة رخيصة، وبالتالي يتم التصدير من هذه الأخيرة نحو الدول المتطورة.

3-3-4-3- أهم الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج.

رغم إمكانية هذه النظرية من تفسير توزيع الإنتاج الدولي للسلع الاستهلاكية، كالسلع الاصطناعية والإلكترونية، إلا أنها لا تمكننا من تفسير توزيع العديد من السلع الأخرى؛ وهذا نظرا لكون بعض السلع لديها دورة حياة ضئيلة، وكذا بالنسبة للسلع الكمالية والتي سعرها ليس له دور أساسي، بالإضافة إلى أن السلع التي لديها تكاليف إنتاج كبيرة كالمشروبات، والسلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية؛ لا يمكن أن تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج؛ بالإضافة إلى أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم ما بين العديد من الدول و البيع يتم مباشرة في كل الأسواق.

3-4- الشركات المتعددة الجنسيات و التحليل الحماي في التبادل الدولي.

تهتم نظريات التجارة الدولية الحديثة بالبحث عن تفسير التدفقات التجارية ما بين الدول بالاستعانة بدور الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستراتيجي من أجل تحديد الأفضلية في الإنتاج خارج أو داخل البلد الأصلي؛ فضلا عن بتحليل دور السياسة التجارية في التبادل الدولي وأثرها على الاقتصاد، وفيما يلي تفصيل لذلك:

3-4-1- تحليل دور الشركات المتعددة الجنسيات في التبادل الدولي:

تمثل هذه النظرية في إدخال الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational Companies) في نماذج تسمح لها أن تقوم بالاختيار بين التصدير إلى السوق الخارجي أو الإنتاج في السوق الخارجي؛ حيث تعتمد هذه النماذج على التنافس غير العادل، وبصفة عامة الحالة التي تعتمد عليها هذه النماذج هي الحالة التي تكون فيها الشركة في بلد ما في حالة احتكار بينما في البلد الآخر يوجد منافس كامن؛ أي أن الشركة المحلية لها النية في الدخول في إنتاج ذلك المنتج، وأن نمذجة الإنتاج تتم بافتراض أنه يوجد تكاليف غير قابلة للاستعادة؛ والتي تمثل في تكاليف الدخول في القطاع أي يمكن إرجاعها إلى نفقات البحث والتطوير في المنتج، وتكاليف أخرى ناتجة عن بناء المصنع، والتي تمثل في الآلات و المعدات، وتكوين اليد العاملة اللازمة في تحقيق الإنتاج؛ وتعتمد كذلك هذه النماذج على السلوك الاستراتيجي للشركة، المتمثل في معالجة التوقعات الشركة الأخرى أي السلوك هذه الأخيرة في حالة الدخول إلى السوق.

يتمثل خيار الشركة في أن تصبح شركة متعددة الجنسيات في حالة احتكارها للإنتاج؛ لما تكون الكميات التي تعظم الربح في حالة الإنتاج في الخارج أكبر من كمية الربح التي تتحصل عليها عند التصدير، أي أن

الشركة تستثمر في الخارج إذا كانت تكاليف التصدير تفوق التكاليف غير القابلة للإرجاع؛ أما الحالة الثانية المتمثلة في حالة الاحتكار الثنائي (**Bilateral Monopoly**)، متمثلة في إدخال السلوك المتبع عند دخول شركة ما إلى السوق المحلي، ففي هذه الحالة لدينا عدة إمكانيات مع معرفة التوازن النهائي، حيث أن الحل يتم بالتراجع؛ وبالتالي فإن قرار الإنتاج أو التصدير راجع إلى الربح الناتج عن الإستراتيجيات المركبة والتي عددها أربعة:

أولاً: عدم دخول في الإنتاج "الشركة المحلية" و تصدير "الشركة الأجنبية" لهذه السوق؛

ثانياً: عدم الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" و إنتاج في الخارج "للشركة الأجنبية" أي إنتاج في السوق الشركة المحلية؛

ثالثاً: الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" و تصدير "الشركة الأجنبية" لسوق الشركة المحلية؛

رابعاً: الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" و الإنتاج في الخارج " للشركة الأجنبية" أي الإنتاج في السوق الشركة المحلية؛

وبالتالي ففي حالة الاستثمار في الخارج فإن هذا الاستثمار يمكن أن نعتبره إستراتيجي.

3-4-2- التحليل الحمائي والتبادل الدولي:

يعتمد التحليل الحمائي في النظرية الحديثة للتجارة الدولية على الحجة المتمثلة في أن السياسة التجارية إرادية، حيث أن تدخل الدولة قادر على تغيير آثار تنافس احتكار الأقلية (**Oligopoly**)، بحيث تسمح هذه السياسة التجارية الإرادية للشركات الوطنية من أن تتمتع بالأرباح الفائضة بدلا من أن تتمتع بها الشركات الأجنبية؛ أي أنه يمكن لبلد ما أن يرفع من دخله الوطني على حساب دول أخرى، إذا تمكنت من منح الشركة الوطنية هذه الأرباح الفائضة.¹

لقد بني التحليل الحمائي لأول مرة من طرف كل من "جامس برندر: **James Brander** " و: "باربارا سبنسر: **Barbara Spencer** "، حيث يمثل في أن دعم الصادرات و تقليل الواردات، يمكن من منع الشركات الأجنبية منافسة الشركة المحلية في الأسواق المربحة؛ حيث يعتمد هذا التحليل على وسائل تحليل الاحتكار الثنائي (**Bilateral Monopoly**) بحيث تختار الشركات مستوى للبحث والتطوير (**R&D**) والإنتاج بالاستعانة باختيارات الشركات الأخرى ويتحقق التوازن عن طريق نقطة التوازن بين دوال رد الفعل لكل واحدة منهما.

3-4-3- تقييم كل من نموذج الشركات المتعددة الجنسيات و التحليل الحمائي.

¹: Paul R. Krugman. (1999), *La Mondialisation n'est pas coupable*, Casbah édition, Alger, pp: 201.

سمحت نظرية التبادل الدولي عند استخدامها للشركات المتعددة الجنسيات من عدم فصل بين التصدير والشركات المتعددة الجنسيات في تفسير التبادل الدولي، بالإضافة إلى ذلك سمح هذا التحليل بإدخال هيكل السوق كعامل داخلي وإستراتيجية الشركات كعامل أساسي الذي أهمل من طرف النظريات السابقة، غير نتائج التطبيقات التجريبية لهذه النظرية تبتعد تمامًا عن الواقع النظري للنموذج. أما فيما يتعلق بالتحليل الحمائي للتبادل الدولي، فإنه صعب التطبيق في الواقع نظرا لعدم إمكانية معرفة درجة تأثير السياسة التجارية على التنافس في سوق احتكار القلة، وحتى إن أمكن معرفة درجة تأثيرها فإن الثمار الناتجة في الدخل الوطني تذهب بدخول شركات جديدة في السوق؛ بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة التجارية تهدد التوازن العام للاقتصاد، حيث ستقوم بتشجيع قطاعات إستراتيجية معينة على حساب قطاعات أخرى، مما يجبر السلطات من الاستعلام عن التدخل الأقل ضررا وحتى وإن كانت هذه السياسة فعالة فإنها ستؤثر على توزيع الدخل وفي دخل الدولة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال مختلف النظريات التي قمنا بسردها في هذا الفصل، يمكن للطالب أن يستخلص بأن النظرة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر بعض الأسباب الاقتصادية لقيام التجارة الدولية، وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، غير أنه نمو أحد العوامل الداخلة في التبادل في بلد يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بالنمو المفقر؛ أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم، تشابه الأذواق وتنوع المنتجات؛ وإذا قارن الطالب النظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي و النظريات المفسرة للتبادل الدولي، يجد بأنها متقاربة إلى حد كبير لاسيما فيما يخص دور تنوع المنتجات، حيث نظريات التبادل الدولي تعطي الأهمية لتنوع المنتجات في التأثير على قيام التبادل الدولي، أما نظريات النمو فإنها تعطي لهذه الأخيرة أي تنوع المنتجات دور في الرفع من النمو الاقتصادي.

بعد القيام بعرض مختلف النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الدولية، سنتطرق في الفصل الموالي إلى إشكالية التكامل الإقتصادي الدولي في ظل الانفتاح التجاري والاندماجات الدولية وتحليل آثارها على اقتصاديات هذه الدول.

تمهيد:

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي **فايزر** (1950)، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية؛ لذا تأكدت أهمية التكامل في عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم الذي لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة...إلخ، كما ارتبط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية؛ وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية، وما نتج عنها من تداعيات على تحرير حركة رؤوس الأموال وعناصر الانتاج المترجمة إلى الانفتاح التجاري وما يقابلها من سياسات الإندماجات الدولية.

من أجل ذلك كله، جاء هذا الفصل لمعالجة إشكالية التكامل الإقتصادي الدولي في ظل عوامل الانفتاح التجاري والإندماجات الدولية، إذ قسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية، نتناول في الأول منها عملية تحليل مفهوم التكامل الإقتصادي الدولي، من خلال تحديد مفهومه وشروطه وأهم المراحل التي يمر بها والدوافع التي قام من أجلها، في حين خصص المبحث الثاني لتحليل مفهوم الانفتاح التجاري والعملة الاقتصادية بشقيها الإنتاجية و المالية، مع الإشارة إلى بعض الدراسات النظرية والتطبيقية المفسرة لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي؛ لنختم هذا الفصل بمبحث ثالث، نتطرق من خلاله إلى تحليل مفهوم التكتلات الاقتصادية و الاندماجات الدولية، مع ذكر مراحلها و دوافعها وأهم أشكالها.

1- المبحث الأول: تحليل مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي.

لقد برز اختلاف بين في تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي بين مختلف الاقتصاديين، فمنهم من يحدده في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين ومنهم من يترجمه في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، ولذا جاء هذا المبحث ليحدد مفهوم وشروط التكامل الاقتصادي وأهم المراحل التي يمر بها و الدوافع التي من أجلها تكاملت إقتصاديات الدول في ظل العولمة بكل ما تحمله من معاني، وهذا ما سيتم تفصيله في العناصر التالية:

1-1- التكامل الاقتصادي: مفهومه، شروطه.

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه؛ وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (*Integration*) وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (*Integer*) الذي يعني الشيء المتراكم عضويا في كل لا يتجزأ، وفيما يلي تفصيل لذلك:

1-1-1 مفهوم التكامل الاقتصادي:

لم يحظ مصطلح التكامل باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي، كما يلي:

أولا: تعريف "ميردال: Myrdal" (1957): "لا بد أن يشمل التكامل الاقتصادي العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم".¹

ثانيا: تعريف "بيلا بلاسا: Bela Balassa" (1964): يرى هذا الأخير التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات

¹ : Myrdal G. (1957), *Economic theory and Under-developed Regions*, London: Duckworth.

المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية ¹.

وهنا يعتمد (Balassa) على مناقشة قضية اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، الذي يعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

ثالثاً: تعريف " هوفمان: Paul G. Hoffman " (1964): أما الاقتصادي " هوفمان " فهو يقول: " بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية ".
1-1-2- شروط التكامل الاقتصادي:

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

أولاً: التقارب الجغرافي: يعتبر من أهم شروط نجاح التكامل لدوره في لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافياً.

ثانياً: الإرادة السياسية: غياب الإرادة السياسية يعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

ثالثاً: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصادات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصادات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية.

رابعاً: توفر وسائل النقل والاتصال: أن عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصادياً، يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.

خامساً: تناسب القيم الاجتماعية والثقافية: الاقتصادات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

¹ : Balassa. Bela (1964), *The theory of Economic Integration*, Revue Economique, Vol. 15. No.1, pp : 145-146.

سادسا: تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية: حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

2-1- مراحل و دوافع التكامل الاقتصادي.

1-2-1- مراحل التكامل الاقتصادي.

أولا: منطقة التفضيل الجزئي (Partial Preference): وتتضمن هذه المرحلة خفض الرسوم الجمركية على الواردات فيما بين الدول المكونة لهذه المنطقة مع الاحتفاظ بسياساتها التجارية المستقلة تجاه العالم الخارجي و يعتبر الكثيرون هذه المرحلة تمهيدا ضمنيا لمراحل التكامل الاقتصادي اللاحقة قبل أن تتخذ هذه المراحل شكلها النهائي.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة (Free Zone): وتلغي خلالها كافة القيود الجمركية و غير الجمركية التي تتعرض التجارة البينية للدول الاعضاء مع احتفاظ كل دولة بسياساتها التجارية المستقلة تجاه العالم الخارجي، ويترتب على التعريف الجمركية غير الموحدة في هذه المرحلة بعض المشكلات التي تتركز في احتمالات حدوث انحرافات في الانتاج و التجارة و الاستثمار.

ثالثا: الاتحاد الجمركي (Customs Union): وتتضمن هذه المرحلة اضافة الى الغاء القيود على التجارة البينية اقامة تعريف موحدة إزاء الدول غير الأعضاء في الاتحاد.

رابعا: السوق المشتركة (Common Market): وفيها تلغي القيود على تحركات عناصر الانتاج وذلك بالاضافة الى الشروط الخاصة بمرحلة الاتحاد الجمركي، ومن شأن ذلك أن يعمل على إعادة توزيع هذه العناصر بشكل يؤدي الى الرفع من إنتاجيتها، كما يشار الى ان هذه المرحلة تنطوي على قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء.

خامسا: الاتحاد الاقتصادي (Economic Union): ويتحقق في هذه المرحلة الى جانب الشروط الخاصة بالسوق المشتركة قدر كبير من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء ذلك بهدف القضاء على التمييز الناشئ بين هذه السياسات.

سادسا: الوحدة الاقتصادية و النقدية (Economic and Monetary Union): تجمع بين التكامل الاقتصادي الحقيقي و التكامل الاقتصادي النقدي و تسمى بمرحلة الوحدة الاقتصادية التامة.

2-2-1- دوافع التكامل الاقتصادي:

تجد التكتلات الاقتصادية مسوغات قيامها في تلك المنافع التي تعود على الدول المنضمة إليها و يعبر عن هذه المبررات بدوافع التكامل الاقتصادي و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: توسيع نطاق السوق: يؤدي التكامل الاقتصادي الى توسيع نطاق السوق كنتيجة لازالة التمييز القائم بين الاسواق المحلية للدول الاعضاء مما يتيح لهذه الدول التمتع بمزايا اقتصادية تتمثل في نمو الطلب على منتجاتها الذي يؤدي بدوره الى تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة و زيادة التخصص و تقسيم العمل بين هذه الدول ما يقود الى كفاءة الانتاجية، وكذلك فان السوق الواسع يتيح للوحدات الانتاجية العاملة الافادة من وفورات الحجم الكبير الناجمة عن اتساع نطاق الانتاج في هذه الوحدات ' و اطالما شكلت السوق الضيقة عاملا رئيسيا في ارتفاع متوسط تكاليف الانتاج في الكثير من الدول النامية و تبرز اهمية السوق الواسعة على وجه الخصوص في الدول المتقدمة التي تصطدم بعقبة انخفاض الطلب الفعال

ثانيا: تحسين معدل التبادل التجاري(شروط التجارة): يؤدي التكامل الاقتصادي الى تحسين معدل التبادل التجاري الدولي للدول الاعضاء ككتلة واحدة في مواجهة السوق العالمية و يضمن لهذه قدرا اعلى من المساومة في هذه السوق.

ثالثا: المنافسة: يساعد التكامل الاقتصادي على كسر الحلقات الاحتكارية التي ترعرعت في ظل الاسواق الضيقة ما يؤدي الى ارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية ' و ينبغي في هذا الصدد اتخاذ التدابير التي تضمن المحافظة على هذه المنافسة.

رابعا: خلق المناخ الملائم لعملية التنمية: يضمن التكامل الاقتصادي قدرا من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء كما انه يقلل من حالات عدم التاكيد و يبعث على تدفق الاستثمارات الاجنبية نتيجة استقرار الاوضاع الاقتصادية كما انه يتضمن قيام نوع من التنسيق في برامج التنمية الاقليمية و يؤدي كل ذلك الى تهيئة المناخ الملائم للتنمية.

خامسا: زيادة معدل النمو الاقتصادي: يعمل التكامل الاقتصادي على توسيع نطاق السوق و يعمل كذلك على زيادة الطلب و التحفيز الاستثمار و تشجيع التخصص الاقليمي و الاستخدام الاقليمي لراس المال، والمتوقع أن فرص الربح سوف تنتقل بين دول التكتل بحثا عن هذه الفرص، ويؤدي كل ذلك خلال الأجل الطويل الى كفاءة استخدام الموارد و زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الاعضاء.

سادسا: تخفيض الاختلالات الخارجية للاقتصاد: تعاني الكثير من الدول النامية اختلالات هيكلية في تجارتها الخارجية وذلك لاعتمادها على المنتج اساسي وحيد (مادة اولية في الغالب) و تؤثر هذه الاختلالات بشكل اساسي على برامج التنمية من خلال تأثيرها على حصيلة النقد الاجنبي المستخدم لتمويل هذه البرامج ' و على هذا فان التجارة تصبح أكثر استقرارا في ظل ازدهار التجارة البينية و التلاحم بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول وثمة الكثير من الدوافع السياسية و الاجتماعية التي تقف وراء التكامل الاقتصادي.

3-1- النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي.

يمكن القول أن نظرية التكامل تختص بدراسة و تحليل الآثار الاقتصادية الساكنة (الإستاتيكية) لمراحل و درجات سلم التكامل من جهة، و الآثار الاقتصادية الديناميكية لمراحل و درجات سلم التكامل من جهة أخرى، وفيما يلي أهم النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي في إطارها:

3-1-1- النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي في ظل الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي:

تقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد في الدول الأعضاء في الاتحاد؛ وفي هذا الإطار، يفرق (فاينر: Feiner) بين نوعين من آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية:

الأول: خلق التجارة (Trade Creation).

الثاني: تحويل التجارة (Trade Diversion).

يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحويل التجارة، فإذا زاد أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق الاقتصاد الوطني زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية.

3-1-2- النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي في ظل الآثار الديناميكية:

يلاحظ أن التحليل السابق ركز فقط على الآثار الساكنة (الإستاتيكية) للاتحاد الجمركي، غير أن "ريتشارد بالدوين: Richard Baldwin " (1992)، يرى بأن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن

تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي.

4-1- أشكال التكامل الاقتصادي.

يقسم التكامل الاقتصادي من عدة نواحي، لعل من بين أهمها طبيعة محتوى التكامل، وكذا طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة و درجة تطورها وفيما يلي تفصيلها:

1-4-1 من ناحية طبيعة محتوى التكامل: ويركز هذا الجانب على خصائص علاقات التكامل بين الاطراف المعنية، ويقسم التكامل وفقا لهذه الناحية إلى:

أولاً: علاقات التكامل الرأسي: ويقوم هذا النوع على اساس تجزئة العملية الانتاجية الى مراحل بداية من انتاج المواد الاولية و انتهاء بايصال السلعة الى المستهلك النهائي :و يتم التخصص وفقا لهذه العوامل، ويمكن ان يتم هذا النوع من التكامل بين الوحدات الانتاجية أو القطاعات أو الدول التي تتكامل بحيث يتخصص كل بلد في مرحلة ما في اطار المجموعة المتكاملة.

ثانياً: علاقات التكامل الأفقي: و ينحصر هذا النوع من التكامل في مرحلة من مراحل الانتاج لسلعة أو لمجموعة من السلع المتجانسة و ذلك عن طريق التوسع الافقي او الاندماج مع المنشآت الأخرى، و من محاسن هذا النوع كفاءة استغلال الموارد عن طريق الاستفادة من مزايا الحجم و الحد من الضغوط التنافسية و زيادة نصيب الوحدة من السوق

2-4-1 من ناحية طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة و درجة تطورها: و يعتمد هذا التصنيف على مدى ملائمة صيغة التكامل وفق هذا المعيار إلى:

أولاً: علاقات التكامل الرأسمالي:و تبرز هذه العلاقات في الاقتصاديات الرأسمالية التي تعول على الية تحرير التجارة.

ثانياً: علاقات التكامل الاشتراكي: و برز هذا النوع من التكامل في الدول ذات الانظمة الاشتراكية التي تعتمد على القطاع العام في توجيه دفة الاقتصاد وفق الية التخطيط المركزي.

ثالثاً: علاقات التكامل بين الدول النامية: و ينطلق هذا النموذج الذي يعد الأكثر ملائمة لواقع الدول النامية التي تعاني مشكلة قلة الانتاج من العمل على اعادة بناء الهياكل الانتاجية لهذه الدولة.

2- المبحث الثاني: تحليل مفهوم الانفتاح التجاري و العولمة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم و أهمية العولمة وقنواتها وأهم خصائصها، ثم تحليل ماهية الانفتاح التجاري بالتطرق إلى مفهومه ومن ثم عرض أهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي لها

الفضل في تفسير علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل أثره الذي أعطى تفسيراً جديداً بما يتماشى مع مجريات الظروف.

1-1- العولمة: : مفهوماً، خصائصها وقنوات تأثيرها.

1-1-1- مفهوم العولمة:

يمكن تعريفها على أنها: " تلك القوى التي لا يمكن السيطرة عليها في الأسواق الدولية و الشركات متعددة الجنسيات و التي ليس لها ولاء لأي دولة"؛ وهي أيضاً ظاهرة إقتصادية هدفها الهيمنة على إقتصاد العالم النامي والسائر في طريق النمو، فهي حتمية لا مناص منها في النظام الدولي الجديد ولا بديل للعالم النامي حتى ولو أراد أن يبقى محبوساً بتخلفه؛ وتحت تأثير الجهات الفاعلة لاسيما صندوق النقد الدولي (FMI)، البنك العالمي (BM) ومنظمة التجارة العالمية (OMC)، خضعت الأسواق المالية الدولية لنظرية هنري بورغينا (Henri Bourguinat)، والتي تهدف إلى تحرير الأسواق وإلغاء القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال وإلغاء الرقابة على الصرف، وهي مسماة بنظرية (3D) أي: أ- انعدام الوساطة (*Désintermediation*).

ب- انعدام الحواجز (*Décloisonnement*).

ت- انعدام القيود التنظيمية (*Déréglementation*).

1-1-2- خصائص العولمة: تعتمد العولمة على أربعة مقومات:

- حرية رؤوس الأموال دون أية عوائق
- حرية إقامة الصناعات في أنسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو القومية
- عالمية المعلومات التي ترتبت على الثورة التقنية الأجهزة
- حرية المستهلك عالمياً من انتقاء ما يريد من أي مصدر.

1-1-3- قنوات تأثير العولمة:

تؤثر العولمة المالية على إقتصاديات الدول من خلال قناتين أساسيتين ألا وهما:

أ- قناة النمو: إذ ينبغي أن تؤدي العولمة المالية إلى تدفقات رؤوس الأموال من الإقتصاديات الغنية نحو الإقتصاديات الفقيرة، بهدف تكملة المدخرات المحلية المحدودة، ويتم ذلك من خلال خفض تكلفة رأس المال والسماح بزيادة الاستثمارات المالية وتدفقات التكنولوجيا لتعزيز التخصص الدولي للعمل وتقاسم المخاطر الدولية التي يمكن أن تتحول إلى زيادة الانتاجية المؤدسة بدورها إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ب- قناة التذبذب: لعل ما يميز آثار التكامل المالي على تقلبات وتذبذب العملية الإنتاجية لا يعد واضحا من الناحية النظرية، إذ من حيث المبدأ يسمح التكامل المالي للبلدان الفقيرة بتوفير رؤوس الأموال لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية بهدف تنويع نسيجها الاقتصادي، وتفاديا لإشكالية التركيز على نوع معين من الانتاج الذي يعتمد على الموارد الأولية كالصناعات الزراعية، مما يوجب الحد من تقلباتها الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الحد من تقلبات الإقتصاد الكلي، بيد أن التجارة و التكامل المالي قد يسمحان في الوقت ذاته بتعزيز مفهوم التخصص الدولي للعمل الذي يعتمد على اعتبارات الميزة النسبية، مما يجعل البلدان أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

1-2-1- الانفتاح التجاري: مفهومه، مؤشرات قياسه.

لقد تعددت الآراء حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري و كذا مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، فضلا عن تضاربها بين التأييد والمعارضة إلا أن التغيرات الجيوسياسية العالمية والعولمة الاقتصادية بشقيها الإنتاجية والمالية، وما لعبته المؤسسات المالية الدولية من دور بارز في ذلك على غرار: البنك العالمي (BM)، صندوق النقد الدولي (FMI)، والمنظمة العالمية للتجارة (OMC)؛ كل ذلك قد فرضت توجهات اقتصادية نحو الانفتاح التجاري لاسيما في الآونة الأخيرة.

1-2-1- تعريف الانفتاح التجاري.

قبل عرضنا النظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الإشارة إلى أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، و من جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري لدى غير المختصين، حيث أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري، و فيما يلي عرض لبعض التعاريف:

أولا: تعريف بقواتي و كروغر (Bhaguawati – Kruger): يرى كل من بقواتي و كروغر بأن تحرير التجاري عبارة عن: " تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات " و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة إن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن وجد اقتصادا مفتوحا و محررا و في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.

ثانيا: تعريف الانفتاح التجاري حسب A,M choksi , papar Georgien , Michelaly , M:

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1 - 20) حسب درجة تحرير

التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير و (20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه: "أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة"، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات).

1-2-2- أهمية الانفتاح التجاري.

تنع أهمية التجارة الخارجية من كونها تمثل استراتيجية اقتصادية وسياسية كما أنها سلاح تستخدمه الدول في المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية و السياسية، و لتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا. إن أهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه سياسة التنمية الاقتصادية، كما أنه يعتبر في حد ذاته أكبر العوائق والمشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجهها متركزا حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارة تشفية، والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية و تقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية.

1-2-3- مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:

لقد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس الانفتاح التجاري، ونعني بالمؤشرات مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول و تصنيفهم حسب درجة انفتاحهم؛ ويمكن تقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى ثلاث مجموعات، الأولى تركز على قياس درجة الانفتاح التجاري على مستوى انتشار الحواجز الجمركية أو على مدى تكرار الحواجز غير الجمركية، أما الثانية تركز على قياس الانفتاح التجاري على مدى قدرة الدولة على الإنتاج بالأسعار الدولية و عدم وضعها لأي حواجز التجارة، أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فهي تركز على انفتاح الدولة من حيث صادراتها و وارداتها، وهي مبينة كما يلي:

1-2-3-1- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخداما و استعمالا، حيث تهدف إلى تقديم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، و يكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح و إما بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعنية، و من بين هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: مؤشر الانفتاح الاقتصادي:

تعتبر الدول معدلات على العالم الخارجي و التي تمتاز بتنوع هيكل الإنتاج صادراتها و بالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة، و التي تتصف بهيكل إنتاج و صادرات أولية محدودة، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية منها حجم التجارة الخارجية، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام)، و يسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F)، و يبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي و مدى ارتباطه به، أو درجة افتتاحه عليه والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$F = \frac{\sum(X + M)}{PIB} \times 100$$

حيث: X: تمثل الصادرات

M: تمثل الواردات

PIB: يمثل الناتج الوطني الداخلي.

تبرز أهمية هذا المؤشر أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد؛ وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية و يجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية و استثمارية و التبعية للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات

الخارجية كالأسعار العالمية و السياسات المالية، والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

ثانيا: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد من الموارد الأولية، و تصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة، وبالتالي تعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، و ذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مظهر آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، و ذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، و يستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية، عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60 % في دولة ما تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة الدولة في حصولها على العملات الصعبة ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معمل جيني - هيرشمان و هو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر، و يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{x_{it}}{x_t} \right)^2 \right]$$

حيث: **cc** : مؤشر التركيز السلعي للصادرات

Xit : صادرات الدولة من السلعة i خلال النسبة t

Xt : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

ثالثا: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، و ارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدر الموارد

الأولية إلى الدول المتقدمة، لهذا فإن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في الدول المتقدمة قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية، كما يحدث أغلبها في (الجزائر-العراق-الأردن)، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة حيث من المفروض أن لا تزيد عن نسبة 60 % و إلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد. و يقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني- هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلي للصادرات الوطنية مع استبدال البلد مكان متغير السلعة ، و يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{x_{it}}{x_t} \right)^2 \right]$$

حيث: cc :مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات

Xit: الصادرات الوطنية للدولة i خلال النسبة t

Xt : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

رابعا: الميل المتوسط للاستيراد.

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيس درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.

خامسا: مؤشر التبادل التجاري.

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين و صناع السياسة، و يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري و انخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد و من ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة، و يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، فارتفاعه عن المائة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، و تراجعها عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، و بالتالي تتراجع

درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي، بل حتى سلوك الاقتصاد المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف المواد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل و نمط الإنتاج و الأسعار. يعبر مؤشر التبادل التجاري رياضيا عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة، كما هو مبين أدناه:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{100 \times \text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}}$$

1-2-3-2- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي:

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في بلد أو منطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس و يقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في لبلد و بين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد.

أولاً: مؤشر التعريفات الجمركية و غير الجمركية.

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية و غير الجمركية مثل: رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات....إلخ، و تعتبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق و أساليب قياس الانفتاح التجاري، فلقد تمت دراسات سعت إلى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية ، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات من أهمها:

- أنه من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية و العالمية من طرف السياسات التجارية، بالإضافة إلى تكاليف النقل.

- عدم تسوية سعر الصرف.

- فوارق المرونة السعرية و السلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات و التمييز في الأسعار، و كذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية و الأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول و غير قابلة للتداول.

ثانيا: معدل التعريف غير الموزون.

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريف الجمركية، لكن لهذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع، و لهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة.

ثالثا: معدل التعريف الموزون.

حيث يأخذ معدل تعريف كل سلعة و يرجح بأهميته النسبية، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد لـ :

السلعة (A) بلغت 700 وحدة نقدية

السلعة (B) 400 وحدة نقدية

السلعة (C) 200 وحدة نقدية

$$(0.25 \times 200) + (0.2 \times 400) + (0.15 \times 700)$$

$$\text{معدل التعريف المتوازن} = \frac{100 \times (0.25 \times 200) + (0.2 \times 400) + (0.15 \times 700)}{200+400+700}$$

$$\text{معدل التعريف المتوازن} = 18.1\%$$

إذن:

3-2-1- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي:

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد اقترح كل (Guillarmont) و (Syrain Chenery) سنة 1984 طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية و حجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإذا كان الفرق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل، فيعتبر البلد منفتحا و العكس صحيح، و يعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كالحجم، متغير الناتج الداخلي الخام، متغير الدخل الفردي و متغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة و النمو الديموغرافي) والمساحة بينه و بين البلدان الأخرى و غيرها و قد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية و المؤسسية .

بالرغم من اعتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير و الاستيراد، إلا انه قد تعرض هو الآخر إلى انتقادات حادة أبرزها، اعتماد هذا المؤشر في قياسه إلى درجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية و الغير هيكلية، حيث أنها لا توجد في أية دولة من العالم مجتمعه فها هذه المتغيرات، كذلك لوحظ من الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف جدا بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات، و لهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري و تحديدها من الناحية الكمية والنوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة .

1-2-3-4- قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج.

يتم قياس درجة الانفتاح التجاري وفق نموذجين هامين ألا وهما:

أولا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج (Sachs – Warner)

يعتبر نموذج سانش و وورنر (Sachs – Warner) سنة 1995 من بين الأكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم أن هذا المؤشر استطاع أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي و منطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة و أيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة. يقوم المؤشر بتصنيف الدول إلى مجموعتين: البلدان المفتوحة و المغلقة على التجارة الخارجية، و ذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

- معيار الحواجز التعريفية و الغير تعريفية، إذ تفوق 40 % من قيمة المنتج.
 - معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب أن تفوق 20% (خلال السبعينات و الثمانينات) .
 - معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي.
 - معيار تدخل الدول إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.
- و يقاس افتتاج أو انغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الاقتصاديات المغلقة، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المفتوحة على التجارة الخارجية. تتكون العينة التي يدرسها المؤشر من 117 دولة، تم دراستها خلال الفترة (1945-1970) و كانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أنه: 15 دولة تعتبر من الدول المفتوحة بانتظام وفق المعايير المقترحة من قبل كل من (Sachs – Wrner)، و 74 دولة صنف من الدول المفتوحة على التجارة و لكن بصفة دائمة و منتظمة، كما أثبتت الدراسة أن الدول الأكثر افتتاجا

حققت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة ل 11 دولة من أصل 15 دولة (عرفت معدلات نمو تزيد عن 23%) بينما 70 دولة من المجموعة الثانية عرفت نمو أقل من 3%.

ثانيا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب لـ (إدوارد: Edwards).

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ (إدوارد: Edwards) سنة 1998 أحد أحدث المؤشرات التي عينت بقياس و تقييم الانفتاح التجاري، و بالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى إدوارد أن أغلبيتها لا تعطي تفسيراً منطقياً لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، و لهذا اقترح مؤشراً يركز على فرضية أساسها أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل.

إن استخدام إدوارد المؤشرات الموجودة من قبل، لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد و اقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية و هي موزعة كالتالي:

1- مؤشر (Sachs – Warner).

2- مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987).

3- مؤشر البواقي لـ (ليمر: Leamer) (1988).

4- مؤشر علاوة الصرف (la Prime de Change) للسوق السوداء.

5- التعريفية المتوسطة على الواردات.

6- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.

7- مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.

8- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية.

9- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف (وولف: Wolf) (1993).

قام إدوارد بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية، و هو يضم ما يلي:

المؤشر المركب = دالة [مؤشر (Sachs – warner)، علاوة الصرف ، التعريفية المتوسطة ، الحصص ، مؤشر Wolf]

لقد ذهب (إدوارد: Edwards) في تفسير مؤشره، أن الانفتاح الجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20% ، و هو نفس مذهب (Sachs – warner)

إلا أن النسبة أكبر من ذلك (40%)، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فهو يرى أنه يصف تدخل الدولية في مظهر مؤسسي، بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.

3-1- تحليل الدراسات النظرية والتطبيقية المفسرة لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.

لقد تباينت آراء الاقتصاديين حول دور الانفتاح التجاري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام بالنسبة للدول النامية باعتبارها محركا للنمو، لذا سيتم عرض آراء المذاهب الاقتصادية المعارضة و المؤيدة للانفتاح التجاري كما يلي:

1-3-1- عرض الآراء المؤيدة لوجود علاقة إيجابية بين الانفتاح لتجاري و النمو الاقتصادي:

أولا: دراسة إمري: (Emery) (1980): تعتبر هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات التي بحثت العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي، و تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية لخمسون دولة خلال الفترة (1953-1963)، و تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات التي استخدم فيها أسلوب الانحدار الخطي البسيط بين الظاهرتين، و توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل الصادرات و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، فكلما زادت الصادرات بنسبة 2.5 % زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة 1%، كما توصلت إلى نتائج أخرى مفادها أن العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة المقدرة الاستيرادية للدولة و اتساع السوق، بما يؤدي إلى التخصص و تقسيم العمل و الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، أما المنافع غير المباشرة فإن تنمية الصادرات سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و تقوية المنافسة الخارجية و تخفيض تكاليف الإنتاج و تطوير المنتجات و جلب التكنولوجيا.

ثانيا: دراسة تايلر: (Tyler) (1981): قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و توسع الصادرات على 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977، وقد تم استبعاد الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 300 دولار و تم أيضا قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، نمو الناتج الصناعي، نمو الاستثمار، نمو الصادرات الكلية و نمو الصادرات الصناعية، و توصلت الدراسة هي الأخرى إلى وجود علاقة ايجابية بين نمو الصادرات الصناعية و معدل النمو الاقتصادي، و قد بلغ معامل الارتباط بينهما 0.86، بما يؤكد أن العلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي تزداد وضوحا مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات.

ثالثا: دراسة: فيدر: (Feder) (1983): تعتبر هذه الدراسة الأكثر انتشارا من بين الدراسات التي تعني بقياس أثر نمو التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من

الفرضيات المنطقية ، و قد طبقت الدراسة على الدول شبه الصناعية تشمل 31 دولة نامية خلال الفترة 1963-1973، وكانت النتائج ايجابية عند اختيار العلاقة بين الظاهرتين، و ذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التصديرية إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

رابعا: دراسة البنك الدولي (1987): أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية، حيث تضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج التحرير التجاري في 19 بلدا بين عامي (1946-1986)، وقد صنفتم إلى أربعة مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كيفية تتمثل في: معدل الحماية الفعلية، الرقابة المباشرة من خلال الحصص و تراخيص الاستيراد، استخدام حوافز الصادرات و درجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته، و معايير كمية و هي: اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل و اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل. وخلصت هذه الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات و إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة و الاستمرارية.

خامسا: دراسة شو: (Chow) (1987): تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات التي برهنت على وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، و ذلك باستخدام عدة اختبارات مختلفة لتحديد اتجاه هذه العلاقة، و قد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الذي استخدمه "SIMS" لاختبار العلاقة بين الصادرات و نمو الصناعات التحويلية، كما اعتمدت أيضا على عينة تتكون من 8 دول الأكثر تصنيعا خلال الفترة 1960-1970، فكانت نتائجها تدل على وجود علاقة طردية بين نمو الصادرات الصناعية و نمو الصناعات التحويلية، حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

سادسا: دراسة دافيد: (David Dollar) (2000): هذه الدراسة تهتم بآثار نوعية المؤسسات على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي، و بتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، و النتيجة الأساسية المتحصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع و المستوى العالي للتجارة و المؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، و لا يمكن التفرقة فيما بينهم.

سابعا: دراسة: نوزاد و بول: (Farrokh Nouzad & Jenifer. J. Powell, 2003): من النتائج التي تحصلا عليها وجود آثار ايجابية للانفتاح على كل من النمو و التنمية و هذا في الفترة الممتدة من (1965-1990)، بالإضافة إلى أن النمو يساهم ايجابيا في التنمية، و لكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض.

1-3-1- عرض الآراء المعارضة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي:

هناك مفكرين اقتصاديين و دراسات معارضة للآراء السابقة منها:

أولاً: دراسة كارل ماركس: (Karl Marx): يرى أن التجارة الخارجية للدول النامية لا يمكن لها أن تقوم بالدور الإنمائي، أي ما قامت به في الماضي بالنسبة للدول المتقدمة حالياً، و ذلك نظر للبنيان الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها الكيانات الرأسمالية التي تستعمل ثروات شعوب الدول النامية، و تجعلها في حالة تبعية مستمرة لها.

ثانياً: دراسة ميردل: (Myrdal): يرى أن الانفتاح التجاري في البلدان الفقيرة و البلدان النامية قد يزيد من درجات التفاوت و عدم التساوي بينهما بطريقة تراكمية، فالصناعة في الدول المتقدمة قوية و تتمتع بالوفرات الخارجية، في حين نجدتها ضعيفة في الدول النامية و ذات حجم و يغلب عليها الطابع الحرفي.

ثالثاً: دراسة: دابن و دافيد: (Danben & David, 2000): توصلت هذه الدراسة إلى عدم حتمية تناقض الفرق في الدخل بين الدول خلال السنوات، حيث أن الفارق في الدخل بصفة عامة ما بين الدول ف تزايد، و لكن الدول التي لديها تجارة دولية فيما بينهما تتقارب في دخلها، بالإضافة إلى القيام بتحرير سياستها التجارية الدولية، و النتيجة العامة التي تحصل عليها في الخير هي أن التجارة الدولية لها تأثير أساسي على النمو الاقتصادي، و بالخصوص في الدول التي لها فارق في الدخل مقارنة بشركائها، بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات متعددة في هذا المجال، و لكن ما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء في العلاقة الموجودة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي في الدولة النامية.

4-1- تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

لطالما ثار جدل حسن اختيار السياسات التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وما إذا كانت التنمية تتحقق بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني استراتيجية إحلال الصادرات، أو بالتوجه نحو الداخل من خلال تبني استراتيجية إحلال الواردات، و قد دار نقاش و جدل كبير بين مؤيدي الانفتاح الذين يؤيدون التوجه نحو الخارج بإتباع استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، و بين الداعين للحماية الذين يؤيدون استراتيجية التصنيع من أجل الاستيراد، من أجل التمييز بين الاستراتيجيتين و جب المقارنة بين سعر الصرف الحقيقي للصادرات مع سعر الصرف الحقيقي للواردات، و عليه فإذا حصلت الدول المصدرة على كمية أكبر من العملات المحلية لكل عملة أجنبية مقارنة مع ما ينبغي أن تدفعه الدول المستوردة، تكون الدول متبينة لاستراتيجية الصادرات بدلا من استراتيجية الواردات.

1-4-1- سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

تعتبر التجارة الخارجية و خصوصا الجانب التصديري منها من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم وفي أولها دول العالم الثالث، فالتجارة الخارجية ليست فقط تبادل سلع و منتجات و استيراد تصدير مع دول العالم، بل هي مؤشر يدل على مستوى تطورها الاقتصادي و انفتاحها على الأسواق العالمية، إذ يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي و كذلك أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، إذ يعتبر التصدير أمرا ضروريا بالنسبة للمنتجات والسلع الوطنية من أجل دعم ميزان المدفوعات و تغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج، كما أنه مورد هام من موارد العملة الصعبة، والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي؛ إذ يشير مؤيدي استراتيجية إحلال الصادرات للسلع الأولية والسلع المصنعة إلى المنافع والآثار التي يمكن أن تحصل للنمو من خلال تطبيق سياسة الانفتاح التجاري والمنافسة، وأهمية إحلال الأسواق الدولية الكبيرة محل الأسواق المحلية الصغيرة، حيث يستشهدون بتجربة آسيا الناجحة التي ارتبط تصديرها بتصنيع سلع كثيفة العمالة ورأس المال و التقدم التقني في قطاعي التصنيع والاستيراد على حد سواء.

1-1-4-1- أهمية استراتيجية إحلال الصادرات:

على عكس استراتيجية إحلال الواردات، هناك زيادة في الاهتمام و الرغبة في الإمكانيات التي توفرها استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الصادرات، وهذه السياسة تعني إحلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنعة من الموارد الأولية، ولعملية إحلال الصادرات فوائد معينة تفوق بها عملية إحلال الواردات نوجزها فيما يلي:

➤ كلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق استراتيجية إحلال الصادرات تميل إلى أن تكون أقل من كلفة الموارد المحلية لادخار وحدة من العملة الأجنبية عن طريق إحلال الواردات.

➤ سياسة التصنيع التي تعتمد على استراتيجية إحلال الصادرات لا تتعرض أو لا تكون محددة بالحجم الصغير للسوق المحلية، و لهذا فإن استراتيجية النمو الاقتصادي المعتمدة على التصدير ملائمة بشكل أفضل للحصول على وفرة الحجم.

➤ التصنيع عن طريق إحلال الصادرات يساهم في تحقيق أهداف معينة كالتوسع في العمالة و التحسن في توزيع الدخل، و ذلك بصورة أكبر من التصنيع من خلال عملية إحلال الواردات.

أولاً: إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الأولية: تعتمد أغلبية الدول النامية في إستراتيجية صادراتها على تصدير المواد الأولية، لكن هذه الإستراتيجية لم تكن في صالحها، وبالتالي فإن اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول و لغاز(المحروقات) إلى الانخفاض، وذلك لأسباب تتعلق بجانب الطلب نتيجة للتقدم التقني والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة مما ساعدها على تخفيف نسبة المواد الأولية (المستوردة)، المستخدمة لإنتاج الوحدة من الصناعة.

ثانياً: إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الصناعية: حققت تجارة السلع الصناعية كثيفة المهارة والتكنولوجيا نمو أسرع بكثير من تجارة السلع كثيفة العمالة وكذلك المواد الأولية، وهذا راجع إلى السياسات الحاكمة لبعض الدول الصناعية حيث تفضل القطاعات كثيفة المهارات، والتي تمتلك فيها هذه الدول ميزة تنافسية على السلع الزراعية والسلع نصف المصنعة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للدول النامية وقد كان لبعض الدول النامية نصيب في هذه الإستراتيجية وذلك بفضل تحقيقها اندماجا قويا في نظام التجارة العالمية وإرساء قاعدة صناعية كبيرة، إلا أنها لا زالت تعتمد في صادراتها على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة.

1-4-1-2- آليات تأثير إستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي:

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى إستراتيجيات التنمية الاقتصادية إلى أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة ارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو وتوضيح أسباب هذه الظاهرة.

1-4-2- سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

لجأت العديد من الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية إلى تبني سياسة إستراتيجية التصنيع بقصد إحلال الواردات، وذلك بسبب انخفاض حصتها من المنتجات الأولية المصدرة في الأسواق الدولية وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها، فهذه الإستراتيجية أصبحت أكثر شعبية وارتبطت بحجة حماية الصناعات الناشئة.

1-2-4-1- أهمية استراتيجية إحلال الواردات:

نعني بإحلال الواردات إنتاج منتجات محلية بدل استوردها من بلدان أخرى، أي أن تنتج ما تحتاجه إليه محليا وذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات وتوفير الحماية الكافية لهذه الصناعة، أما استراتيجية إحلال الواردات هي تلك الاستراتيجية التي تسعى لمحاولة إحلال محل السلع المستوردة عادة سلعا استهلاكية تامة الصنع بوسائل محلية للإنتاج والعرض، ولقد تم اللجوء إلى هذه الاستراتيجية من قبل الدول النامية في سنوات الخمسينات والستينات، أين عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعاً في العوائد، ما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزاً في موازينها الجارية، وكانت الحجة في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لاقتصاديات الدول، حيث لا تزال العديد من الدول تتبع هذه الاستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية، فهي تعمل على تنمية الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي عوض استيراده من الخارج، كما تعتمد استراتيجية إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبية جل احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية، وذلك عوضاً عن استيرادها من دول أجنبية، كما يتوجب على هذه الصناعات توفير البديل الملائم للواردات، من حيث السعر والجودة المطلوبين، حتى وإن كانت هذه الصناعات مدعومة بإجراءات حمائية ودعم من طرف الدولة.

وحتى يكون لهذه السياسة تأثيرها وفعاليتها لابد وأن تعتمد على الحماية الجمركية وحصص الواردات التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي، فمن خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتج المحلي في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، فبعد إضافة التعريف على سعر السلعة المستوردة، يرتفع سعرها وتصبح غير قادرة على المنافسة السلعة المحلية، وبالتالي اتجاه الموارد المحلية إلى الاستثمار في مثل هذه الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة، ومن المتوقع عندما تنمو هذه الصناعات يكون بإمكانها تخفيض تكاليف الإنتاج، خاصة إذا كانت تعمل وفق اقتصاديات الحجم، ونتيجة لذلك يصبح لديها القدرة على الإنتاج دون حماية، ليس فقط للسوق المحلي وإنما بالتصدير إلى الخارج.

3- المبحث الثالث: تحليل مفهوم التكتلات الاقتصادية و الاندماجات الدولية.

لقد تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعملة الاقتصادية ومظاهرها المختلفة بشقيها المالية والإنتاجية، فضلاً عن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كردة فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر

فيها، وأصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل الذي تلجأ إليه لتخفيف الآثار المتوقعة عن هذه الظروف، كما أصبح كوسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، ويضمن التوافق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة (OMC) حيث تصبح هذه التكتلات بمثابة قوة لتعزيز التجارة العالمية؛ لذا جاء هذا المبحث ليدرس مفهوم وشروط قيام التكتلات الاقتصادية و الاندماجات الدولية وتحديد دوافعها مروراً بأهم المراحل التي مرت بها ووصولاً لأهم الأشكال التي تجسدها، وفيما يلي بيان لذلك:

1-1- التكتلات الاقتصادية و الاندماجات الدولية: مفهومها، شروطها.

1-1-1- مفهوم التكتل الاقتصادي:

يمثل التكامل الاقتصادي في صورته الحديثة في تلك العلاقات التي تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها و إزالة مظاهر التميز القائمة فيما بينها لتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة، و يتجسد التكامل من خلال العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافاً إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1-1-2- مفهوم الاندماج الاقتصادي:

يرى الأستاذ عبد الوهاب الكيالي (في موسوعة السياسة) أنه يوجد فرق بين التكامل والاندماج حيث يرى أن التكامل أو الاندماج هو: " حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاماً حيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها ".

1-1-3- شروط قيام التكتلات الاقتصادية و الاندماجات الدولية:

لعل من بين أهم مقومات اعتماد الدول الأعضاء للتكتل على بعضها البعض اقتصادياً و بطريقة مباشرة، بالإضافة إلى عوامل أخرى نوجز منها الآتي:

- العوامل الاجتماعية و الثقافية المشتركة.
- العوامل الجغرافية من خلال ضرورة الترابط و الامتداد الجغرافي.
- التجانس السياسي بين الدول الأعضاء.

- التعاون في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- مرحلة التكامل الاقتصادي، وإعطاء الدول الأعضاء فترة التأقلم مع المتطلبات الجديدة و مشاركة الشعوب في تبني مراحل التكامل الاقتصادي.

2-1- الاتحاد الأوروبي (EU : European Union).

1-2-1- نشأة الاتحاد الأوروبي:

بدأ الاتحاد الأوروبي كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية روما (Rome Convention) عام 1957 م، ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء في إلى الاتحاد إلى 25 دولة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البنى والهيكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية؛ ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، ويحصل على أكبر دخل وطني (PIB) في العالم، كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا. كما يلاحظ بأن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ إستراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن نلتمس ذلك بجلاء من خلال تفحص أهداف هذا التكتل التي وإن كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد، إلا أنها تنص بشكل واضح على سعي الاتحاد إلى دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح له بأن يلعب دوراً أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية؛ وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الأصعدة.

ملاحظة: دخل هذا الاتحاد في القرن الحادي والعشرين بوحدة نقدية " اليورو: EURO " و بناتج وطني إجمالي (PIB) بلغ نحو 8.400 مليار دولار أمريكي، وهو يمتلك 6.20 % من الاحتياطي العالمي للذهب، و يساهم بنسبة 20 % من الصادرات العالمية و بـ 4.19 % من الإنتاج العالمي، غير أن مسيرة الاندماج فيه استغرقت وقتا طويلا.

2-2-1- مراحل بناء الاتحاد الأوروبي:

يعتبر التوقيع على اتفاقية الوحدة الجمركية بين دول البنلوكس (BENELUX) وهي بلجيكا و هولندا ولكسمبورغ عام 1944م النواة الأولى للوحدة الأوروبية، والجدول رقم (01-03) التالي يوضح أهم المراحل:

جدول رقم (01-03): يوضح أهم مراحل بناء الاتحاد الأوروبي.

التاريخ	الحدث
1948-04-16	إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بهدف الاستفادة من مشروع مارشال.
1949-05-05	إنشاء المجلس الأوروبي (The European Council :EC)
1950-05-09	مخطط شومان (Schuman Plan).
1957-03-25	توقيع اتفاقية روما التي ظهرت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية كما تم في نفس اليوم إنشاء المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية (European Atomic Energy Organization) من طرف كل من ألمانيا الغربية-فرنسا-إيطاليا-بلجيكا-هولندا-لوكسمبورغ.
1960-01-04	ظهور المجموعة الأوروبية للتبادل الحر (Association The European Free Trade).
1973-01-01	الانضمام الرسمي للمملكة المتحدة وإيرلندا والدانمارك.
1979-03-13	دخول النظام النقدي الأوروبي حيز التنفيذ.
1981-01-01	انضمام اليونان.
1986-01-01	انضمام إسبانيا والبرتغال.
1990-01-01	دخول اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال حيز التنفيذ.
1993-11-01	دخول اتفاقية ماستريخت وأصبحت بموجبها المجموعة الأوروبية تسمى الاتحاد الأوروبي.
1995-01-01	انضمام السويد وفنلندا والنمسا.
1998-05-02	الاتفاق على بعث العملة الموحدة اليورو التي أصبحت عملة التداول في بداية 2002.
2004-05-01	انضمام 10 دول جديدة هي : ليتوانيا - ليتوانيا - استونيا - بولونيا - التشيك - سلوفاكيا - المجر - سلوفانيا - قبرص - مالطا.
2007-01-01	انضمام رومانيا وبلغاريا.

1-2-3- عوامل قوة الاتحاد الأوروبي: وهي ممثلة في الجدول رقم (02-03) أدناه:

جدول رقم (02-03): يوضح أهم عوامل قوة الاتحاد الأوروبي.

عوامل طبيعية:	عوامل بشرية واقتصادية:	عوامل تاريخية
✓ الموقع الاستراتيجي ✓ المساحة المقدره ب: 4.2م	✓ القوة البشرية 500م نسمة ✓ وفرة اليد العاملة المؤهلة	✓ تعتبر أوروبا مهد الثورة الصناعية

✓ الاستقرار السياسي الذي تمتعت به أوروبا مند الحرب العالمية 2. ✓ تقوم قوة الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة على 5 دول التي تحتل المراتب الأولى عالميا وهي: ألمانيا -فرنسا -المملكة المتحدة -إيطاليا -اسبانيا.	✓ الطبيعة الاستهلاكية للمجتمعات في أوروبا الغربية ✓ طبيعة النظام الرأسمالي المشجع للاستثمار ✓ وفرة رؤوس الأموال ✓ الاهتمام بالبحث العلمي ✓ التكامل الصناعي	كم ✓ تنوع المناخ ✓ وفرة الموارد المائية والطبيعية المختلفة لإنشاء المحروقات. ✓ اتساع المساحة الزراعية 2.6م كم.
--	---	--

1-2-4- الأهداف من توسيع الاتحاد الأوروبي :

يسعى الاتحاد إلى تحقيق جملة من الأهداف ، بغضها قصير المدى وبعضها بعيد المدى وقد عمل الاتحاد على وضع الإستراتيجية الجغرافية وزيادة عدد الدول المنتسبة إليه وذلك لتحقيق عدة أهداف منها:

- ✓ توحيد أوروبا بطريقة سلمية بعد عقود من الانقسام والصراعات .
- ✓ تحقيق الاستقرار والرخاء لدول الأعضاء لتصبح أوروبا أكثر أماناً .
- ✓ إيجاد سوق موحد يساهم في تعزيز الاقتصاد الاتحاد الأوروبي توفير فرص العمل ويزيد من قوة الاتحاد الأوروبي على مستوى العلم
- ✓ تحفيز الدول الأوروبية الأخرى لقيام بالعديد من الاصطلاحات الاقتصادية والاجتماعية للانضمام إلى الاتحاد
- ✓ جذب لاستثمارات الأجنبية التي ساعدت في تحقيق معدلات نمو سريع في اقتصاديات الدول المرشحة للانضمام .

1-2-5- دور التكتل في تحقيق المكانة المنشودة:

- ✓ ضخامة الناتج الوطني الخام (PNB) الذي يقدر ب: 18400 مليار دولار وبذلك فهو يحتل المرتبة الأولى عالميا.
- ✓ القوة الاقتصادية لبعض دول الاتحاد التي تحتل المراتب الأولى: ألمانيا -فرنسا -المملكة المتحدة -إيطاليا - اسبانيا.

✓ توحيد جهود دول الاتحاد مكنها من تحقيق انجازات عظيمة و منافسة الولايات المتحدة مثل طائرات (Airbus) وصواريخ (Ariane).

✓ القوة الزراعية المتمثلة في إنتاجها الضخم لمختلف المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني كما يحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث الصادرات الزراعية.

✓ القوة الصناعية بحيث يحتل المراتب الأولى في عدد معتبر من الصناعات كالسيارات والطائرات والسفن والصناعات الكيماوية والالكترونية والغذائية وحتى الصناعات المتطورة جدا كالهواتف المحمولة (NOKIA) كما تبرز قوة الاتحاد في المؤسسات الصناعية الضخمة حيث نجد 167 مؤسسة مصنعة ضمن الـ 500 الأولى في العالم.

✓ القوة التجارية حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر منطقة تجارية في العالم وتمثل فيه التجارة البينية 70% كما يحتل المرتبة الأولى عالميا سواء من حيث الصادرات أو الواردات.

✓ القوة المالية التي تبرز في وجود بورصات عالمية مثل لندن-باريس-فرانكفورت-كما يعتبر الاتحاد الأوروبي المنطقة الأولى في العالم المستقطبة والمصدرة للاستثمارات.

✓ يمثل الاتحاد الأوروبي القطب السياحي الأول في العالم حيث يحقق من خلاله عائدات ضخمة تقدر بأكثر من 160 مليار دولار كما يلعب قطاع الخدمات دورا بارزا في الاتحاد الأوروبي فمثلا يبلغ عدد مشتركى الهاتف بـ 50% مليون مشترك (الأولى في العالم) ومشتركي الإنترنت بـ: 384 مليون (الثانية في العالم).

تعاني بلدان الاتحاد الأوروبي من المعدل الكبير للشيخوخة و الهجرة بالإضافة إلى مشكل التباين الإقليمي، وتختلف الاستفادة من النهضة الاقتصادية بين إقليم وآخر داخل كل بلد عضو في الاتحاد بحيث يزداد تصنيع ونمو بعض الأقاليم في حين يظل نمو أقاليم أخرى ضعيفا مثل الجنوب الأوروبي. ومن أجل الحد من هذا التباين الإقليمي نصت معاهدة روما على ضرورة الحفاظ على النمو المنسجم لجميع الأقاليم وتأكدت هذه الفكرة بإحداث الصندوق الأوروبي للإنماء الجوى 1975، إلا أن هذه الجهود لم تستطع الحد من هذا المشكل. كما يظهر التباين كذلك بين بلد وآخر من بلدان الاتحاد حيث يلاحظ بصفة عامة بين بلدان شمال الاتحاد المزدهرة وبلدان جنوبه المتأخرة نسبيا ففي الشمال تتركز الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة بينما يعرف الجنوب بالمقابل تتركز الأنشطة الأقل تطورا.

3-1- اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (NAFTA)

(The North American Free Trade Agreement)

1-3-1- مضمون الاتفاقية:

هي الاتفاقية التي وقعت عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا والمكسيك في 17 ديسمبر 1992م، و يستحوذ على ما يقارب ثلث الإنتاج العالمي، علما أن **النافتا (NAFTA)** بدأ سريانها في 01 ديسمبر 1994م، بعد إقامة منطقة للتجارة الحرة، و يصل إجمالي ناتجها المحلي حوالي 7553 مليار دولار سنويا، و يحسن الاتفاق من فرصة النفاذ إلى الأسواق عن طريق سياسة التخفيضات التدريجية في الرسوم الجمركية و التحرر من الحواجز غير الجمركية في كثير من القطاعات (مثل الزراعة، السيارات، الطاقة و الخدمات المالية، الاتصالات، المنسوجات والملابس، و النقل وغيرها)، وأيضا في الاستثمار و حقوق الملكية الفكرية و اتفاقات عن اليد العاملة و البيئة، و قد أدى النافتا إلى زيادة حقيقية لدخل المكسيك بنحو 5 % من ناتجه المحلي، و من المتوقع أن يحصل المكسيك على معظم المزايا نظرا لحجمه مقارنة بالولايات المتحدة و كندا.

1-3-2- أهداف إتفاقية (NAFTA): تهدف اتفاقية النافتا إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- ✓ إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل حركة السلع والخدمات بين الدول المتعاقدة وذلك في أجل لا يتعدى 15 سنة بداية من جانفي 1994.
- ✓ زيادة فرص الاستثمار في المنطقة وحل مشكلة البطالة خاصة في المكسيك
- ✓ خلق سوق واسعة للسلع والخدمات المنتجة في هذه الدول وكذا تشجيع المنافسة.

1-3-3- الهيئات الرئيسية لاتفاقية (NAFTA):

تعتبر اتفاقية النافتا مثال للاتفاقيات الإقليمية التي تشمل على هيئات مؤسساتية وهيئات تنفيذ قوية، فهي تشمل على آلية لتسوية النزاعات وأخرى لإنفاذ القواعد الجمركية وحل القضايا التي تنشأ حول الحواجز غير الجمركية ويمكن أن نلخص الأجهزة التنظيمية التي تشرف على الاتفاقية كما هو موضح في الجدول رقم (03-03) أدناه:

الجدول رقم (03-03): الأجهزة التنظيمية التي تشرف على الاتفاقية (NAFTA).

لجنة التبادل الحر	المنسقين	فرق العمل واللجان	السكرتاريا
الجهاز الرئيسي للنافتا ، تضم وزراء الدول الأعضاء الذين يسهرون على حسن تطبيق	يمثلون في موظفين سامين يعينون من طرف كل بلد من البلدان الثلاثة وتكن	تتمحور أعمالهم حول تجارة السلع ، قواعد المنشأ ، المسائل الجمركية تجارة المنتجات الزراعية	تتكون من 3 أقسام: كندي، أمريكي ومكسيكي، وتتكفل أساسا بإدارة الترتيبات

الاتفاقية ومعالجة الخلافات المرتبطة بتفسيرها، إلى جانب قيامها بمراقبة فرق العمل وباقي الأجهزة الثانوية.	مهمتهم في ضمان السير الحسن لبرنامج عمل الاتفاقية والتطبيق التام لها.	والإعانات المقدمة للقطاع الزراعي، المقاييس والمعايير الصفقات العمومية، الاستثمار	الخاصة بجل النزاعات ، بالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى كل من لجنة التبادل الحر ومختلف فرق العمل واللجان الثانوية الأخرى.
---	--	--	---

1-3-4- الأداء الاقتصادي والانجازات المحققة من إبرام إتفاقية (NAFTA).

إن حجم وإمكانات هذا التكتل - بالرغم من أنه لا يضم إلا ثلاثة دول - يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، حيث بلغ حجم اقتصاده عند النشأة ما يقارب 7 تريليون دولار، وعدد المنتجين والمستهلكين يناهز 360 مليون نسمة كما يصل الناتج المحلي الاجمالي له الى 670 مليار دولار ، وحجم التجارة الخارجية له الى 1017 مليار دولار ، ناهيك عن الامكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، وتبدو أهداف هذا التكتل لا تختلف عن أهداف الاتحاد الاوروي ، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الاعضاء ، تعطي اولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الاخرى الصاعدة على المستوى العالمي ، وبالاخص الاتحاد الاوروي.¹

1-4-4- السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (تجمع الماركوسور: MERCOSUR)

1-4-4-1- مضمون الاتفاقية:

تعتبر السوق المشتركة لتجمع " الماركوسور " أحد أهم هذه التجمعات الدولية وهي يضم كل من (البرازيل، الأرجنتين، أورجواي ، باراجواي، وحديثا فنزويلا)، وهو أحد صور التعاون بين الجنوب - الجنوب، وأنجح التكتلات في أمريكا الجنوبية ويأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية الاقتصادية بعد كل من الاتحاد الأروبي (EU)، النافتا (NAFTA)، الآسيان (ASEAN)؛ إذ ومن خلال فترة قصيرة

¹: فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص: 177.

استطاع الميركوسور إنشاء اتحاد جمركي وصولا إلى سوق مشتركة ما بين الدول الأعضاء، كما تضاعف حجم تجارته مع العالم في عام 2005 مقارنة بعام 2000، كذلك شهدت تجارة أعضائه البينية تطورا ملحوظا حيث زادت أربعة مرات في عام 2005 مقارنة بعام 2000.

تضم هذه الدول 227 مليون نسمة، وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية إذ تبلغ حوالي 3 % بينما تمثل التجارة البينية لها 20 % من تجارتها مع العالم.¹

2-1 أهداف إتفاقية (MERCOSUR):

- تحقيق التعاون و التبادل التجاري.
- إنشاء التعريفية جمركية مشتركة للدول الأعضاء.
- تبني سياسة اقتصادية واحدة تهدف إلى القضاء على البطالة و الجوع.

3-1 الهيكل التنظيمي لميركوسور (MERCOSUR):

يتكون الهيكل التنظيمي لـ "ميركوسور" من:

1. **مجلس السوق المشتركة:** وهو أعلى مستوى رئاسي للتجمع، ولديه سلطات كاملة بهدف الإشراف على التنفيذ السليم لمعاهدة "أسونسيون"، ويتشكل المجلس من وزراء خارجية واقتصاد الدول الأعضاء، وتتناوب الدول الأعضاء على رئاسة المجلس كل 6 أشهر بالترتيب الأبجدي.
2. **مجموعة السوق المشتركة:** وهو الجهاز التنفيذي لـ "ميركوسور"، ويتولى متابعة تنفيذ بنود معاهدة أسونسيون (The Treaty of Asunción, March 26, 1991)، واتخاذ إجراءات تنفيذية لتحرير التجارة وتنسيق السياسات الاقتصادية، ويتشكل من عضوية وزيرى الخارجية والاقتصاد ومحافظ البنك المركزي.
3. **السكرتارية العامة:** تتولى السكرتارية حفظ المستندات وإصدار البيانات الرسمية عن المجموعة، وكذلك الاتصال بمجموعة السوق المشتركة في اتخاذ القرارات وتطبيقها.
4. **المنتدى الاقتصادي والاجتماعي:** وله دور إستشاري، حيث يمثل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
5. **مجموعات عمل فرعية:** هناك عدة مجموعات عمل معنية بالمتابعة الدقيقة والتنفيذ الدقيق لمقررات التجمع، وكذلك إعداد الدراسات، وهناك مجموعات عمل في الموضوعات الآتية: "التجارية، الجمارك، المقاييس

¹: سليمان ناصر، التكتلات الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الاقتصاد، جامعة ورقلة، ص: 88.

الفنية، السياسات النقدية والضريبية، المواصلات والأراضي، السياسات الصناعية والزراعية والطاقة، التنسيق الاقتصادي، والعمالة البطالة والأمن".

6. اللجنة البرلمانية المشتركة: يجمع دور اللجنة بين الطبيعة الاستشارية والطبيعة الإلزامية فيما يتعلق بصنع القرارات.

7. لجنة التجارة: تتولى اللجنة تقديم المشورة لمجلس السوق المشتركة، فيما يتعلق بالمسائل التجارية، واستحداث الآليات المطلوبة للسياسة التجارية المشتركة، والعمل على توحيد الجمارك، ومتابعة ما يستجد من تطورات في القضايا والمسائل المتصلة بالسياسات التجارية للدول الأعضاء فيما بينها، أو مع دول خارج التجمع.

8. المحكمة الدائمة لمراجعة سياسات "ميركوسور": ومقرها في أسونسيون (Asunción) عاصمة باراجواي.

9. المحكمة الإدارية لشؤون العمالة الخاصة بدول "ميركوسور".

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



خلاصة الفصل الثالث:

من خلال مختلف العناصر التي قمنا بسردها في هذا الفصل، يمكن للطالب أن يستخلص بأن التكامل الاقتصادي سمة أساسية من سمات الاقتصاد الكلي والعلاقات الاقتصادية الدولية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، لاسيما من وجهة نظر الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للنظام الإقتصاد الدولي الجديد، وتزداد الحاجة إلى ذلك عند تحليل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية ما بين ساستي الحرية أو الحماية.

كما يمكن للطالب استنتاج الأهمية الكبيرة للانفتاح التجاري من خلال تحليل استراتيجية الصادرات والواردات، وذلك بناء على اعتراف أغلب النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري بالدور الإيجابي للانفتاح التجاري بالإضافة إلى ذلك فقد تعددت و تنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة انفتاح الدول على بعضها البعض، كما تم تناول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالتعرف على سياسة التصدير و الاستيراد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي، وعليه يستطيع الطالب تحديد محددات الانفتاح التجاري؛ من خلال تحليل سياسة التصدير و الاستيراد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي من جهة، وتبيان مدى الأهمية التي تحتلها مسألة الانضمام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، ليس فقط لمواجهة الآثار السلبية المحتملة من تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، ولكن أيضا للاستفادة مما توفره هذه التكتلات من مزايا تفضيلية متبادلة بين الدول الأعضاء و التي من الصعب الحصول عليها في إطار التبادل التجاري الدولي المفتوح من جهة ثانية؛ و بالتالي فإن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليست تقيضا أو بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الأطراف و لكنها تتم و تكمة لهذه التجارة، فهي و إن كانت ترمي إلى تحرير التجارة بين أعضاء التكتل الإقليمي، فإن هذا التحرير الجزئي للتجارة خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتلات الإقليمية خصوصا في ظل توسع دائرة الاعتماد المتبادل بين الدول الكبرى مما يترتب عليه حقوق والتزامات فيما بينها، وهذا ما يهيئ له الأرضية العلمية التي تساعد على تحليل آليات عمل ميزان المدفوعات و أنظمة أسعار الصرف التي هي موضوع الفصل الرابع من هذه المطبوعة.

تمهيد:

بعدما تم معالجة إشكالية التكامل الإقتصادي الدولي في ظل الانفتاح التجاري والاندماجات الدولية في الفصل الثالث من هذه المطبوعة، نكون منهجيا أمام تحدي تحديد الحقوق والإلتزامات الناتجة عن التعاملات البينية بين مختلف الدول المتكتلة إقتصاديا في حد ذاتها من جهة، وبينها وباقي العالم من جهة ثانية، مما ينتج عنه علاقة دائنية ومديونية متبادلة (حقوق و إلتزامات)، لذا كان لا بد على كل بلد أن يهتم بتسجيل كل المعاملات التي ينتج عنها التزام أو حق اتجاه الخارج سواء كانت هذه التعاملات خاصة بتبادل السلع أو الخدمات أو تدفقات رؤوس الأموال، وذلك في وثيقة واضحة تعد بصفة دورية، هذه الوثيقة تُعرف أو تُدعى بميزان المدفوعات؛ وهذا ما يهيئ الأرضية المنهجية والعلمية التي تساعد الطالب على تحليل آليات عمل ميزان المدفوعات و أنظمة أسعار الصرف التي هي موضوع الفصل الرابع من هذه المطبوعة.

من أجل ذلك كله، جاء هذا الفصل وقد قسم إلى مبحثين أساسيين، حيث سنتطرق في المبحث الأول منها إلى تحديد ماهية ميزان المدفوعات (**Balance of Payment**)، بالتطرق إلى مفهومه، مكوناته و تحليل أثر وضعية ميزان المدفوعات على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحديد أهم الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها وكذا مختلف الآليات التي تضمن له التسوية؛ في حين خصص المبحث الثاني لكل ما يتعلق بتحليل آلية عمل أنظمة أسعار الصرف (**Exchange Rate**) وكل العمليات القائمة في سوق الصرف، بالإضافة إلى دراسة أهم النظريات المحددة لسعر الصرف وتقييم مختلف أنظمتها.

1- المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات (BP).

إن تعامل البلدان فيما بينها في مجال المعاملات الاقتصادية يقتضي تسجيل الدولة لكل معاملاتها في سجل يعرف بميزان المدفوعات، يمكن بمجرد الإطلاع عليه معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي وما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه للدولة، وسنتناول في هذا المبحث كل ما يتعلق بهذا السجل، وفيما يلي بيان لذلك:

1-1- شرح مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية الكلية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته.

1-1-1 مفهوم ميزان المدفوعات:

يمكن تعريفه على أنه سجل محاسبي منتظم لكافة العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة؛ وينشأ عن العمليات التي يضمها ميزان المدفوعات حقوق الدولة على العالم الخارجي وديون والتزامات للعالم الخارجي. يقصد بالعمليات الاقتصادية كل عملية تبادل تحدث على السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين، وقد تكون في شكل تدفق حقيقي، مالي أو نقدي؛ كما يقصد بالمقيمين (مهما كانت جنسيتهم) جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تربطهم علاقات وثيقة بإقليم الدولة ويخضعون لقوانينها ولهم مصلحة مع الإقليم الاقتصادي لمدة سنة أو أكثر؛ ومن جهة أخرى يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعنى أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال، وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية (الاقتصادية)، إذ قد ينطوي توازنه المحاسبي الكلي على اختلالات في بنوده المختلفة.

وهكذا يتألف ميزان المدفوعات من جانبين، جانب دائن وتندرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي وجانب مدين وتندرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبةها مدفوعات للعالم الخارجي.

1-1-2 أهمية ميزان المدفوعات:

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية لأنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:

- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير؛
- يوفر معلومات عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عنها التزامات اتجاه الغير؛
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي؛
- يسمح بتنبؤ تطور أسعار الصرف؛

- يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وفق المعلومات التي يُتيحها ميزان المدفوعات عن الوضع الدولي للبلد؛
- يسمح أيضا بتحديد طبيعة و بُعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم.

2-1- تحليل مكونات ميزان المدفوعات:

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها، ومن بين تلك التقسيمات الشائعة في هذا المجال، نأخذ بالتقسيم الآتي لتمييزه بالوضوح والمنطقية:

1-2-1- حساب العمليات الجارية (Current Account): وهو يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، و يشمل هذا الحساب كل العمليات التي لها تأثير على حجم الدخل الوطني (الصادرات والواردات من السلع والخدمات)، وهو يضم بدوره ثلاثة حسابات فرعية ألا وهي:

أولا: الميزان التجاري (BOT: Balance of Trade): يضم هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تُرى و تُعد عند مرورها بالحدود الجمركية للدولة أو ما يعرف بـ: (السلع المنظورة: Merchandise Transactions or Visible Trade)، وهي تقيم بطريقة (FOB) أي التحرير على ظهر السفينة، وهي لا تتضمن في قيمتها مصاريف النقل والتأمين والمصاريف المتعلقة بهما، فهذه المصاريف تُدرج في حساب خاص بها؛ كما أننا نجد ضمن هذا الحساب بُدء التفاوض الدولي وهو يضم العمليات المتعلقة بشراء السلع في الخارج، هذه السلع تكون غير متبوعة بعملية استيراد بل يعاد بيعها في الخارج، وكذا عمليات بيع سلع محلية للأجانب دون أن تغادر هذه السلع التراب الوطني وهي لا تمر على مصلحة الجمارك وتسمى بـ: (السلع غير المنظورة: Invisible Trade)، و عموما فإن السلع التي هي محل العمليات التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين و التي لا تغادر و لا تدخل التراب الوطني حسب الحالة تسجل في هذا البند.

ثانيا: ميزان الخدمات (BOS: Balance of Services): وهو يضم كافة البنود المتعلقة بالخدمات المتبادلة بين الدولة و الخارج كخدمات النقل، التأمين السياحة، الخدمات الحكومية و الخدمات المتنوعة، إضافة إلى دخل الاستثمارات الذي يمثل خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج.

ثالثا: حساب التحويلات الأحادية (Unilateral Transfers): وهو يضم كافة المبادلات التي تتم بين الدولة و الخارج دون مقابل، فهي عمليات غير تبادلية أي تكون من جانب واحد و لا يترتب عنها حق أو دين؛ ويشمل هذا الحساب بندين: الأول يتعلق بالهبات و التعويضات الخاصة و الثاني يتعلق بالهبات و التعويضات العامة؛ أما الخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية) والمنظمات، النقدية منها والعينية؛ وأما العامة تندرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، وكذا الهدايا على أنواعها.

2-2-1- حساب رأس المال (Capital Account): وهو يضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين و خصومهم اتجاه غير المقيمين، ويشمل حساب رأس مال طويل الأجل و آخر قصير الأجل، وهما موضحين كما يلي:

أولاً: حساب رأس المال الطويل الأجل: وهو يضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم اتجاه غير المقيمين و التي يزيد عمرها عن عام و يشمل أربعة فروع و هي:

أ- القروض التجارية: و هي نوعان:

أ-1- القروض التجارية عند التصدير: تمنح من المقيمين إلى غير المقيمين، تنقسم إلى قروض المشترين وقروض الموردين، فالأولى تقدم من طرف البنوك المحلية لغير المقيمين من زبائن المصدرين المحليين، والثانية تقدم من طرف المصدرين مباشرة، وكلها تمثل خروجاً لرأس مال.

أ-2- القروض التجارية عند الاستيراد: تمنح من غير المقيمين إلى المقيمين، و هي تمثل دخلاً لرأس مال.

ب- الاستثمارات المباشرة (Direct Investments): وهي تتمثل أساساً في دخول وخروج رؤوس الأموال بغرض الاستثمار وتُسجل بالمبالغ الأصلية دون دخل الاستثمارات.

ت- القروض الأخرى: ويتعلق الأمر بالقروض طويلة الأجل التي ليست لها صفة القروض التجارية، أي أنها لا تتعلق بعملية التصدير والاستيراد؛ ونميز هنا بين قروض القطاع الخاص غير البنكي والقطاع الرسمي وتسجل بالمبالغ الصافية، فلا يتم تسجيل إلا الرصيد الناتج عن الفرق بين القروض الجديدة والتسديدات.

ث- استثمارات المحافظ (Portfolio Investments): ويندرج ضمنها كل دخول وخروج لرؤوس الأموال بغرض التوظيف، كالعلاقات التي تتم على الصرف، معدلات الفائدة و الأسهم بغرض الحصول على (أو دفع) فوائد.

ثانياً: حساب رأس المال القصير الأجل: وهو يضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم تجاه غير المقيمين و التي لا يزيد أجلها عن عام، و يشمل بدوره ثلاثة حسابات فرعية وهي:

أ- حركات رأس المال قصير الأجل للقطاع الخاص غير البنكي: ويضم القروض و التسبيقات عند الطلبات و كذا القروض الأخرى (غير تجارية) و توظيف رؤوس الأموال في المدى القصير، و تتم عملية التسجيل هنا بالمبالغ الصافية.

ب- حركات رأس المال قصير الأجل للقطاع البنكي: و يشمل حقوق و التزامات القطاع البنكي مع غير المقيمين، فقد تكون للقطاع البنكي حقوقاً على غير المقيمين في حالة ما إذا منح هذا القطاع قرضاً لغير مقيم، أو كان لدى هذا القطاع حساباً في إحدى البنوك غير المقيمة و له أصول في هذا الحساب، والعكس فقد تكون له التزامات اتجاه غير المقيمين في حالة ما إذا اقترض رؤوس أموال من غير المقيمين، أو إذا كان لغير المقيمين حساباً في إحدى بنود هذا القطاع و قام بتمويله.

- ت- حركات رأس المال قصير الأجل للقطاع الرسمي: يضم هذا الحساب بندين أساسيين هما:
- الاحتياطات الرسمية و التي تمثل الأصول من العملات الصعبة و الذهب النقدي المطلوب لأغراض نقدية؛
 - الحقوق و الالتزامات الرسمية الناتجة عن الاتفاقيات الدولية وتشكل مساهمات القطاع الرسمي في المنظمات الدولية و اقتراضاته منها.

2-1-3- حساب التعديلات (Adjustments Account): إن التسجيلات في الجانب الدائن والمدين قد لا تكون متماثلة نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمد عليها تختلف و تتعدد، ولهذا قد يحدث و أن يكون مجموع المبالغ الدائنة لا يساوي مجموع المبالغ المدينة، و الفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب التعديلات كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا؛ كما يعرف هذا الميزان أيضا بحساب (السهو والخطأ).

إضافة إلى كل هذه الحسابات التي يضمها ميزان المدفوعات، يمكن تقسيمه إلى موازين فرعية على النحو الآتي:

- 1) الميزان التجاري: و يتمثل في حساب السلع.
- 2) ميزان العمليات الجارية: و يضم الميزان التجاري مضافا إليه حساب الخدمات و المداخيل والتحويلات الأحادية.
- 3) الميزان الأساسي أو القاعدي: و يضم ميزان العمليات الجارية و حساب حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، و إذا كان رصيد هذا الميزان سلبيا فهذا يعني إن اقتصاد الدولة بحاجة إلى تمويل قصير الأجل.
- 4) الميزان الإجمالي أو ميزان التدفقات غير النقدية: و هو عبارة عن الميزان الأساسي مضافا إليه حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الغير نقدية (و هي الخاصة بالقطاع اللابنكي) و كذا حساب التعديلات.
- 5) ميزان الوضعية النقدية الخارجية: و هو الذي يسمح بأن يكون ميزان المدفوعات متزنا، و ذلك بفضل التدفقات النقدية المتمثلة في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاعين البنكي و الرسمي.

3-1- تحليل أثر وضعية ميزان المدفوعات على المؤشرات الاقتصادية الكلية:

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، و هذا بفضل مؤشرات اقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأيناها سابقا.

1-3-1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية و التي تحقق المساواة بين الموارد و الاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C+G+I+(X-M) \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

Y : الإنتاج من السلع مقيا بالناج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة.

C : الاستهلاك الداخلي الخاص و العمومي.

G : الاتفاق الحكومي.

I : الاستثمار الداخلي الخاص و العمومي.

X : الصادرات من السلع.

M : الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + G + I) = X - M \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

$C + G + I$: يمثل الاستخدامات الداخلية و نرمز لها ب (EL) و منه:

$$Y - EL = X - M \dots\dots\dots (3)$$

حيث: $Y - EL$: يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X - M = N_x = BC$: يمثل رصيد الميزان التجاري.

فإذا حقق البلد فائض في الناتج الداخلي ($Y - EL > 0$)، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام و يوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، و هو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M > 0$).

أما إذا كان هناك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية ($Y - EL < 0$) فإن البلد يلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري وفي هذه الحالة ($X - M < 0$).

2-3-1- معدل التغطية (TC):¹

و هو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع، وهو يحسب كما يلي:

$$TC = (X / M) \times 100 \dots\dots\dots (4).$$

¹: TC : Taux de Couverture.

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.

3-3-1 معدل التبعية (TD):¹

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M / PIB) \times 100 \dots \dots \dots (5)$$

وكما كان هذا المعدل أصغر بكثير فإن ذلك يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

3-3-1-4 معدل القدرة على التصدير (TE):²

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)، وهو يحسب كما يلي:

$$TE = (X / PIB) \times 100 \dots \dots \dots (6).$$

وكما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

3-3-1-5 معدل القدرة على سداد الواردات (CPM):³

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوما (3 أشهر) وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC : Réserve de Change) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC / M) \times 360 \text{ jours} \dots \dots \dots (7).$$

3-3-1-6 العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$BOC / PIB$$

حيث: BOC : يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية.

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد المعني تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

4-1- شرح آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

¹: TD : Taux de dependance.

²: TE : Taux d'Effort d'Exportation.

³: CPM : la Capacité à Payer les Importations.

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائماً متزناً نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات موازنة) ومنه يظهر العجز أو الفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.

1-4-1- مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات:

لتوضيح الاختلال أو التوازن يجب أن نميز بين نوعين من العمليات في ميزان المدفوعات.

1-1-4-1 العمليات التلقائية أو المستقلة (Independent Operations):

وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في الميزان، وأساساً تظهر نتيجة الاختلال في مستويات الإنتاج، المداخيل والاستهلاك بين الدول، وتمثل في العمليات الجارية وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، إضافة إلى حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تمت بغرض المضاربة، أو تحقيق إيراد أو بدافع الحيلة والحذر، ويستثنى منها الهبات والقروض طويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذ لا يمكن اعتبارها عمليات تلقائية.

2-1-4-1 عمليات الموازنة أو التسوية (Settlement Operations):

وتعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوفاء (Compensatory Operations)، وتظهر عند وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة و تتمثل في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية و في حركة الذهب لأغراض نقدية، ويضاف إليها الهبات و القروض الطويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن، و يستثنى منها حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تمت بقصد المضاربة كما أشرنا سابقاً؛ ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصادياً عندما نركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة، أي إذا كان جانبها الدائن و المدين متساويين يعتبر متوازناً، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر اعتبر ميزان المدفوعات مختلاً، وللاختلال صورتان هما:

- **الفائض:** وذلك عندما يزيد الجانب الدائن للعمليات التلقائية أو المستقلة عن الجانب المدين و يوصف الميزان بأنه موجب أي في صالح الدولة؛
- **العجز:** وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، و يوصف ميزان المدفوعات حينها بأنه سلبي في غير صالح الدولة.
- لذا يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقاً لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين:
- **عمليات اقتصادية فوق الخط (عمليات مستقلة):** حيث ينظر إليها كمصدر الخلل في ميزان المدفوعات وهذا بالطبع في حالتي الفائض أو العجز؛

- عمليات اقتصادية تحت الخط (عمليات مشتقة): حيث ينظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لمعالجة الخلل و هذا بناء على العمليات الاقتصادية فوق الخط.

2-4-1- طرق تقدير الاختلال (The Imbalance Estimating Methods):

هناك عدة طرق عملية لقياس العجز أو الفائض في الميزان و هي:

1-2-4-1 طريقة الرصيد الأساسي (Basic Balance Sheet Method):

يُعرف بالميزان الأساسي، و هو يمثل المجموع الجبري لصافي أرصدة حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل، و هي عمليات مستقلة في ميزان المدفوعات، و تتميز هذه البنود بالاستقرار النسبي في الأجل القصير و الدورية و التكرار، لذلك توضع فوق الخط، أما المعاملات الأخرى فتوضع أسفل الخط، لكونها عمليات موازنة، ففي هذه الحالة يعرف الاختلال أو التوازن في الميزان بأنه اختلال أو توازن الميزان الأساسي.

الرصيد الأساسي = رصيد الحساب الجاري + رصيد حساب رأس المال طويل الأجل.

2-2-4-1 طريقة رصيد السيولة الصافية (Net Liquidity Balance Method):

تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب الذي يتضمن حسابات ما فوق الخط (العمليات المستقلة)، ونعني بها مجموع الرصيد الأساسي ورصيد رأس المال اللأسائل الخاص قصير الأجل¹ وحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى السهو والخطأ وما عدا ذلك فهي عمليات موازنة.

رصيد السيولة = الرصيد الأساسي + رصيد رأس المال اللأسائل الخاص قصير الأجل + حقوق السحب الخاصة + الخطأ والحذف.

2-4-1-3 طريقة التسويات الرسمية (Formal Adjustment Method):

إن وجود عمليات التسوية الرسمية يمكن أن تكون مؤشرا للاختلال في ميزان المدفوعات، فصافي عمليات التسوية الدائنة تعتبر مؤشرا على تجاوز قيمة البنود المدنية البنود الدائنة المستقلة، وهو ما يعبر عن العجز في ميزان المدفوعات، بينما تعني صافي عمليات التسوية المدنية تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

وهذه الطريقة لقياس الفائض أو العجز أوصى بها صندوق النقد الدولي، إذ يعتبر العمليات المستقلة مجموع العمليات المستقلة في رصيد السيولة، مضافا إليها رصيد رأس المال السائل الخاص قصير الأجل. ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الشكل التالي:

رصيد التسوية الرسمية = رصيد السيولة + رصيد رأس المال السائل قصير الأجل.

¹: تأخذ شكل قروض مصرفية (ثلاثة اشهر)، التزامات و مستحقات، و عادة تكون قابلة للدفع أو للاستلام خلال 90 يوم.

ملاحظة هامة:

لقد بينّ الواقع العملي أن اتخاذ طريقة الفصل بين العمليات الاقتصادية المستقلة والموازنة كمعيار لقياس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، هي عملية معقدة نسبياً ويكتنفها الغموض عند محاولة التفرقة بين العمليات المستقلة والموازنة، فعلى سبيل المثال إذا اقترضت دولة ما من الخارج، فقد يكون هذا المبلغ موجهاً لتسديد العجز في ميزانية الدولة (عملية مستقلة)، وقد يكون الغرض من ذلك زيادة الاحتياطي المركزي من الذهب والعملات الأجنبية (عملية تابعة) أو من أجل تحقيق كلا الهدفين.

ومن الانتقادات أيضاً لجوء بعض الدول إلى فرض رقابة على الصرف أو تقييد الواردات لسد العجز في ميزان المدفوعات، وهذه الإجراءات الحمائية تعمل على إحداث توازن مصطنع لميزان المدفوعات.

1-4-3- أنواع الاختلال وأسبابه:

يأخذ الاختلال (The Imbalance) في ميزان المدفوعات صورتين: العجز أو الفائض، وقد يكون ذلك مؤقتاً حينما يرتبط بمتغيرات اقتصادية طارئة تحدث خلال سنة معينة ولا تتكرر في السنوات التي تليها، أما إذا استمرت هذه الظروف بصفة دائمة وأدت إلى ظهور هذا العجز أو الفائض فإنه في هذه الحالة يعتبر الاختلال دائماً أو أساسياً؛ فالنوع الأول (المؤقت) لا يثير مشكلات كبيرة كونه يزول بزوال التغيرات التي حدثت خلال تلك الفترة، أما النوع الثاني (الدائم) فإنه يدعو إلى اتخاذ إجراءات للحد منه.

1-4-3-1- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات: ينقسم إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي:**أولاً: الاختلال العارض (The Provisional Imbalance):**

ينجم عن أسباب طارئة أو عارضة، سرعان ما يتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه، دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية، كحدوث كوارث طبيعية تسبب المحاصيل الزراعية لبلد معين، فتقلُّ صادراته مما يسبب عجزاً في حسابه الجاري، بينما يزداد الطلب العالمي على نفس المنتجات في بلد آخر فيحقق فائضاً.

ثانياً: الاختلال الموسمي (The Seasonal Imbalance):

يحدث هذا النوع من الاختلال في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة معينة من السنة، كأن ترتفع صادرات الغاز الطبيعي الجزائري خلال فصل الشتاء، و يتطلب علاج هذا الاختلال سياسة اقتصادية معينة، لأنه من الممكن أن يعود التوازن في نفس السنة.

ثالثاً: الاختلال الدوري (The Periodic Imbalance):

يصيب هذا النوع من الاختلال عادة البلدان الرأسمالية، إذ يرتبط بفترة الرخاء والكساد في الاقتصاد، فحدوث العجز أو الفائض يعكس اختلالاً دورياً نسبة إلى الدورة الاقتصادية، و تساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في انتقال هذه التقلبات من دولة إلى أخرى، خاصة إذا كان اقتصاد الدولة محل الاختلال ذو مكانة هامة في الاقتصاد الدولي، و يتم علاج هذا الاختلال بإتباع سياسات نقدية ومالية ملائمة.

رابعا: الاختلال الاتجاهي (The Directional Imbalance):

هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، و يصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية السائرة في طريق النمو، باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية و التجهيزات الإنتاجية و السلع الوسيطة، دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات، و عندها يحدث الاختلال الذي يتم تسويته عن طريق تحركات رؤوس الأموال.

خامسا: الاختلال النقدي (The Cash Imbalance):

ينتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف و الحفاظ على مستواه رغم تغير القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

سادسا: الاختلال الهيكلي أو الدائم (The Structural / Permanent Imbalance):

ينتج عن تغير أساسي في ظروف العرض و الطلب في الداخل و الخارج.

1-3-2- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

يحدث الاختلال المؤقت نتيجة لأسباب عدة نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر: الإضرابات العمالية، الأحوال الجوية، أذواق المستهلكين، التقدم التكنولوجي و الظروف السياسية، وفيما يلي بيان لذلك:
أولا: الإضرابات العمالية: ونقصد بها تلك التي تمس بعض الأنشطة التصديرية أو المتعلقة بها تؤدي إلى الإضرار بالصادرات حيث تميل إلى الانخفاض بينما تزداد الواردات إذا أصبحت هذه الأنشطة لا تكفي لسد الحاجيات المحلية.

ثانيا: الأحوال الجوية: هي الأخرى قد تؤثر على الأنشطة الزراعية حيث تؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي وبالتالي الصادرات من هذا القطاع.

ثالثا: التغير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي: فقد يؤديان إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية).

رابعا: الظروف السياسية: التي تؤدي إلى ظهور عجز مؤقت لتدهور معدلات الصادرات نتيجة الحروب، الحصار الاقتصادي أو المقاطعة... الخ.

و عكس ذلك فقد يحدث الفائض المؤقت نتيجة إنتعاش اقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف اقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية؛ كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات أو تشجيع الصادرات، كالرقابة على الصرف و تقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة.

أما بالنسبة للعجز الدائم فإن خبراء صندوق النقد الدولي يرجعون هذا النوع من العجز إلى الإفراط في مستويات الطلب الداخلي الذي يتهك موارد البلد من احتياطياته الخارجية لتسديد قيمة وارداته، أو بسبب مستويات التضخم العالية الناشئة عن الارتفاع المتواصل في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الأجنبية و هو ما يطلق عليه اسم "الاختلال الأساسي: The Fundamental Imbalance" وتستلزم معالجته تصحيح سعر صرف العملة المحلية بإعادة تقييمها نحو الانخفاض (تخفيض قيمة العملة)؛ وعندما تكون مصادر الاختلال خارجية كارتفاع أسعار المواد الأولية أو ارتفاع معدلات الديون الخارجية

وُصف العجز بالهيكلية (**The Structural Deficit**)، حيث أُدخل هذا المفهوم بداية من السبعينيات واستحدثت في شأنه عدة أدوات قصد تصحيحه كآلية التمويل الممتد وغيرها.

وعلى العموم، فإن الاختلال الدائم هو اختلال جوهري يتسم بديمومة أسبابه و المتمثل في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، تغير هيكل العرض و الطلب الخارجيين على السلع، الظروف الاقتصادية غير الملائمة والدائمة، الصدمات الخارجية... الخ.

هذا، وتعاني معظم الدول النامية بحدة من الاختلال الدائم، مما انجر عنه استنزاف الدولة لمواردها من العملات الأجنبية و الذهب، و من ثم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بشتى أنواعه، و منه الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي قصد استعادة توازنها الخارجية؛ وحتى الفائض المستمر الذي تسجله موازين مدفوعات الدول المتقدمة، يعتبر وضعاً غير مرغوب فيه وجب التخلص منه، كون أن الفائض لدولة ما يعني تحمل دولة أخرى لعجز على مستوى ميزان مدفوعاتها، ذلك أن كل قيد يسجل في ميزان دولة ما يقابله قيد بنفس القيمة في ميزان الدولة الأخرى المتعامل عنها.

و الاختلال الدائم يرجع أساساً إلى ميل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية نتيجة بطء نمو صادراتها من السلع الأولية و إحلال المنتجات الاصطناعية محل المواد الأولية، و إلى الأزمات المتكررة في الدول المتقدمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، و يلاحظ هذا النوع من العجز في موازين مدفوعات الدول النامية التي تهدف إلى إرساء قاعدة صناعية، إذ تكون مضطرة لاستيراد التجهيزات السلعية اللازمة لذلك وبتزايد مستمر مقارنة مع ثبات صادراتها، كما قد يرجع السبب في ذلك إلى استنفاد الموارد الطبيعية التي تشكل معظم صادرات هذه الدول.

وقد اثبت تقرير الأمم المتحدة عن التجارة و التنمية في الستينات أن العجز الذي يظهر في المعاملات الجارية قد لا يمكنه تغطيته عن طريق الفائض في حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل (الاقتراض طويل الأجل من الخارج) حيث أشار هذا التقرير إلى أن التدفقات الرأسمالية من الدول النامية إلى المتقدمة المتمثلة في سداد أقساط القروض و فوائد قلة من أهمية القروض الطويلة الأجل المقدمة من طرف الخارج إلى الدول النامية.

1-4-4- آليات التسوية التلقائية.

يرى معظم الاقتصاديين في النظام النقدي الدولي أن غالبية الدول لا تقبل بوسائل التسوية (التخفيض، التعويم ... إلخ) التي يقضي بها هذا النظام، إذ تعمل على التجميد أو التقليل من تنفيذ البرامج المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى استمرار الاختلال، إضافة إلى التأثير على مستوى احتياطات الصرف و العملات الصعبة للدولة، وفي حالة ما إذا كانت الدولة تعمل بنظام سعر الصرف الثابت، فهناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن.

1-4-4-1- آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية (The Classical Mechanism of Settlement):

ترتكز النظرية الكلاسيكية في تحليلها للتوازن في ميزان المدفوعات على الأسعار، حيث أن أي تغير في الأسعار سواء الداخلية أو الأجنبية يؤثر على حجم الصادرات والواردات، وتعود هذه الآلية التي تحدث في ظل ثبات أسعار الصرف (قاعدة الذهب) إلى الاقتصادي دافيد هيوم (David Hume) في منتصف القرن الثامن عشر (18م)، و تقوم على الفرضيات التالية:

- ثبات أسعار الصرف؛
- حرية دخول و خروج الذهب و تحويله إلى عملات و العكس؛
- حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع؛
- مرونة أسعار الصادرات و الواردات؛
- مستوى التشغيل الكامل و بالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته؛
- مرونة الطلب على السلع و الخدمات المنتجة محليا و المستوردة من الخارج.

و تنطلق هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة و كمية الذهب، إضافة إلى كون أن أي تغير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار، فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب و الاحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته، و بالتالي يرتفع مستوى احتياطياتها الدولية، مما يجعل مستوى الكتلة النقدية (M) يرتفع هو الآخر مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الأسعار المحلية (P_L)، و بهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض حجمها و ارتفاع حجم الواردات، ويستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في الميزان، أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب و الاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز، و بالتالي ينقص مستوى احتياطياتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض هو الآخر مولدا انخفاضاً في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات و ينخفض حجم الواردات مما يؤدي بالميزان إلى الميل للتوازن.

و يميز التقليديون (Classical) و التقليديون الجدد (Neoclassical) بين ثبات أسعار الصرف و حرية الصرف، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع و الخدمات وكذا أسعار الفائدة الداخلية و الخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن، و في حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور.

و قد وُجِحت انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساسا في أن فرضياتها أصبحت غير مطابقة للواقع الاقتصادي الحالي؛ كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية و توازن ميزان المدفوعات، وقد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية إلى أن أتى العالم الاقتصادي كينز (Keynes) بنظرية الدخل وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغيرات الدخل.

1-4-4-2- آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية (The Keynesian Mechanism of Settlement):

تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني (Y) و مستوى التشغيل (L)، معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، و هذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، و تتركز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد؛
- الأسعار مرنة و لتكن في اتجاه تصاعدي فقط.
- ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات، فإن الإنفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا يزداد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد، وهكذا يميل الفائض إلى الزوال.
- أما في حالة العجز، فإن الإنفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا ينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل و بفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات و هكذا يميل العجز إلى الزوال.
- لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغير الإنفاق و تغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى، و من جملة الانتقادات الموجهة لها ما يلي:
- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل؛
- إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل و تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- تعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية و تكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز و جودها.

1-4-4-3- آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية (International Cash Flows Mechanism):

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد و من ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال و بالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز و بهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

رغم أن آليات التسوية التلقائية تبدو منطقية إلا أن الفرضيات التي تركز عليها أصبحت غير محققة حاليا، كون أن إتباع البلد لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف، مما قد يؤدي إلى استمرار الاختلال و زيادة حدة آثاره السلبية؛ لذا لا بد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية على غرار سياسة أسعار الصرف لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، هذه الإجراءات تجسد سياسات التسوية أو التعديل و التي تختلف عن آليات التسوية التلقائية في كونها تكون من طرف السلطات و ليس قوى السوق.

2- المبحث الثاني: آلية عمل أنظمة أسعار الصرف (Exchange Rate).

لقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف ومنحته العناية الفائقة، وجاءت في شأنه مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة، هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم بمختلف أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

2-1- شرح مفهوم و أهمية سعر الصرف.

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، حيث أنه في غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية أصبح من الضروري اللجوء إلى المقارنة بين عملات الدول التي تدخل في المبادلات الدولية، ومنه عملية المقارنة تعتبر جوهر عملية صرف العملات.

2-1-1- التسعيرة المؤكدة: يمكن القول أن سعر الصرف بالنسبة لعملة دولة ما، هو عدد الوحدات من

العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية، وهذا ما يسمى بـ: "التسعيرة المؤكدة".

2-1-2- التسعيرة غير المؤكدة: كما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية

التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يسمى بـ: "التسعيرة غير المؤكدة".

وعلى الرغم من أنه لا يوجد فرق بين التعريفين إلا أن معظم الاقتصاديين يفضلون التعريف الثاني، لأنه يعامل العملات الأجنبية على أنها سلع تحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني؛ ومن جهة أخرى يمكن التمييز بين نوعين من أساليب الصرف، الصرف اليدوي (مباشر) والصرف المسحوب (غير مباشر).

3-1-2- الصرف اليدوي (المباشر): وهو ما تم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الأجنبي يدًا بيد بين الصراف والمشتري؛

4-1-2- الصرف المسحوب (غير المباشر): أما الصرف المسحوب تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطي حاملها الحق في تحويلها إلى نقود أجنبية كالكمبيالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة، والأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة، ويلاحظ أن نسبة استعمال الصرف اليدوي ضئيلة إذا ما قُورن بالصرف المسحوب.

2-2- أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف.

مهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد فإنه يجب على سعر الصرف أن يحقق شروط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، أخذا بعين الاعتبار الشروط الدولية (المفروضة من طرف هيئات، منظمات أو اتحادات مثل: OMC، OPEP... إلخ)؛ بحيث عندما تتغير المعطيات الاقتصادية الأساسية (معدل التضخم، معدل الفائدة... إلخ) على المستوى الدولي، فيجب كذلك أن تتغير على المستوى الوطني في نفس الاتجاه للحفاظ على التوازن، وبالتالي فإن سعر الصرف في غالب الأحيان مُطالب بالتغير لتحقيق التوازن؛ ومن بين محددات هذا التغير هي المستوى العام للأسعار، مستوى معدلات الفائدة وكذا وضعية المدفوعات الخارجية، وفيما يلي عرض لأهم النظريات المفسرة لآلية عمل أسعار الصرف:

2-2-1- نظرية تعادل القدرة الشرائية (PPP): "جوستاف كاسل: Gusttav Cassel" (1916).

يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية (The theory of Purchasing Power Parity) إلى المحاولات التي قام بها العالم السويدي جوستاف كاسل "Gusttav Cassel" عام 1916م، الذي يقول: "إن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى"، إذن سعر صرف التوازن بين عمليتين اثنتين عبر الزمن يبقى في مستوى يسمح بتساوي القوى الشرائية في الدولتين، فكأنما هناك مستوى تدور حوله تقلبات أسعار العملات (يحل محل التعادل الذهبي)، ويطلق على هذا المستوى "حد تكافؤ القدرة الشرائية".

يعطى سعر الصرف $N (Md / Me)$ بالعلاقة التالية:

$$N (Md / Me) = Pdi / Pei$$

بحيث $N (Md / Me)$: سعر الصرف العملة الداخلية بالنسبة للعملة الخارجية؛

Pdi : سعر السلعة (i) في البلد (السعر المحلي)؛

Pei : سعر نفس السلعة (i) في البلد أجنبي.

هذا التكافؤ في أسعار السلع و الخدمات يتحقق عن طريق التحكم بين الأسواق، بافتراض غياب وانعدام تكاليف النقل، حقوق الجمارك... إلخ.

2-1-1-2-1- صيغ نظرية تعادل القدرة الشرائية: نميز بين صيغتين لنظرية تعادل القوى الشرائية: الصيغة المطلقة والصيغة النسبية، وفيما يلي تفصيل لهما:

أولاً: الصيغة المطلقة لتعادل القوى الشرائية: تفيد هذه الصيغة أن سعر صرف التعادل لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

$$\text{سعر الصرف} = \text{مستوى الأسعار المحلية} / \text{مستوى الأسعار الأجنبية.}$$

ثانياً: الصيغة النسبية لتعادل القوى الشرائية: تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقاً من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر الصرف تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل يمكن لها أن تتغير نسبياً في نفس الفترة، أخذاً بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث إن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية، وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات دول أخرى تكون معدلات التضخم فيها أقل نسبياً، وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساوياً للسعر القديم مضروباً في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد ما بين العمليتين، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائماً سعر الصرف، وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة وهو ما يسميه غوستاف كاسل بتعادل القوة الشرائية، ويمكن التوضيح من خلال ما يلي:

$$\text{سعر الصرف التوازني الجديد} = \text{نسبة تغير سعر الصرف} \times \text{سعر الصرف القديم.}$$

علماً أن: $\text{نسبة تغير سعر الصرف} = \text{نسبة التضخم الدولي} - \text{نسبة التضخم المحلي.}$
كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$X_0 / X_1 = (P_{d1} / P_{e1}) / (P_{d0} / P_{e0})$$

بحيث: X_0 : ثمن العملة الأجنبية معبراً عنه بالعملة المحلية في الفترة 0؛

X_1 : ثمن العملة الأجنبية معبراً عنه بالعملة المحلية في الفترة 1؛

P_{e0} : الأسعار الأجنبية في الفترة 0؛

P_{e1} : الأسعار الأجنبية في الفترة 1؛

P_{d0} : الأسعار المحلية في الفترة 0؛

P_{d1} : الأسعار المحلية في الفترة 1.

2-1-2-2- حدود صيغ نظرية تعادل القدرة الشرائية: إن نظرية تعادل القدرة الشرائية تسمح للبلد بتحديد سعر صرف التوازن لعملته وكذا بتحديد نسبة تخفيض قيمة العملة، وهناك انتقادات وُجّهت لهذه النظرية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. تفترض وجود حرية في المبادلات، والواقع عكس ذلك حيث أن الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على الصرف يُؤثر على هذه الحرية بوضوح؛
2. تستعمل هذه النظرية بعض المؤشرات ويمكن الإشكال في اختيار مؤشرات الأسعار الداخلية والخارجية؛
3. تستثني هذه النظرية حركة رؤوس الأموال بغض المضاربة في حين أن سعر الصرف يمكنه التأثير بذلك؛
4. تعتمد على المستوى العام للأسعار في تحديد سعر الصرف التوازن في حين إن هناك سلع غير قابلة للتبادل تدخل في تحديد هذا المستوى العام للأسعار؛
5. إن مؤشر الانحرافات بين مستويات التضخم يتطلب استعمال مؤشرات عامة ومتشابهة لكل الدول، وهذا الذي لم يتحقق لحد الآن.

2-2-2- نظرية الأرصدة (Balance Theory):

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف عملة دولة ما، وخاصة التي تتبع نظام صرف من يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات. فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزاً، بمعنى رصيماً سالبا، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضاً في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً؛ ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات.

2-2-3- نظرية تعادل معدلات الفائدة (Interest Rate Equivalent Theory):

هذه النظرية تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، وفي الواقع، فإن أي اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، إذ أن الرفع من سعر الخصم في دولة ما، من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة، مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار. باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف، ويحدث العكس في انخفاض سعر الخصم؛ وفي الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني قامت بريطانيا في جويلية 1961 باتخاذ إجراءات

عدّة من بينها الرفع في سعر إعادة الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه.¹

2-2-4- النظرية الكمية (Quantitative Theory):

إن ارتفاع المعروض النقدي وسرعة تداوله في اقتصاد دولة ما، يؤثر في تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية. وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع وخدمات الدول الأخرى؛ وباعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض، وزيادة إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية، ويحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود. إذن متغيرات الكتلة النقدية ذات تأثير على معدلات الصرف، وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في إحداث الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات، ويتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع والخدمات، مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق ومستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد.

2-2-5- نظرية الإنتاجية (Productivity Theory):

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية؛ فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع، وبالتالي تحسن سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.

ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وهي الوضعية التي عرفت ألمانيا سنة 1924 ويحدث الآن في معظم الدول النامية؛ وأما في حالة تحسن المستوى الإنتاجي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي، على هذه الأخيرة وهي الوضعية التي عرفت الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر صرف "الروبية" على أساس الجنيه الإسترليني.

¹: Bernard .G, *Economie international*. 2^{eme} Edition, Dunod, Paris, p: 189.

استنتاج: نتيجة لما سبق ذكره، يتضح لنا أن هناك عدة عوامل تتدخل في تحديد سعر الصرف، فقد لاحظنا أن كلا منها برهن على دوره الكبير في تحديد سعر الصرف من خلال ما جاء به أصحاب النظريات، هذه النظريات ليست هي الوحيدة المؤثرة والمحددة لسعر الصرف بل هناك عوامل أخرى.

3-2 أشكال سعر الصرف.

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدّد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى، شكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

2-3-1 سعر الصرف الاسمي: وهو يقيس سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثله هذا السعر من قوة شرائية وبالتالي فهو لا يبين حقيقة قيمة العملة، إذ لا يعتبر معياراً ميدانيا يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية لإهماله عنصر التضخم.

2-3-2 سعر الصرف الحقيقي: وهو يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المريح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times (\text{مؤشر الأسعار المحلية} / \text{مؤشر الأسعار الأجنبية})$$

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة و العكس بالعكس.¹

2-3-3 سعر الصرف الفعلي: يُعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية ... الخ؛ ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات.

¹: Peyrard Josette. (1986), **Risque de Change**, Librairie Vuibert, Paris, p : 70.

4-2- شرح آلية عمل أنظمة سعر الصرف.

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة نقدية عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة تركز أساسا على أنظمة صرف مختلفة. ويقصد بنظام الصرف تلك القاعدة التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، كما أن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى؛ وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يُعرف بالقاعدة النقدية، ويمكن الفصل بين نظامين رئيسيين لسعر الصرف هما نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن وفيما يلي بيان لذلك:

1-4-2 نظام الصرف الثابت (Fixed Exchange Rate System):

يُعرف نظام الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، ويتم ذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة، وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية وهذا عندما تكون معاملاتها مع عدة دول. إن الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج التقلبات التي قد تحدث على العملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى؛ وتلجأ الدول إلى إتباع نظام الصرف الثابت عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) عن طريق تحديد أسعار الصرف أو عندما تعطى الأولوية إلى الأهداف السياسية الاقتصادية الداخلية.

2-4-2 أنواع نظام الصرف الثابت: إن هذا النظام في حد ذاته يضم نوعين من الأنظمة نظام قاعدة

الذهب ونظام الصرف الثابت القابل للتعديل وهما كما يلي:

1-2-4-2 نظام قاعدة الذهب: وهو نظام يقوم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي في حوزة

السلطات وكمية المعروض النقدي في هذه الدول، وعرف هذا النظام شكلين فرضتها خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة. فاستعملت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى غاية 1914 حيث تميزت بما يلي:

➤ كل عملة لها وزن ثابت من الذهب ويمكن تحويلها إلى ذهب؛

➤ حرية دخول وخروج الذهب؛

➤ الإحتياجات النقدية مقصورة على الذهب فقط.

و مع قيام الحرب العالمية الأولى سادت الفوضى وانخفضت كمية الذهب المصدرة بين الدول ونتج عن ذلك نهاية العمل بنظام قاعدة الذهب. وعقب نهاية الحرب ظهر ما يُسمى بقاعدة السبائك الذهبية، أين العملة المتداولة على المستوى الداخلي لم تعد ذهباً ولكن تحدد قيمة ثابتة لوحدة النقد بالذهب.

أما على المستوى الخارجي فيعرف ما يُسمى بقاعدة الصرف بالذهب، والتي تجسدت دعائه في مؤتمر "جنوة: Genoa" سنة 1922، وتتميز بما يلي:

- ليس من الضروري أن يكون الاحتياطي كله ذهب، ويمكن لعملة بلد ما أن ترتبط بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب؛
- يتم ذلك باحتفاظ البلد الأول (التابع) بالحوالات الذهبية الأجنبية للبلد الثاني (المتبوع) كغطاء للعملة في التداول.

وعموما فإن القاعدة الأساسية لهذا النظام تتمثل في تحويل الذهب كلما كان هناك عجز في ميزان المدفوعات. لكن حسب **توسينغ "Taussing"**، والرؤساء التي قام بها فإن حركات الذهب كانت قليلة جدا حتى في حالة الاختلالات الهامة في ميزان المدفوعات ويفسر ذلك بما يلي:

- بعض البلدان فقط كانت لها كمية هامة من الذهب (و.م.أ، بريطانيا، ألمانيا، إفريقيا الجنوبية)؛
 - الفائض في ميزان المدفوعات كان يستعمل في الخارج بدلا من الداخل، مما يجعل الأسعار لا ترتفع؛
 - في حالة خروج الذهب لوجود عجز في ميزان المدفوعات فإن تدخل السلطات النقدية دون تخفيض كمية النقود المتداولة يبقي الأسعار ثابتة ولا تنخفض.
- ويعود فشل هذه القاعدة إلى عدة أسباب منها:
- أزمة الكساد في 1929؛

- إفلاس أكبر بنك في النمسا مما أدى إلى نقص سيولة النظام البنكي لأروبا الوسطى؛
- أزمة السيولة في إنجلترا التي أوقفت قابلية تحويل الجنيه إلى ذهب في سبتمبر 1931؛
- قرار **روزفيلت "Roosvelt"** القاضي بسحب قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب 1933، مما أدى انجر عنه تخفيض الدولار بنسبة 40 % بالنسبة للذهب.

2-2-4-2 نظام الصرف الثابت القابل للتعديل:

ظهر هذا النظام إلى الوجود سنة 1944 في و.م.أ، بعد انعقاد مؤتمر سمي باسم المدينة التي انعقاد فيها "بريتون وودز" واتفق المؤتمر على إعادة ترتيب أمور العلاقات النقدية الدولية بالشكل الذي يعيد لها حيويتها، وتم إنشاء صندوق النقد الدولي. أساسا هذا النظام هو تثبيت سعر الصرف مع إمكانية تعديله وفق حالات ميزان المدفوعات (حالة الاختلال الأساسي) وهذا بعد استشارة صندوق النقد الدولي، وقد بدأ العمل به في مارس 1947 وإنهار في 15 أوت 1971.

ومن بين خصائص هذا النظام نجد ما يلي:

- الحرية الكاملة في الحصول على العملات الأجنبية (حرية الدفع)؛
- ثبات أسعار الصرف حيث لا يسمح بالتغيير إلا في حدود ($\pm 1\%$) عن السعر المعلن رسميا، وفي سنة 1959م، أصبح هذا المجال يقدر ب ($\pm 2\%$) إلى أن أصبح ($\pm 2.25\%$) في 1971؛
- هذا النظام مبني على الذهب والدولار الأمريكي.

3-2-4-2- محاسن سعر الصرف الثابت:

- يمكن سرد المحاسن التي يعتمد عليها مؤيدو نظام ثبات أسعار الصرف القابلة للتعديل على النحو التالي:
- تجنب التذبذبات النقدية الكبرى، كالتالي حدث خلال الحربين من خلال تدخل البنوك المركزية على مستوى أسواق الصرف؛
- سمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث وفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل؛
- يسعى نظام قاعدة الذهب إلى ضمان الاستقرار الداخلي للأسعار، باعتبار أن آلية تصحيح الأسعار تعتمد من جهة على الربط بين كمية الذهب و الكتلة النقدية المتداولة؛
- نظام الصرف الثابت القابل للتعديل يجمع بين ثبات الصرف من خلال تثبيت العملة بوزن معين من الذهب ونظام حرية الصرف من خلال تعديل سعر الصرف وفق أوضاع ميزان المدفوعات.

4-2-4-2- مساوىء سعر الصرف الثابت:

- يبرر المعارضون مواقفهم اتجاه نظام بريتون وودز من خلال العيوب التالية:
- يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي؛
- اعتبار الذهب أو الدولار كعملة احتياطية يؤدي إلى إمكانية حدوث تضخم داخلي في البلد المعني؛
- ظهور مشكلة السيولة الدولية من خلال عدم قدرة الدولار بصفته وسيلة من وسائل الدفع الدولية بالوفاء باحتياجات العالم المتزايدة إذ ظهرت الاختلالات بين حجم التبادل الدولي وحجم وسائل الدفع مما دفع بصندوق النقد الدولي بإصدار حقوق السحب الخاصة "SDR / DTS"¹، وهي عبارة عن متوسط مرجح لأسعار صرف العملات الخمسة الأساسية المكونة للسلة (وهي اليوان الصيني، والدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني)، وفي مارس 2016، تم استحداث 204.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي وتوزيعها على البلدان الأعضاء.²

¹: SDR: Special Drawing Rights (ISO 4217) currency codes (XDR), also abbreviated (SDR) are supplementary foreign-exchange reserve assets defined and maintained by the International Monetary Fund (IMF). The (XDR) is the unit of account for the IMF, and is not a currency per se. XDRs instead represent a claim to currency held by IMF member countries for which they may be exchanged. The XDR was created in 1969 to supplement a shortfall of preferred foreign-exchange reserve assets, namely gold and the U.S. dollar. As of September 2017, 204.2 billion SDRs (equivalent to about \$291 billion) had been created and allocated to members. SDRs can be exchanged for freely usable currencies. The value of the SDR is based on a basket of five major currencies—the US dollar, the euro, the Chinese Renminbi (RMB), the Japanese Yen, and the British Pound Sterling.

²: IMF. (2017), "Factsheet: Special Drawing Rights (SDRs)", October 13, 2017.

3-4-2- نظام الصرف المرن (المعوم) (Floating Exchange Rate System):

بعد الأزمات المتعاقبة التي مسّت النظام النقدي الدولي، اتفق الأعضاء الرئيسيين في صندوق النقد الدولي على ضرورة إصلاح هذا النظام في إطار اتفاقيات " جامايكا " في جانفي 1976، وبالفعل خلال الجمعية العامة للصندوق في شهر سبتمبر 1976، ثم تقنين نظام الصرف المرن الذي بدأ العمل به سنة 1978، وأصبح من الضروري على البلدان الأعضاء تحديد سعر صرف عملاتهم بالنسبة لحقوق السحب الخاصة أو سلة أخرى من العملات أو عملة دولية كالดอลลาร์ الأمريكي، الفرنك الفرنسي أو المارك الألماني... إلخ، أو أن تترك هذه البلدان حرية تحديد أسعار الصرف، كما هو الحال بالنسبة لكافة عملات الدول الصناعية الكبرى حالياً وإما أن يتم تحديد سعر الصرف نسبة لمجموعة من العملات المنتمة لنفس المنطقة النقدية، كما كان الحال لدول اللجنة الاقتصادية الأوروبية سنة 1979م أين تم إنشاء الإيكيو (ECU).¹

3-4-2-1- أنواع نظام الصرف المرن (المعوم):

ويمكن التمييز بين شكلين من أنظمة الصرف المرن هما التعويم المطلق والتعويم المدار.

أولاً: التعويم المطلق (الحر) (Absolute Floating Exchange Rate System):

هو نظام صرف لا يستلزم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف العملات، بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يوميا حسب قوى العرض والطلب، وتخضع هنا التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق، وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد. ويُميّز هذا النظام بالتعديل الذاتي حيث أن كل اختلال يؤدي إلى تغيير أسعار الصرف، مما يستلزم حدوث آثار كمية على مستوى الصادات، وبالتالي تخفيض الاختلال الأولي، ومنه فإن السلطات النقدية لا تلجأ إلى معالجة الاختلال في موازين المدفوعات من خلال التأثير على الدخل، الأسعار... إلخ؛ بل يتحقق التوازن في ظل هذا النظام بتساوي الكمية المعروضة من العملة الوطنية بالكمية المطلوبة منها في سوق الصرف، وبتغير سعر التوازن تتغير مستويات العرض والطلب أو أحدهما.

ثانياً: التعويم المدار (المسير) (Managed Floating Exchange Rate System):

ونقصد بتسيير التعويم من خلال تحديد البنك المركزي في سوق الصرف، إما بائعاً أو مشترياً للعملات الأجنبية، أو قصد الحفاظ على أسلوب الصرف المتبع. إن تدخل البنوك المركزية يستوجب مراعاة بعض الشروط التي أقرها صندوق النقد الدولي سنة 1978 من أهمها:

- أن لا تؤدي التدخلات إلى الزيادة من حدة التقلبات؛
- أن لا تهدف إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني فوائد على حساب دول أخرى.
- أما الصور التي تجسد هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فيمكن سردها على النحو التالي:
- التأثير على حركة الصادرات و الواردات؛
- التأثير على حركة رؤوس الأموال؛

¹ ECU: European Currency Unit, a former basket of the currencies of the European Community, precursor to the Euro.

- التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية؛
- استعمال أسعار الفائدة.

وفيا يخصص أشكال الربط التي تعمل على تقييد تذبذبات سعر صرف العملة، فقد أعطى التعديل الثاني لقوانين صندوق النقد الدولي الحق للدول الأعضاء في اختيار نظام الصرف المناسب، مما أنتج تنوع يمكن تقديمه على الشكل التالي:

(1) ربط العملة الوطنية بعملة أحادية:

وهو أسلوب اعتمدته 46 دولة، نصف هذا العدد يمثل الدول النامية، حيث يتم الربط غالبا بالدولار أو إحدى العملات الرئيسية التي يتم من خلال إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

(2) ربط العملة الوطنية بسلة من العملات:

إما أن يكون الربط نسبة إلى حقوق السحب الخاصة (DTS)، التي يصدرها صندوق النقد الدولي أو ينسب الربط إلى سلة من عملات أهم المتعاملين التجاريين مع البلد و يتحدد السعر على أساسا حجم المبادلات و تدفقات رؤوس الأموال.

(3) المرونة المحدودة اتجاه عملة الربط:

هذا النظام يُحدد ضمن مجال معين، مستوى تذبذب العملة الوطنية اتجاه عملة الربط وقد اعتمد هذا النظام أربعة دول خليجية.

(4) المرونة المحدودة في إطار التعاون النقدي:

ويقصد به النظام النقدي الأوروبي الذي يضم 10 دول أوروبية، عملت على ربط عملاتها ببعضها البعض مع تركها معومة اتجاه العملات الأخرى.

(5) تسيير الصرف من طرف البنك المركزي:

في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف العملة لكن يخضع لتغيرات بدلالة مجموعة من المؤشرات منها: إحتياجات الصرف، التضخم و تطور سوق الصرف الموازي.

2-3-4-2 محاسن نظام الصرف المرن:

- يرى المؤيدون أن هذا النظام يوفر مزايا يفتقدها نظام ثبات أسعار الصرف من حيث أنه:
- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف، بما يضمن حرية البلد في إتباع أية سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي؛
- يقف في وجه المضاربة عوض أن يشجعها على غرار نظام الصرف الثابت، بحيث كلما ازداد الطلب على العملة ارتفع سعرها، و بالتالي قل شراؤها بغرض المضاربة؛
- لا يتطلب من البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطيات صرف ضخمة قصد التدخل في أسواق الصرف للدفاع عن سعر العملة، لأن سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض و الطلب؛

- يسمح بسرعة كبيرة في التعديل لمواجهة الأزمات الخارجية، لأن التعديل في هذا النظام هو مستمر وثابت.

2-3-4-3 مساوىء نظام الصرف المرن:

أما عن العيوب فيستدل المعارضين بما يلي:

- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف مما يضر بالتجارة والاستثمار الدوليين؛

- لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحظى بها في ظل أسعار الصرف الثابتة؛

- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول؛

- تأثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية (المالية العامة)، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

- تأثر أسعار الصرف بالعامل النفسي، بحيث أنها حساسة للإشاعات من خلال التنبؤات التي تؤثر في درجة الثقة الممنوحة للعملة الوطنية على مستوى سوق الصرف.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال مختلف العناصر التي قمنا بسردها في هذا الفصل، يمكن للطالب أن يستخلص آليات عمل ميزان المدفوعات و أنظمة أسعار الصرف، وذلك بالتطرق إلى تحديد ماهية ميزان المدفوعات (**Balance of Payment**)، من خلال تحديد مفهومه، مكوناته و تحليل أثر وضعية ميزان المدفوعات على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحديد أهم الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها وكذا مختلف الآليات التي تضمن له التسوية؛ في حين يمكن له أن يستنتج أهم العناصر التي تتعلق بتحليل آلية عمل أنظمة أسعار الصرف (**Exchange Rate**) وكل العمليات القائمة في سوق الصرف، بالإضافة إلى دراسة أهم النظريات المحددة لسعر الصرف وتقييم مختلف أنظمتها؛ وهذا تمهيدا لتحليل طبيعة التوازن الكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الدولي، وهذا هو موضوع الفصل الأخير من هذه المطبوعة.

تمهيد:

هناك قرارات تتخذها السلطات النقدية والخاصة بأسعار الصرف تسعى من خلالها إلى أن تكون التطورات في نظام النقد، سوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم، وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بنوعيه الداخلي والخارجي، والمتمثل أساساً في تثبيت الأسعار ثم الحفاظ على القيمة الخارجية للعملة الوطنية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة، ذلك بتوفير وخلق المناخ الملائم ورفع مستوى التشغيل والمعيشة.

فالقرارات التي تتخذ فيما يخص أسعار الصرف تختلف من دولة إلى أخرى حسب الأهداف والأولويات والأنماط الاقتصادية المختلفة، والتي كان لها أثر كبير على نوعية القرارات المتعلقة بأسعار الصرف، وسنوضح ذلك أكثر في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، سندرس في المبحث الأول تحليل طبيعة التوازن الكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي في الإقتصاد الدولي، وذلك من خلال تحديد آلية التوازن الآني في سوق السلع والأرصدة في نموذج (IS-LM-BP)، المعروف بنموذج ماندل-فلمنج (Mundell-Fleming)؛ لنختم هذا الفصل بتجملته من التمارين المحلولة وبعض الحالات الدراسية الجامعة لأهم ما تم التطرق إليه من مفاهيم وأسس نظرية وتطبيقية، ليتذكر من خلالها الطالب الكلمات المفتاحية في مقياس الإقتصاد الكلي الدولي.

1- المبحث الأول: التوازن الكلي الآني في سوق السلع والأرصدة (نموذج IS-LM).

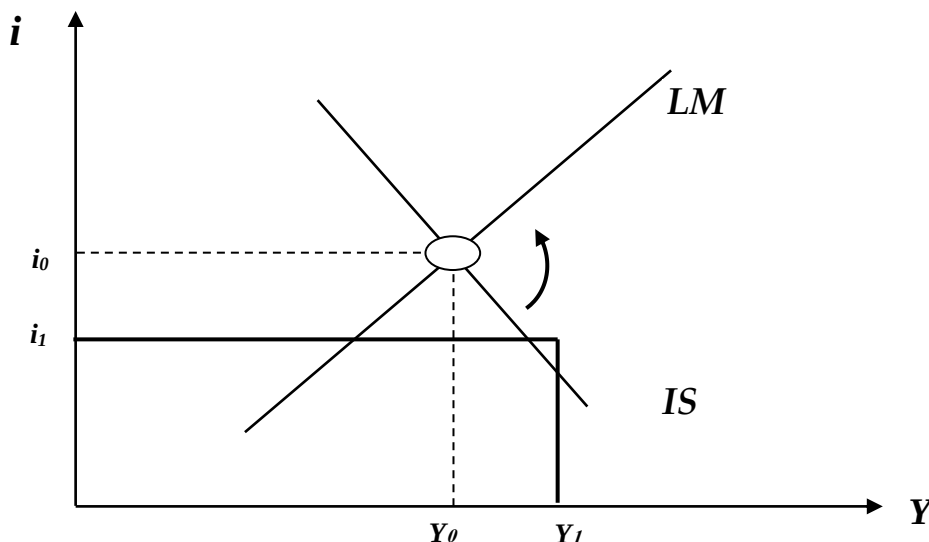
يعالج هذا المبحث تحليل طبيعة التوازن الكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي في الإقتصاد الدولي، وذلك من خلال تحديد آلية التوازن الآني في سوق السلع والأرصدة في نموذج (IS-LM)، وفيما يلي بيان لذلك:

1-1- شرح آلية التوازن الآني في سوق السلع والأرصدة نموذج: IS-LM.

لقد تم الحصول عند التوازن في سوق السلع والخدمات على تركيبات (ثنائيات) من الدخل (Y) ومعدلات الفائدة (i) ممثلة لمنحنى (IS)، وكذلك في سوق النقد المتمثل في المنحنى (LM)، وبالرغم من وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد، فهناك مستوى واحد يحقق التوازن الآني في السوقين أي يتحقق التوازن المتزامن في كلا السوقين حيث يتقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM).

لنفرض الثنائية أو التركيبية (i_1, Y_1) تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات فقط ولا تحقق التوازن الآني عند سعر الفائدة i_1 سوق النقد يكون هناك فائض طلب على النقد، معنى هذا الأفراد يحاولون شراء النقود أو بيع السندات، فلا بد لهم من الحصول على النقد من أجل دفع عائد أعلى أو بيع سندات، وبالتالي تأخذ معدلات الفائدة في الارتفاع، إذا يؤدي ارتفاع i في سوق السلع والخدمات إلى تخفيض الطلب الاستثماري فينخفض مستوى الدخل، وهكذا بارتفاع i وانخفاض Y يتجه التوازن نحو المستوى (i_0, Y_0). كما هو موضح في الشكل رقم (01-05) أدناه:

الشكل رقم (01-05): آلية التوازن الآني في سوق السلع والأرصدة نموذج: IS-LM.



2-1- تحديد معادلة التوازن الآني في السوقين (معادلة IS-LM). أولاً: توازن سوق السلع والخدمات:

لدينا شرط توازن سوق السلع والخدمات:

$$\left\{ \begin{array}{l} Y = C + I \\ \text{أو} \\ S = I \end{array} \right.$$

$$Y = \frac{C_0 + I_0 - di}{1 - b}$$

ومنه تحصلنا على: معادلة IS
(Equation IS)

ثانياً: توازن سوق النقد:

و لدينا كذلك شرط توازن سوق النقد:

$$\left\{ \begin{array}{l} M^s = M^d \\ \bar{M} = M_t^d + M_s^d \\ \bar{M} = L_1(Y) + L_2(i) \\ \bar{M} = L(Y, i) \text{ معادلة LM} \end{array} \right.$$

$$\bar{M} = M_t^d + M_s^d$$

ومنه تحصلنا على: معادلة LM
(Equation LM)

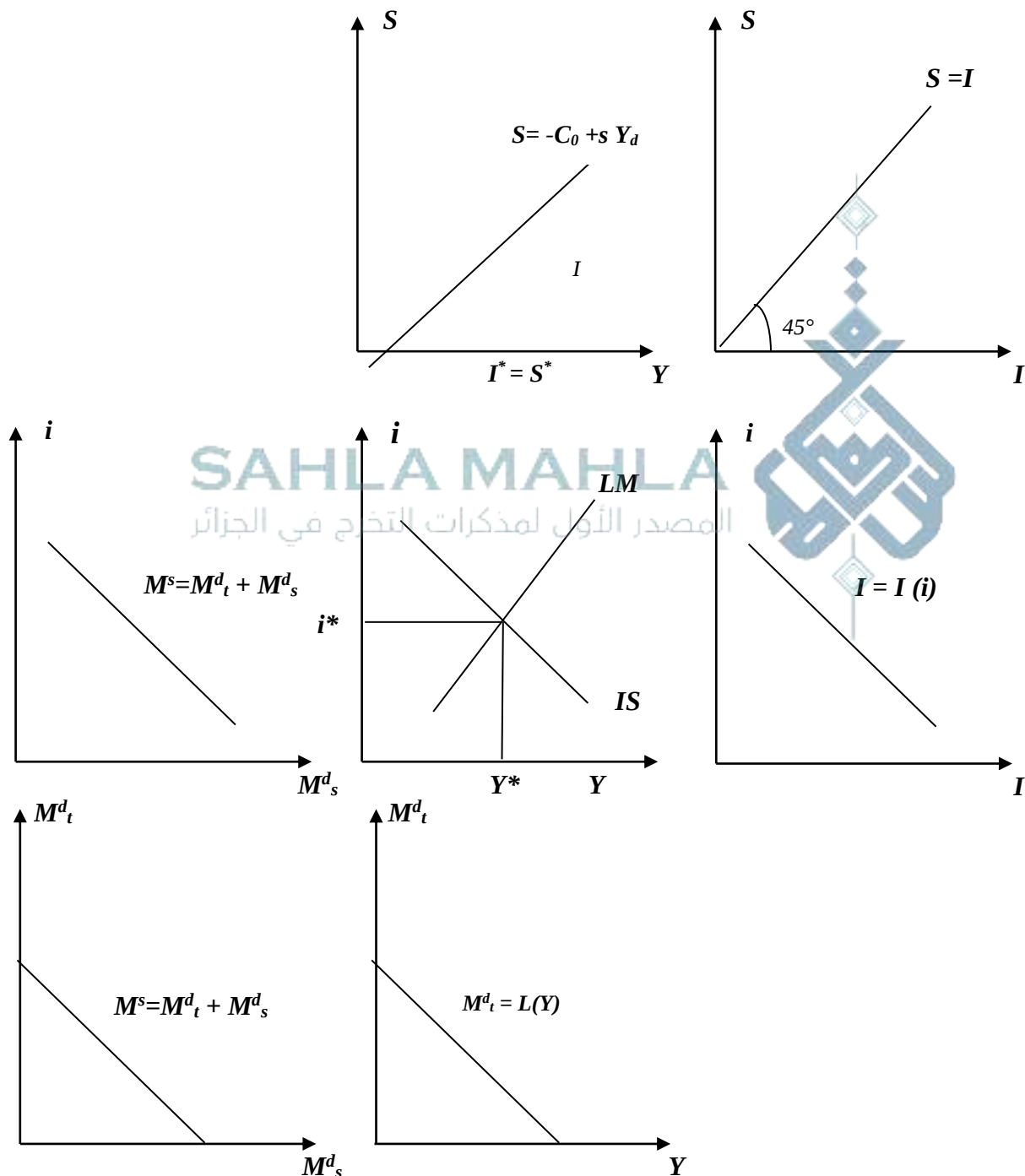
و في ظل تحقق التوازن الآني للسوقين، يجب حل المعادلتين التوازنتين لإيجاد القيم التوازنية لكل من Y ،
 i

$$\left\{ \begin{array}{l} IS = LM \\ Y = \frac{C_0 + I_0 - di}{1 - b} \\ \bar{M} = M_t^d + M_s^d \end{array} \right.$$

3-1- اشتقاق منحنى نموذج IS-LM.

يعبر التوازن الآني في سوقي: السلع والخدمات - النقد عن نقطة تقاطع منحني: هانسن و هيكس (*HICKS & HANSEN*) اللذان يعبران عن (منحنى *IS* - منحنى *LM*)، كما هو موضح في الشكل رقم (02-05) التالي:

الشكل رقم (02-05): يوضح كيفية اشتقاق منحنى التوازن الآني في نموذج IS-LM.



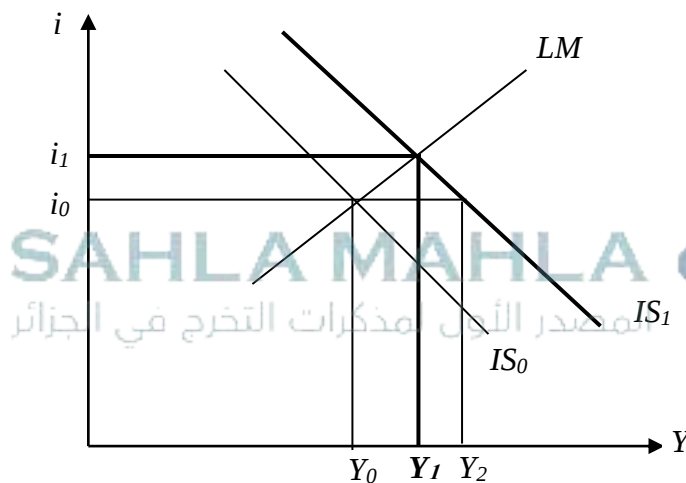
2- المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية والنقدية في نموذج (IS-LM).

جاء هذا المبحث ليعزز المفاهيم التي تم تناولها في المبحث الأول، وذلك من خلال تحليل تأثير طبيعة السياسات المالية والنقدية المتخذة من قبل الدول ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي، وذلك وفق ما يلي:

1-2- فعالية السياسة المالية: (أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي):

نفترض أن الحكومة قررت رفع مستوى الإنفاق الحكومي، فيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين، فيصبح الدخل التوازني أكبر في سوق السلع والخدمات عند أي مستوى لسعر الفائدة أي انتقال منحنى IS بمقدار: $\Delta Y = k_e \cdot \Delta G$ ومع ذلك فالتغير في المستوى التوازني للدخل أقل من $k_e \cdot \Delta G$. كما هو موضح في الشكل رقم (03-05) أدناه:

الشكل رقم (03-05): يوضح آلية فعالية السياسة المالية في نموذج IS-LM.



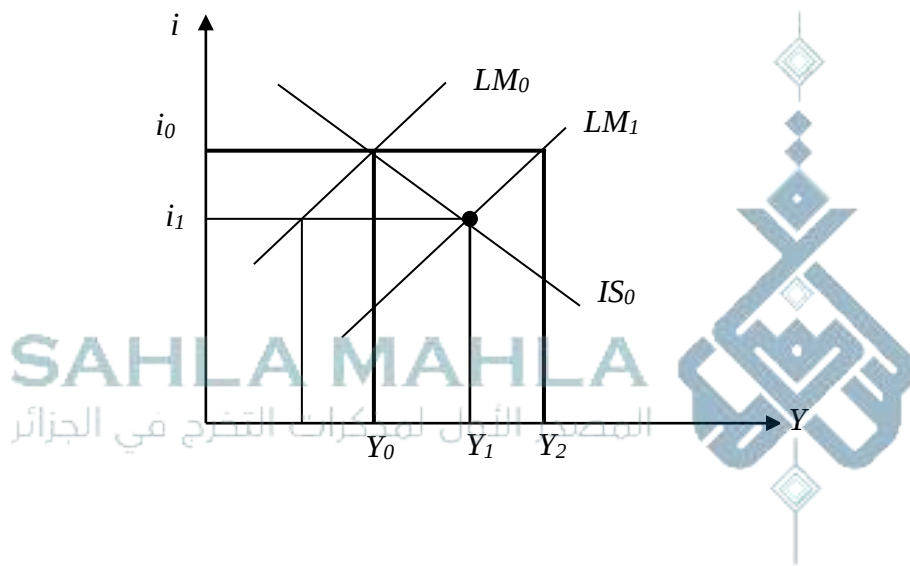
مع زيادة مستوى الدخل يزيد حجم النقود المطلوبة من أجل المعاملات تاركا أرصدة أقل من أجل المضاربة، وهكذا يرتفع معدل الفائدة الذي يخفض حجم الاستثمار، وبالتالي يعرض جزءا من أثر زيادة الإنفاق الحكومي.

إن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات ومن ثم حصول فائض طلب في سوق النقد متسببا في رفع معدل الفائدة i . من خلال هذه العملية، وظهور حالة عدم التوازن في سوق واحد ينعكس أثرها على السوق الآخر، وبالنهاية نصل إلى مستوى توازني جديد عند: (Y_1, i_1) .

2-2- فعالية السياسة النقدية: (أثر الزيادة في عرض النقد):

لنفرض زيادة عرض النقود (M^s) بواسطة السلطات النقدية، فيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى (LM_0) إلى جهة اليمين نحو (LM_1)، و بالتالي سينخفض سعر الفائدة عند أي مستوى من الدخل، وبعبارة أخرى تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى وجود فائض في سوق النقود متسببا في انخفاض أسعار الفائدة. الذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، و من ثم ارتفاع مستوى الدخل التوازني Y . كما أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، إلا أن حجم الزيادة في الطلب سوف لن يكون بنفس حجم الزيادة في عرض النقود، وبالتالي يستمر الانخفاض في سعر الفائدة. كما هو موضح في الشكل رقم (04-05) أدناه:

الشكل رقم (04-05): يوضح آلية فعالية السياسة النقدية في نموذج IS-LM.



تمرين 1: ليكن لدينا النموذج الاقتصادي التالي:

$$\begin{cases} C = 90 + 0,625Y_d \\ I = 150 - 100i \\ M_t^d = 0,25Y \\ M_s^d = 50 - 200i \\ M^s = 180 \end{cases}$$

المطلوب:

1. إيجاد القيم التوازنية لهذا النموذج؟
2. إيجاد أثر كل من:
 - زيادة الإنفاق الحكومي بـ 10
 - زيادة الضرائب الحكومية والضرائب بـ 10
 - زيادة عرض النقود بـ 20.

حل التمرين 1:

1- توازن سوق السلع والخدمات:

$$\begin{cases} Y = C + I \\ Y = 90 + 0,625Y + 150 - 100i \\ 0,375Y = 240 - 100i \end{cases}$$

$$Y = 640 - 266,66i$$

2- توازن سوق النقد:

$$\begin{cases} M^s = M_t^d + M_s^d \\ 180 = 0,25Y + 50 - 200i \\ 0,25Y = 130 + 200i \end{cases}$$

$$Y = 520 + 800i$$

إيجاد نموذج (IS = LM):

$$IS = LM$$

$$Y = 640 - 266,66i$$

$$Y = 520 + 800i \Rightarrow 266,66i = 520 + 800i$$

$$i^* = 0,1125 \quad 120 = 1066,66i$$

$$Y^* = 610$$

هناك توازن آني في السوقين معا عندما يكون سعر الفائدة 11,25% ومستوى الدخل التوازني 610 ون، وأسعار فائدة أعلى أو أقل من هذا المستوى لا تمثل التوازن في كلا السوقين.

3- التوازن الآني في سوق السلع والخدمات النقد:

$$IS = LM$$

$$640 - 266,66i = 520 + 800i$$

$$120 = 1066,66i \Rightarrow i = 0,1125$$

$$Y = 610$$

$$i = 0,1125$$

$$I^* = 138,75$$

$$C^* = 471,25$$

$$Y^* = 610$$

$$= 152,50M_t^{d*}$$

$$= 27,50M_s^{d*}$$

* حالة زيادة كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بـ 10، إيجاد القيم التوازنية الجديدة؟

1. توازن سوق السلع والخدمات:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 90 + 0,625(Y - 10) + 50 - 100i + 10$$

$$0,375Y = 90 - 6,25 + 150 + 10 - 100i$$

$$0,375Y = 243,75 - 100i$$

$$Y = 650 - 266,66i$$

معادلة IS_1

2. توازن سوق النقد: $Y = 520 + 800i$

3. توازن الآني في سوق السلع والخدمات - والنقد:

$$IS = LM$$

$$650 - 266,66i = 520 + 800i$$

$$130 = 1066,66i$$

$$i^* = 0,1219$$

$$Y^* = 617,50$$

$$C^* = 469,69$$

$$I^* = 137,81$$

$$G^* = T^* = 10$$

$$M_t^{d*} = 154,38$$

$$M_s^{d*} = 25,62$$

وهكذا نرى أن سعر الفائدة أعلى ناتج عن الأثر الصافي المنشط لزيادة في الميزانية المتعادلة يؤدي إلى تعويض الاستثمار، ويولد زيادة في المستوى الدخل التوازني أقل من ΔG و k_B وبالتالي لا يمكن استبعاد سوق النقد في النموذج الاقتصادي.

* حالة زيادة الإنفاق الحكومي بـ 10، ما هي القيم التوازنية الجديدة؟
1. توازن سوق السلع والخدمات: مذكرات التخرج في الجزائر

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 90 + 0,625Y + 150 - 100i + 10$$

$$0,375Y = 250 - 100i$$

$$Y = 666,66 - 266,66i$$

معادلة IS_2

2. توازن سوق النقد:

$$Y = 520 + 800i$$

3. التوازن الآني في سوق السلع والخدمات – والنقد:

$$IS = LM$$

$$666,66 - 266,66i = 520 + 800i$$

$$146,66 = 1066,66i$$

$$I^* = 0,1374$$

$$Y^* = 630$$

$$C^* = 483,75$$

$$I^* = 136,25$$

$$G^* = 10$$

$$M_t^{d*} = 157,50$$

$$M_s^{d*} = 22,50$$

إن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل التوازني من 610 إلى 630، وسعر الفائدة من 0,1125 إلى 0,1375، ويخفض سعر الفائدة حجم الاستثمار من 138,75 إلى 136,25 وبالتالي يخفض جزئياً الأثر المنشط للزيادة في الإنفاق الحكومي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

* حالة زيادة عرض النقود من 180 إلى 200؟

1. توازن سوق السلع والخدمات:

$$Y = 640 - 266,66i$$

2. توازن سوق النقد:

$$M^s = M_t^d + M_s^d$$

$$200 = 0,25Y + 50 - 200i$$

$$0,25Y = 150 + 200i$$

معادلة LM_I

$$Y = 600 + 800i$$

3. إيجاد نموذج: $IS = LM$

$$640 - 266,66i = 600 + 800i$$

~ 111 ~

$$40 = 1066,66i$$

$$i^* = 0,0375$$

$$Y^* = 630$$

بالتعويض في معادلة IS و LM نجد:

$$i^* = 0,0375$$

$$Y^* = 630$$

$$C^* = 483,75$$

$$I^* = 146,25$$

$$= 157,50 M_t^{d*}$$

$$= 42,5 M_s^{d*}$$

تظهر الحسابات أن زيادة عرض النقود (السياسة النقدية) تؤثر على مستوى التوازن للدخل حيث يزيد حجم الاستثمار، إذا تخفض الزيادة في عرض النقود معدل الفائدة من 0,1125 إلى 0,0375؛ من إن زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة الدخل بأقل من $(\Delta M^s \frac{1}{r})$ في الجزائر نستخلص أن السياسة النقدية المتمثلة في زيادة عرض النقود، قد أدت إلى تخفيض سعر الفائدة ورفع حجم الاستثمار ومستوى الدخل التوازني.

3- المبحث الثالث: تحديد آلية التوازن الآني في سوق السلع و الأرصدة في نموذج (IS-LM-BP).

يستخدم هذا النموذج المعروف بنموذج ماندل- فلينج (Mundell-Fleming)، للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلينج 1962 وروبرت ماندل

1963م؛ إذ يركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج وأحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف؛ يتعرض النموذج على تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا.

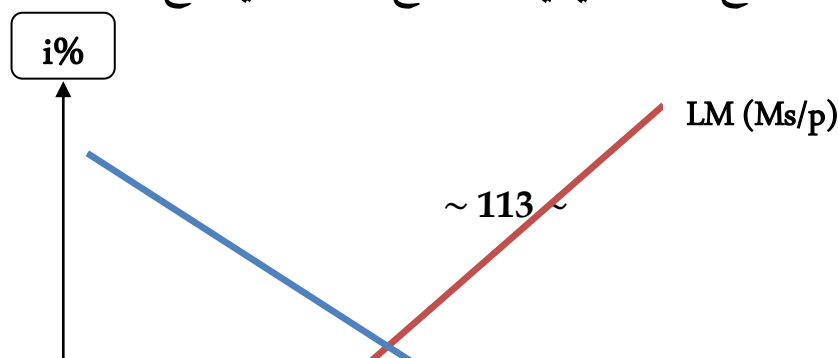
3-1- شرح آلية التوازن الآني في سوق السلع و الأرصة في نموذج: IS-LM-BP.

يبرز هذا النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال (BK) في إطار ميزان المدفوعات (BP)، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات (N_x) سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، وأن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية. هذا ويعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج (Y) مع سعر الفائدة (i)، الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا وظاهريا وهو شبه توازن وحتى يتحقق التوازن الكامل لابد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

3-1-1- شرح آلية التوازن الآني الداخلي (IS-LM).

ويعرف التوازن في سوق السلع (La Courbe IS) من أجل مستوى معطى للإنتاج (G) والإنتاج الخارجي ($EP/P \cdot Y^*$) (تغير سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاسمي، فارتفاع سعر الفائدة يخفض الطلب الكلي وبالتالي يخفض من مستوى الإنتاج الوطني (Y))؛ أمّا عن التوازن في سوق النقود (La Courbe LM) فهو يعرف من أجل مستوى معطى (Ms/P) حيث (Ms): الكتلة النقدية، (P): مستوى الأسعار؛ فارتفاع أسعار الفائدة يخفض من حجم العملات التي يريدون التعامل بها ولتحقيق التوازن يجب أن يرتفع مستوى الإنتاج الداخلي ليشجع المتعاملين للاحتفاظ أكثر بالعملات في نهاية التحويلات، كما هو موضح في الشكل رقم (05-05) أدناه:

الشكل رقم (05-05): يوضح التوازن الآني في سوق السلع و الأرصة في نموذج: IS-LM-BP.

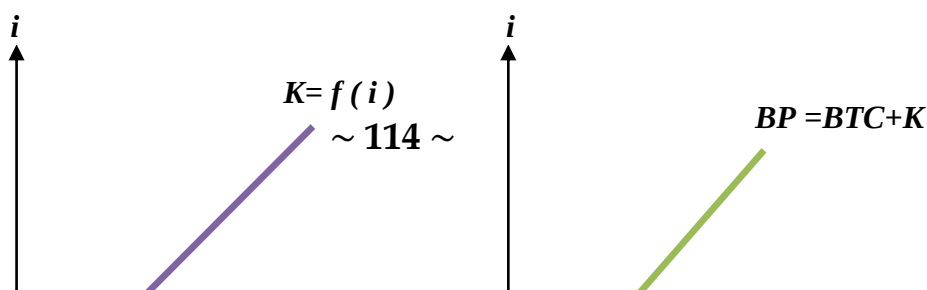


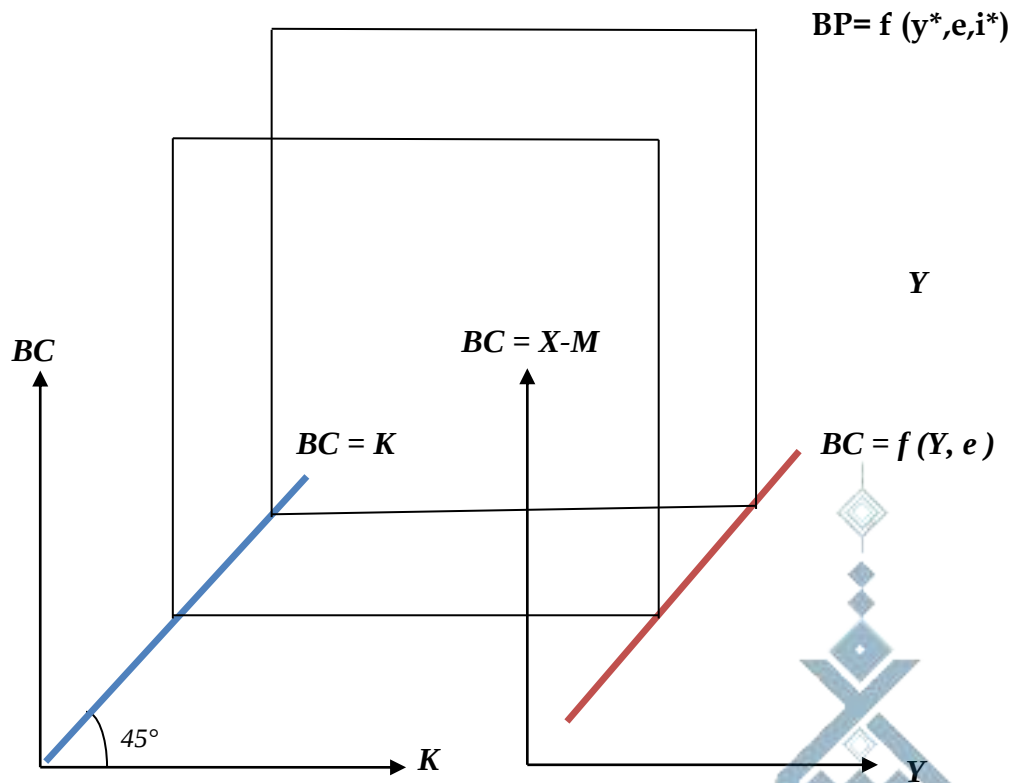
3-1-2- شرح آلية التوازن الخارجي واشتقاق منحني (BP):

يمثل منحنى (BP) جميع التوليفات من سعر الفائدة (i) و الدخل الوطني (Y) التي تضمن التوازن في ميزان المدفوعات، هذه التوليفات يتم الحصول عليها من خلال جمع منحنى ميزان العمليات الجارية ومنحنى رؤوس الأموال، أين يتم الحصول على علاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل، وذلك كون زيادة الدخل مثلاً تؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، والذي يحتاج إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية لدخول رؤوس الأموال الأجنبية لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

أمّا عن التوازن في ميزان المدفوعات فهو يترجم التوازن في سوق الصرف فتغيرات الإنتاج المحلي والخارجي وأسعار الصرف تؤثر في الرصيد التجاري فهو يعرف من أجل مستوى معطى لـ (Y^*) الإنتاج الخارجي، (e) سعر الصرف، (i^*) سعر الفائدة الخارجي مرتفع فارتفاع الدخل المحلي Y يرفع من حجم الواردات مما يدهور ميزان العمليات الجارية (BTC)، فالزيادة في النشاط المحلي وأسعار الفائدة الأجنبية وانخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة. كما هو موضح في الشكل رقم (06-05) أدناه:

الشكل رقم (06-05): يوضح آلية اشتقاق منحنى (BP).

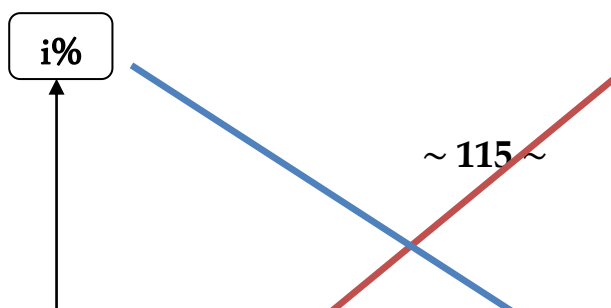


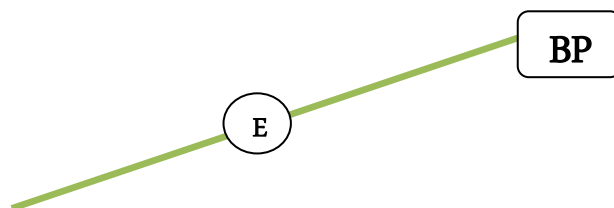


ملاحظة:

مما سبق يمكن الاستنتاج أنّ هناك علاقة طردية، بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أنّ هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية ويحدث التوازن في نموذج مانديل- فلمنج كما هو موضح في الشكل رقم (07-05) أدناه:

الشكل رقم (07-05): يوضح آلية التوازن الداخلي والخارجي في نموذج مانديل- فلمنج (IS-LM-BP).





2-3- تحديد معادلة التوازن الآني لميزان المدفوعات في نموذج (IS-LM-BP).

لدينا عند شرط التوازن في ميزان المدفوعات والذي يتحدد بالمعادلة التالية:

$$BP = BTC + K = 0 \dots (1)$$

حيث يمثل الناتج الداخلي (Y) المحدد الرئيسي لميزان العمليات الحارية (BTC)، إذ يعتبر المحدد المهم في تحديد دالة الطلب على الواردات (M)، أما الناتج الداخلي الأجنبي (Y*) فهو يحدد لنا دالة الطلب على الصادرات (X)، في حين نجد أن سعر الفائدة (i)، هو المحدد الرئيسي لميزان رؤوس الأموال (K)، وعليه من أجل سعر فائدة أجنبي (i*) وسعر صرف حقيقي (e_r)، الذي يتحدد بدوره من خلال علاقة سعر الصرف المحلي (e) مضروباً في مستوى الأسعار الأجنبية (p*) مقارنة لنظيرتها المحلية (p)، فإن التوازن في ميزان المدفوعات (BP) يتحقق من خلال التوليفات (Y, i)، وفيما يلي توضيح لذلك:

$$BP = BTC + K = 0 \dots (1)$$

$$BP = X(e_r, Y^*) - M(e_r, Y) + K(i - i^* + e) = 0$$

$$s/c: e_r = e \cdot p^* / p$$

$$BP = (X \cdot e_r + X \cdot Y^*) - (M \cdot e_r + M \cdot Y) + K(i - i^* + e) = 0 \dots (2)$$

$$(2) \rightarrow K(i - i^* + e) = - (X \cdot e_r + X \cdot Y^*) + (M \cdot e_r + M \cdot Y) \dots (3)$$

$$(3) \rightarrow K \cdot i - K \cdot i^* + K e = - X \cdot e_r - X \cdot Y^* + M \cdot e_r + M \cdot Y$$

$$\rightarrow K \cdot i = K \cdot i^* - K e - X \cdot e_r - X \cdot Y^* + M \cdot e_r + M \cdot Y \dots (4)$$

بقسمة المعادلة (4) على (K) نجد:

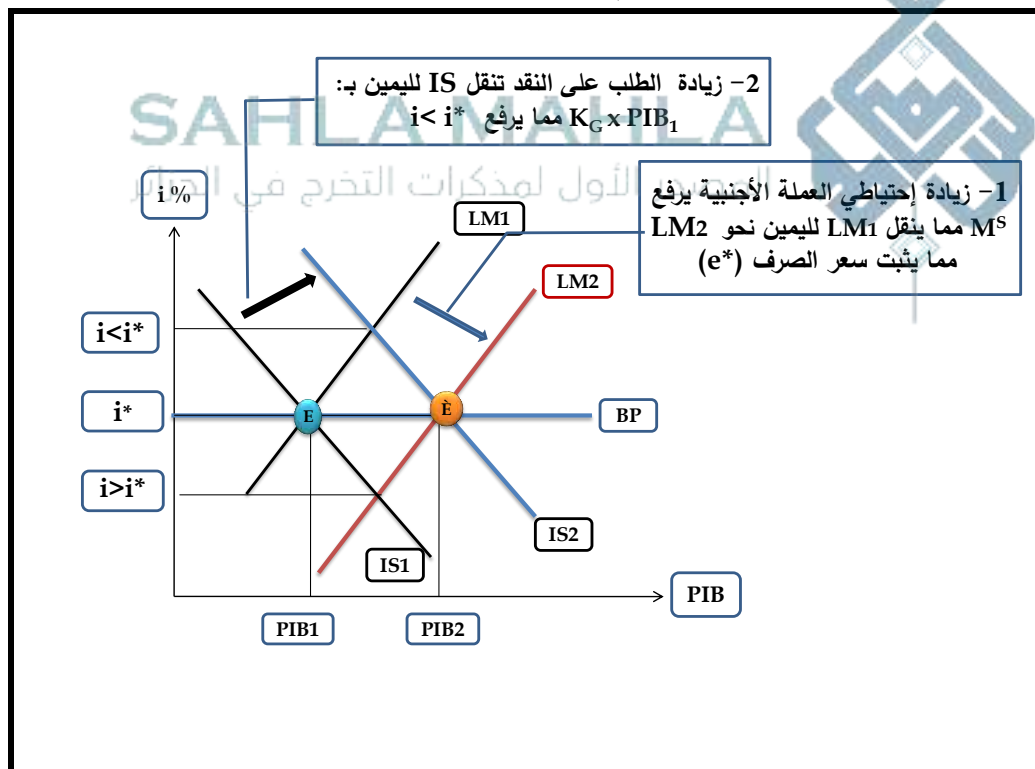
$$i = i^* - e + (1/k)(-X \cdot e_r - X \cdot Y^* + M \cdot e_r + M \cdot Y) \dots (5)$$

وهي تمثل معادلة منحني ميزان المدفوعات.

3-3- فعالية السياسة النقدية والمالية في نموذج: (IS-LM-BP) في ظل سعر الصرف الثابت.

في حالة تبني نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتناع الزيادة في عرض العملات الأجنبية، ويمكن لهذه الزيادة في الاحتياط أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى اضطراب عملية توازن سوق النقود؛ ويحدث التوازن الكامل فقط عندما تتدخل السلطات لمقابلة زيادة عرض النقود واستخدام آليات لزيادة الطلب على النقود وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري وحساب رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات (BP)، ويعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقود عند مستوى أعلى من الناتج، وفي حالة تقويم أسعار الصرف يكون مستوى الناتج (PIB) وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أثر على تحسن قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.¹ ويحدث التوازن في نموذج مانديل-فلمنج كما هو موضح في الشكل رقم (08-05) أدناه:

الشكل رقم (08-05): يوضح فعالية السياسة النقدية والمالية في نموذج: (IS-LM-BP) في ظل سعر الصرف الثابت.



4-3- فعالية السياسة النقدية والمالية في نموذج: (IS-LM-BP) في ظل سعر الصرف المرن (العائم).

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي (Fe) إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل

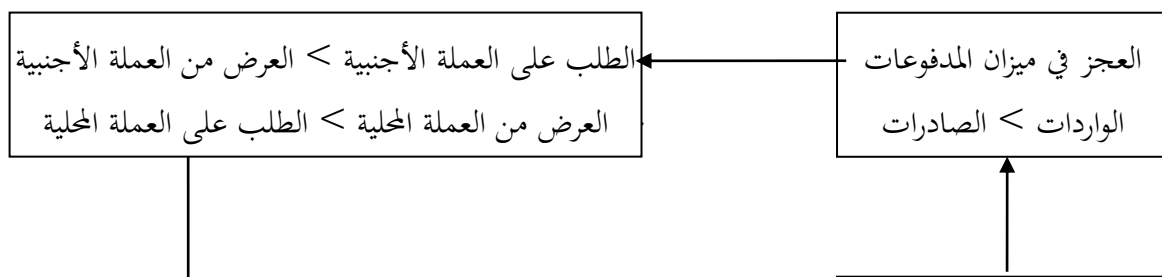
¹: Gregory N. Mankino.(2005), Macroéconomie, Deboeck. 3^e edition.

في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي؛ مع العلم أن ميزان المدفوعات يسجل المعاملات التي تمت بالفعل خلال فترة زمنية عادة سنة، بينما التعامل في سوق الصرف يتم بصورة يومية لتحديد أسعار الصرف التوازنية لكافة المعاملات بالنقد الأجنبي.

لذلك فإن التوازن في ميزان المدفوعات إنما يتم عند سعر صرف يُمثل في الحقيقة بمتوسط لأسعار الصرف التوازنية خلال الفترة التي يغطيها الميزان، بحيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل العجز الفائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها (*Dépréciation*) و يُعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص نسبيا فيُشجع ذلك الصادرات و يُقلل من الواردات، و يفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز.

وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل طلب على العملة الوطنية، بحيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية (*Appréciation*) الذي يعطي ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه ويمكن توضيح هذه الآلية بالرجوع إلى الرسم التخطيطي التالي أخذا كمثال حالة العجز؛ والشكل رقم (05-08) التالي يوضح طبيعة العلاقة بين سعر الصرف المرن وميزان المدفوعات:

الشكل رقم: (05-08) التالي يوضح طبيعة العلاقة بين سعر الصرف المرن وميزان المدفوعات



ملاحظة:

هذا المخطط يأخذ صورة واحدة للاختلال و هي العجز و هي الصفة الغالبة في اختلال موازين مدفوعات الكثير من الدول، و كذلك نفس الشيء بالنسبة الفائض.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



3-5- دراسة حالة رقم (01): تحليل حالة الإقتصاد الأمريكي أثناء أزمة الرهن العقاري عام 2008.

3-5-1- الموضوع:

على إثر أزمة الرهن العقاري عام 2008 ، في الولايات المتحدة الأمريكية و ما ترتب عنها من أزمات هيكلية شملت البنوك، الشركات المالية و البورصات، و امتدت تداعياتها إلى الإقتصاد الحقيقي حتى

بات الأمر ينبئ بحدوث أزمة ركود اقتصادي عالمي شبيه بذلك الذي عصف الأسواق العالمية سنة 1929، و أمام استفحال آثار هذه الأزمة، قدم خبراء البيت الأبيض و الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في يناير 2009، خطة إنقاذ مستعجلة لهذه الظاهرة، كلفت إنفاق \$ 800 مليار دولار مثلت 5% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، تتأج فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة ملخصة في الجدول التالي:

أهداف و آليات السياسة النقدية	آليات السياسة المالية المتبعة
1- تثبيت سعر الفائدة: $i=5.25\%$ 2- زيادة عرض الكتلة النقدية ب: $M^s=700M\$$	مضاعف الإنفاق الحكومي $K_G=1.57$
1- تخفيض سعر الفائدة إلى: $i=0.25\%$ 2- تثبيت عرض الكتلة النقدية: $M^s = \bar{M}$	مضاعف السياسة الضريبية $K_T = -0.99$

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

Source : FMI ; *La Riposte À La Crise Mondiale* ; Rapport Annuel ; Septembre 2009.

المطلوب:

- 1- حلل وناقش مدى فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة بعد حساب أثرها على (PIB)؟
- 2- مثل بيانيا كيفية تأثير هذه السياسات على الأوضاع التوازنية؟

3-5-2- التحليل النموذجي لدراسة حالة رقم (01): تحليل أزمة الرهن العقاري عام 2008.

3-5-2-1- تحليل أسباب تشكل فقاعة الرهن العقاري.

أولا: حجم الأزمة و بداية تشكل فقاعة سندات الرهن العقاري:

تعد أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، من أسوأ الأزمات التي عصفت بالإقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم عام 1929، إذ لم تكف حلها - حتى الآن - جميع التعديلات الهيكلية التي حدثت في بنية النظام الرأسمالي، ولا المبالغ المالية التي رصدت لذلك؛ إذ تميزت هذه الأزمة بازدهار سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ازدهاراً كبيراً قبل عدة أعوام من الأزمة، وذلك بعد انفجار فقاعة أسهم شركات الإنترنت وهبوط مؤشر ناسداك Nasdaq إلى مستويات قياسية بحوالي 78% في 2002، والإفلاس المفاجئ لشركة إنرون للطاقة وضياع حقوق المساهمين فيها، والانخفاض الحاد في أسواق المال الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث خسرت 12% من قيمتها السوقية، وهو ما أدى بكثير من المستثمرين إلى تجنب المخاطرة واللجوء إلى التعامل في الأصول العقارية (ارتفاع الطلب)، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وتشكل فقاعة عقارية بين 30 تريليون دولار عام 2001، إلى 70 تريليوناً عام 2005، مقابل ارتفاع العرض لتغطية الطلب على العقارات، مما زاد في حجم سندات الرهن العقاري ضعيفة الجودة الائتمانية (Sub-Prime Mortgages)؛ وذلك لسببين أساسيين:

- وصول سوق الرهن العقاري التقليدية إلى مرحلة الإشباع.
- ارتفاع معدلات الفائدة لسندات الرهن العقاري مقارنة بالسندات التقليدية.

ثانياً- الحلول الأولية المقترحة:

- منع تداول سندات الرهن العقاري.
- تأميم المؤسسات المالية أو تركها تواجه مصيرها.
- تفعيل برنامج مشاركة تمويل الراهنين: (Shared Appreciation Mortgages (SAMs).
- إيقاف عمليات حجز الرهن العقاري.
- استخدام أموال الصناديق السيادية لشراء الأصول المالية عالية المخاطرة.

3-2-5-2- تحليل مدى فعالية السياسات الاقتصادية المقترحة لحل الأزمة:

تتميز هذه الأزمة بأنها انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية ذات الإقتصاد الأكبر على مستوى العالم، إذ بلغ ناتجها المحلي الإجمالي (PIB_1) قرابة 16 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يشكل أكثر من 19.43% من الناتج المحلي العالمي قبل الاختلال التوازني الكلي، وقد نادى بعض الاقتصاديين و خبراء البيت الأبيض و الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في يناير 2009 بإتباع سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الإعانات والمنح الحكومية للمؤسسات المالية والشركات الإنتاجية والأفراد وتخفيض الضرائب، فضلاً عن تطبيق سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة الكتلة النقدية والتوسع في منح الائتمان، وتثبيت أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق، ومن هذه الحلول ما يأتي:

أ- الحالة الأولى:

1- هدف السلطات النقدية: تثبيت سعر الفائدة عند مستوى: $i_1 = 5.25\%$

نتيجة لصدمات الأزمة، تضاعفت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، من 5 % في عام 2008 حتى 10 % في عام 2009، و كخطوة أولى، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتثبيت سعر الفائدة عند مستوى $i_1 = 5.25\%$ وذلك لتخفيف أثر المزاحمة (Effet d'éviction) و حفز النمو الاقتصادي عن طريق الرفع من حجم الاستثمار كما يلي:

أ-2- آلية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي و السياسة النقدية:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية ممثلة في مضاعف الإنفاق الحكومي $K_G = 1.57$ ، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي (PIB_2) إلى: 25.12 تريليون دولار، أي بنسبة 157 %، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات M^d_t ومن ثم حصول فائض طلب في سوق النقد متسببا في رفع معدل الفائدة $i^* < i$ ، حيث ينتقل منحنى IS_1 إلى IS_2 نحو جهة اليمين، وللوصول إلى المستوى التوازني الجديد عند: $(\bar{E}, i^*_2, PIB_2)$ ، والمحافظة على سعر الفائدة المستهدف ($i^* = 5.25\%$)، زادت السلطات النقدية عرض النقود بـ: $M^s = 700M\$$ ، إذ يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى LM_1 إلى LM_2 نحو نفس الجهة، وبالتالي ظهور فعالية السياستين النقدية و المالية.

ب- الحالة الثانية:

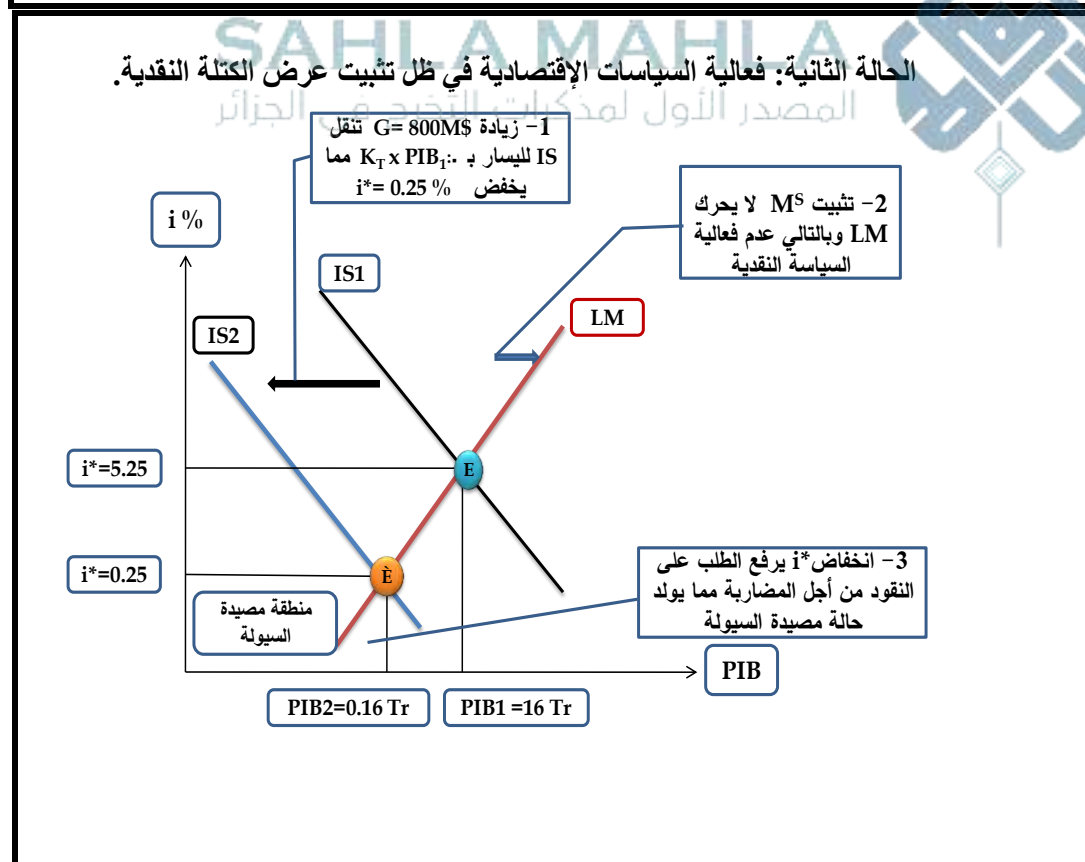
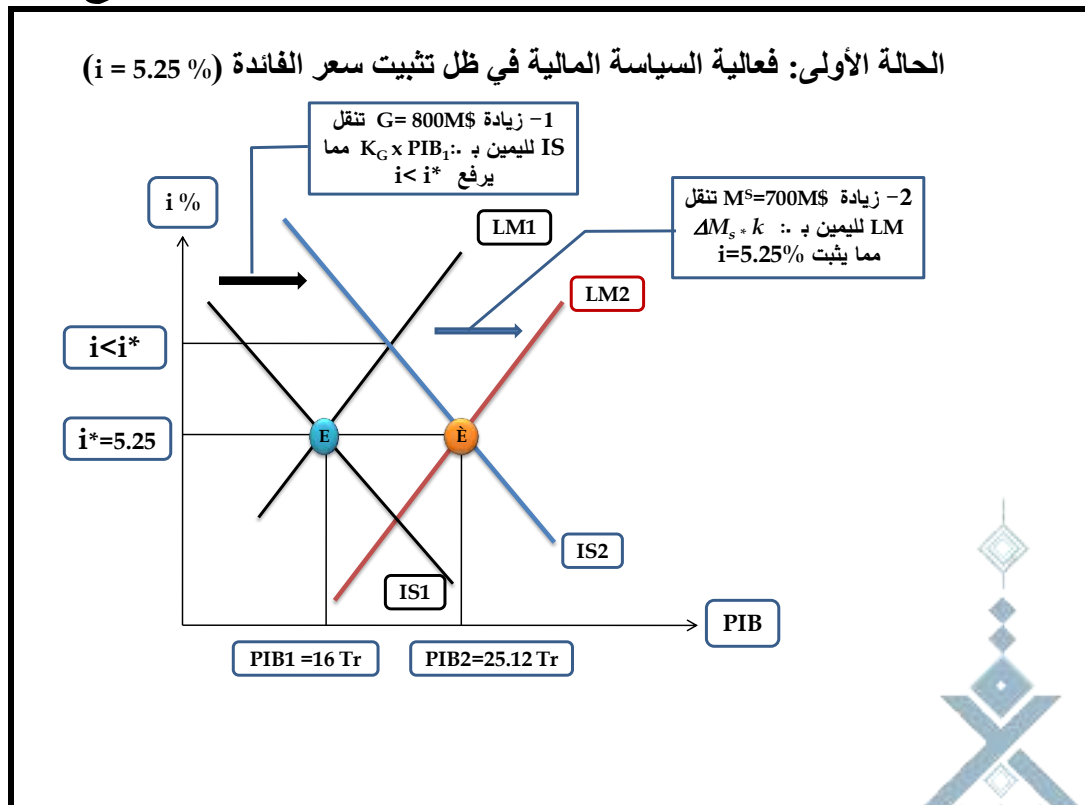
ب-1- هدف السلطات النقدية: تخفيض سعر الفائدة إلى مستوى: $i_1 = 0.25\%$

كخطوة ثانية، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتثبيت عرض الكتلة النقدية: $M^s = \bar{M}$ ، وذلك لمنع أي تحرك لمنحنى LM_1 عند سعر الفائدة $i^* = 0.25\%$ وهنا نكون في حالة مصيدة السيولة.

ب-2- آلية عمل مضاعف الضرائب و السياسة النقدية:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية ممثلة في مضاعف الضرائب $K_T = -0.99$ ، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي (PIB_2) بمقدار: 15.84 تريليون دولار أي بنسبة 99 %، ليصبح في حدود: 160 مليار دولار، مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 نحو جهة اليسار ليصبح المستوى التوازني الجديد عند: $(\bar{E}, i^*_2, PIB_2)$ ، وللمحافظة على سعر الفائدة المستهدف $i_1 = 0.25\%$ ، ثبّتت السلطات النقدية عرض النقود $M^s = \bar{M}$ ، إذ يؤدي ذلك إلى عدم انتقال منحنى LM_1 ، و بالتالي تكون السياسة المالية أكثر فعالية من نظيرتها النقدية؛ وهنا يزداد الطلب على النقود من أجل المضاربة M^d_s ومن ثم حصول فائض طلب في سوق السندات، حيث تتولد هنا حالة مصيدة السيولة.

3-1-5-3- التمثيل البياني لكيفية تأثير السياسات الاقتصادية المتخذة على الأوضاع التوازنية:



6-3 دراسة حالة رقم (02): الإقتصاد الياباني خلال وبعد الأزمة (2008 – 2010).

6-3-1 الموضوع:

في التقرير الإقتصادي الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (OCDE) لسنة 2014، الذي يجلل تعثر الإقتصاد الياباني على إثر أزمة الرهن العقاري عام 2008، حيث تراجع نموها الإقتصادي بمعدل 5 % سنة 2009؛ بيد أن الحكومة اليابانية استطاعت خلال فترة وجيزة أن تخرج من هذه الوضعية، بفضل فعالية السياسات الإقتصادية المتبعة، ونتائج هذا التقرير ملخصة في الجدول رقم (02-05) التالي:

جدول رقم (02-05): يمثل إحصائيات السياسات الإقتصادية الكلية لليابان المتخذة في الفترة (2008 – 2010). / الوحدة: مليار دولار أمريكي

طبيعة الحالة	أهداف و آليات السياسة النقدية	آليات السياسة المالية المتبعة
الحالة الأولى سنة 2008	الإقتصاد في وضعية التوازن قبل الأزمة: $i = 1.47 \%$	$PIB_1 = 33.500 \text{ M\$}$ $G_1 = 6.633 \text{ M\$}$ $T_1 = 9.548 \text{ M\$}$
الحالة الثانية سنة 2009	1- تخفيض (i) إلى: $i = 1.33 \%$ 2- تثبيت عرض الكتلة النقدية: $M^s = \bar{M}$	$G_2 = 7.076 \text{ M\$}$ $T_2 = 8.606 \text{ M\$}$ $K_{T2} = 1.73$ $PIB_2 = ?$
الحالة الثالثة سنة 2010	1- تثبيت (i) عند: $i = 1.15 \%$ 2- زيادة عرض الكتلة النقدية بـ: $M^s = 452 \text{ M\$}$	$G_3 = 23.62\% \text{ du } PIB_2$ $K_{G3} = 4.17$ $PIB_3 = ?$

Source: OECD (2014), *OECD Factbook 2014: Economic, Environmental and Social Statistics*, OECD Publishing. Available at. <http://dx.doi.org/10.1787/factbook-2014-en>.

المطلوب: باستخدام نموذج (DRI) المطور من قبل (Otto Eckstein و Donald Marron)، الذي يحدد آليات عمل السياسات الإقتصادية المتخذة بشكل أوسع من نموذج ($ISLM$):

- 1- حلل وناقش مدى فعالية هذه السياسات بعد استنتاج طبيعتها، ثم حساب أثرها على (PIB)؟
- 2- مثل بياناً كيفية تأثير هذه السياسات على الأوضاع التوازنية؟

3-6-2- تحليل مدى فعالية السياسات الاقتصادية اليابانية المتخذة لحل الأزمة:

تتميز هذه الأزمة بأنها أثرت على ثالث أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم، إذ بلغ ناتجها المحلي الإجمالي (PIB_1) قرابة 33.5 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يشكل أكثر من 15 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي قبل الاختلال التوازني الكلي، وقد نادى بعض الاقتصاديين و مستشاري الحكومة اليابانية في مطلع عام 2009، بإتباع سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الدعم الحكومي للمؤسسات المالية والشركات الإنتاجية والأفراد وتخفيض الضرائب، فضلا عن تطبيق سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة الكتلة النقدية والتوسع في منح الائتمان، وتثبيت أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق مع نهاية سنة 2010، ومن هذه الحلول ما يأتي:

3-6-2-1- الحالة الأولى (وضعية التوازن قبل الأزمة) :

تتمتع اليابان بافتتاح تجاري كبير لاسيما مع كل من أوروبا والولايات المتحدة، بمعدل يقارب 35% وبفائض تجاري قدره 67 مليار دولار سنة 2008، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على توازنها المالية الداخلية، كما هو موضح في رصيد ميزانيتها بمقدار ($SB_1=2.915M\$$) ومعدلات فائدة توازنية عند مستوى ($i_1^* = 1.47\%$)، مما جعلها من أكبر المانحين للمساعدات التنموية الدولية ومصدري رأس المال؛ والشكل رقم (01) أدناه، يوضح لنا حالة الإقتصاد الياباني في وضعه التوازني قبل تأثره بتداعيات الأزمة العالمية.

3-6-2-2- الحالة الثانية (بداية اختلال التوازن الاقتصادي) :

لقد حان الوقت لتوقع مسيرة الإقتصاد الياباني مطلع سنة 2009، وسط التطورات التي شهدتها العام الماضي بحدوث أزمة أثرت على ثالث أكبر اقتصاد في العالم، مسببة تغيرا جذريا في أداء الإقتصاد ككل ووقوعه في منطقة الاختلال الأولى، حيث تراجع نموها الإقتصادي بمعدل 5 % وتقلص توازنها المالية الداخلية بنسبة 48 %، كما هو موضح في رصيد ميزانيتها بمقدار ($SB_2=1.530M\$$) نتيجة انخفاض مواردها المالية (الضرائب) بمقدار ($\Delta T_2 = -942 M\$$) في ظل ارتفاع إجمالي الإنفاق الحكومي إلى ($G_2=7.076 M\$$) أي بزيادة قدرها ($\Delta G_2 = 443 M\$$)، الأمر الذي استدعى إقتراح خطة إنقاذ نفذتها كل من الحكومة اليابانية و البنك المركزي الياباني، من خلال ما يلي:

أولا: هدف السلطات النقدية: تخفيض سعر الفائدة إلى مستوى: $i_2 = 1.33\%$

كخطوة أولى، قام البنك المركزي الياباني بتطبيق سياسة نقدية إنكماشية عن طريق كبح التحفيز النقدي بتثبيت عرض الكتلة النقدية: $\overline{M} = M^s$ ، وذلك بعدم القيام بأي عملية إصدار نقدي أو طرح سندات حكومية جديدة للتداول في السوق المفتوح، لتمويل النقص في رصيد الميزانية (SB_2)، بعد تطبيق قانون تخفيض الضريبة (T_2) وذلك لامتناس فائض السيولة النقدية المتداولة في السوق الناتجة عن التوسع في الإنفاق الحكومي (G_2)، مما أدى إلى بروز حالة أثر المزاحمة (*Effet d'éviction*) وانحسار النمو الاقتصادي عن طريق انخفاض حجم الاستثمار، مع مراهنة الحكومة على العائد المتوقع من ارتفاع أسعار السندات - بعد تقلص حجم عرضها- الذي تراه كافيا لمنع أي تحرك لمنحنى LM_1 عند سعر

الفائدة $i_2^* = 1.33\%$ وهنا يزداد الطلب على النقود من أجل المضاربة M^d ومن ثم حصول فائض طلب في سوق السندات الحكومية، حيث تتولد هنا حالة مصيدة السيولة.

ثانيا: آلية عمل مضاعف الضرائب و السياسة النقدية:

عند تطبيق سياسة مالية إنكماشية ممثلة في مضاعف الضرائب $K_{T2} = 1.73$ ، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي (PIB_2) بمقدار: 1.62 تريليون دولار أي بنسبة 5%، ليصبح في حدود: 31.87 تريليون دولار، مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS_1 نحو جهة اليسار إلى IS_2 ، ليصبح المستوى التوازني الجديد عند: (PIB_2, i_2^*) ، وللمحافظة على سعر الفائدة المستهدف $i_2^* = 1.33\%$ ، تثبت السلطات النقدية عرض النقود $M^s = \bar{M}$ ، إذ يؤدي ذلك إلى عدم انتقال منحنى LM_1 ، وبالتالي تكون السياسة المالية أكثر فعالية من نظيرتها النقدية، ونتائج أثرهما موضحة في الشكل رقم (01) أدناه.

3-2-6-3- الحالة الثالثة (تحسن وضعية الإقتصاد الياباني):

تشير نتائج السياسات الإقتصادية المتخذة من قبل الحكومة اليابانية، إلى أن الإنفاق الحكومي سيرتفع إلى $(G_3 = 7.528 \text{ M\$})$ خلال عام 2010 وبنسبة 23.62% من الناتج المحلي الإجمالي للعام الماضي (PIB_2) ، أي بزيادة قدرها $(\Delta G_3 = 452 \text{ M\$})$ ، مما يساعد الحكومة لمواجهة الانكماش التضخمي الذي صاحب اليابان طوال الفترة (2008-2010)، حيث طالب البنك المركزي الشركات اليابانية برفع معدلات الأجور لئلا يتأثر القطاع العائلي في حالة ارتفاع الأسعار و تطبيق ضريبة المبيعات المرتفعة لتمويل النقص في التوازنات الداخلية؛ وذلك بعد أن تراجعت قيمة الين الياباني وارتفاع أرباح الصادرات بسبب ضخ كميات ضخمة من السيولة النقدية في الأسواق المالية، مما يعزز فعالية سياسة البنك المركزي الياباني النقدية الحالية وهو ما قد يدفعه إلى المزيد من التحفيز النقدي؛ وآلية عمل السياستين معا موضحة كما يلي:

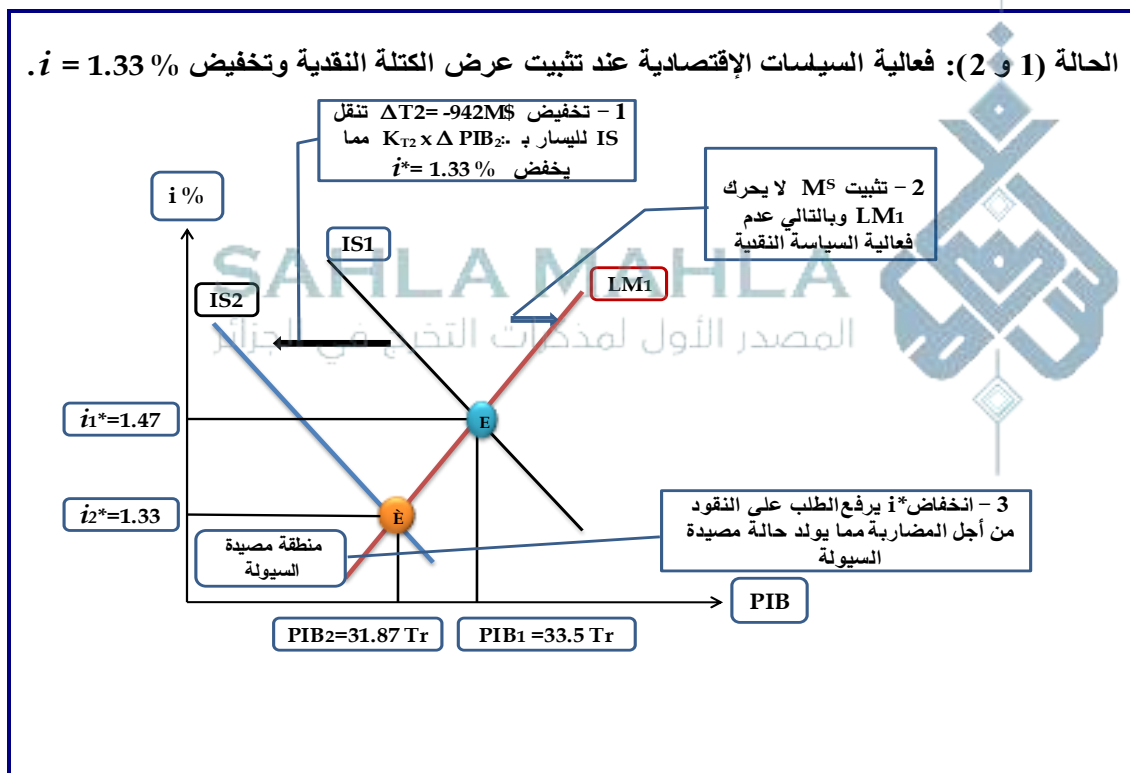
أولاً: هدف السلطات النقدية: تثبيت سعر الفائدة عند مستوى: $i_3 = 1.15\%$

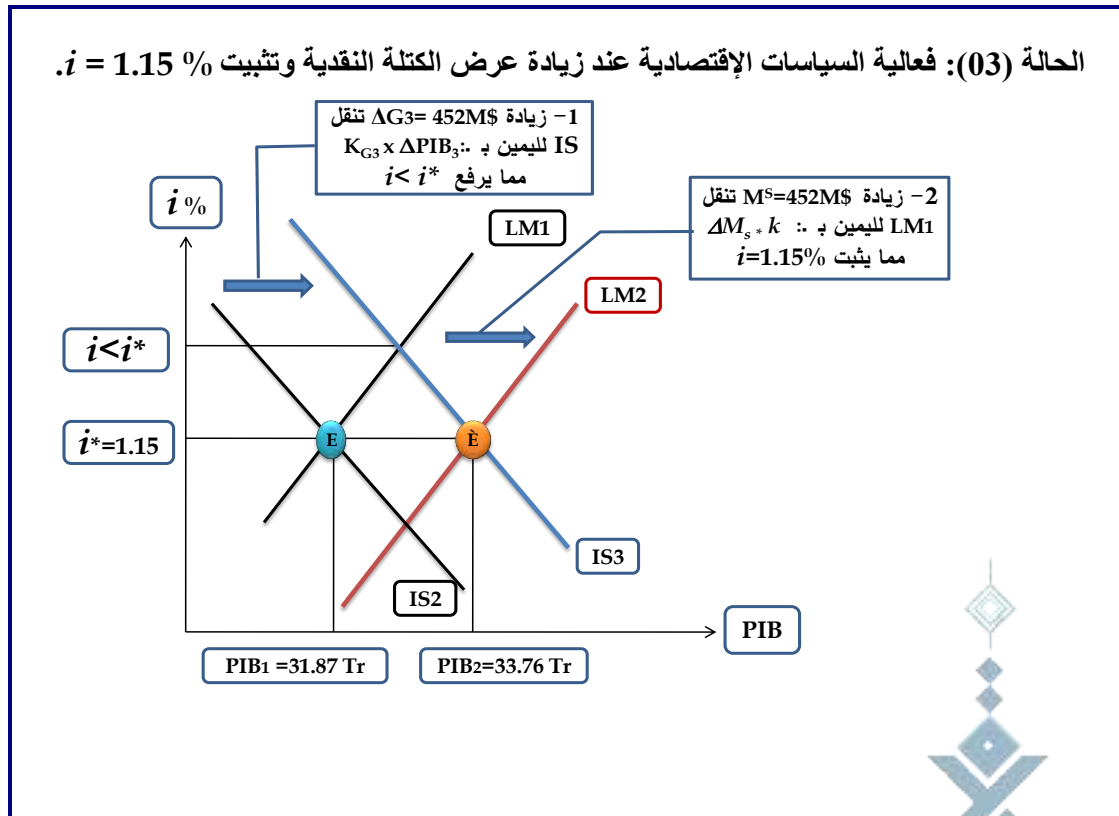
نتيجة لصدمات الأزمة، تضاعفت معدلات البطالة في اليابان من 4% سنة 2008 إلى 4.6% سنة 2009، و كخطوة أولى، قام البنك المركزي الياباني بمضاعفة قاعدة البنك المالية بإصدار نقدي جديد من جهة، وشراء السندات الحكومية والأصول المالية الأخرى من جهة أخرى مما أدى إلى انخفاض قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي ليؤدي هذا إلى دعم الصادرات وارتفاع أرباح الشركات ليساهم بدوره في تحسن معدلات النمو لتصبح 6% والوصول إلى هدف التضخم المنشود عند 2%، وأما الخطوة الثانية، فقد تم تثبيت سعر الفائدة عند مستوى $i_3 = 1.15\%$ وذلك لتخفيف أثر المزاحمة (Effet d'éviction) الناتج في المرحلة السابقة و حفز النمو الإقتصادي عن طريق الرفع من حجم الاستثمار كما يلي:

ثانيا: آلية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي و السياسة النقدية:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية ممثلة في مضاعف الإنفاق الحكومي $K_{G3}=4.17$ ، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي (PIB_3) بمقدار ($\Delta PIB_3= 1.885 M\$$) أي بنسبة 6 % ، ليصبح في حدود 33.76 تريليون دولار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات M^d ومن ثم حصول فائض طلب في سوق النقد متسببا في رفع معدل الفائدة ($i < i^*$) ، حيث ينتقل منحني IS_2 إلى IS_3 نحو جهة اليمين، وللوصول إلى المستوى التوازني الجديد عند: $(\dot{E}_3, i_3^*)$ والمحافظة على سعر الفائدة المستهدف $i_3^*=1.15\%$ ، زادت السلطات النقدية عرض النقود بـ: ($M^S=452M\$$) ، إذ يؤدي ذلك إلى انتقال منحني LM_1 إلى LM_2 نحو نفس الجهة، و بالتالي ظهور فعالية السياستين النقدية و المالية معا كما هو مبين في الشكل رقم (02) أدناه.

3-6-3- التمثيل البياني لكيفية تأثير السياسات الاقتصادية المتخذة على الأوضاع التوازنية.





SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



7-3- دراسة حالة (03): الإقتصاد الأمريكي بعد التعافي من الأزمة في الفترة (2014 – 2016).

3-7-1- الموضوع:

على إثر السياسات الإقتصادية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية للتعافي من أسوأ أزمة مالية ومن التباطؤ الإقتصادي عقب الانتكاسة المالية الكبرى عام 2008 ، والتي امتدت تداعياتها إلى الإقتصاد الدولي وما ترتب عنها من أزمات إقتصادية ومالية هيكلية، قدمت لجنة السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي برئاسة جانيت يلين (Janet Yellen) في أواخر ديسمبر 2015، خطة لإنهاء برنامج التيسير الكمي (Quantitative Easing Program) الذي كلف الو.م.أ إنفاق كلي بما يقارب: $\$Tr 1,045$ تريليون دولار خلال الفترة (2008 – 2015)، ونتائج فعالية السياسات الإقتصادية المتخذة ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (03-05): يمثل إحصائيات السياسات الإقتصادية الكلية للو.م.أ المتخذة في الفترة (2014 – 2016). / الوحدة: مليار دولار أمريكي

طبيعة الحالة	أهداف و آليات السياسة النقدية	آليات السياسة المالية المتبعة
الحالة الأولى نهاية سنة 2014	الإقتصاد في بداية وضعية التعافي: $i = 0,33 \%$	$PIB_1 = 15,961 M\$$ $G_1 = 6,19 M\$$ $T_1 = 5,48 M\$$
الحالة الثانية سنة 2015	1- رفع (i) إلى: $i = 0,44 \%$ 2- تثبيت عرض الكتلة النقدية: $M^s = \bar{M}$	$G_2 = 6,46 M\$$ $T_2 = 5,77 M\$$ $K_{T2} = 1,39$ $PIB_2 = ?$
الحالة الثالثة آفاق سنة 2016	1- تثبيت (i) عند: $i = 0,50 \%$ 2- زيادة عرض الكتلة النقدية بـ: $M^s = 246 M\$$	$G_3 = 41,01\% \text{ du } PIB_2$ $K_{G3} = 1,89$ $PIB_3 = ?$

Source: IMF (2015), *World Economic Outlook Database*, October 2015. IMF

Publishing. Available at: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata>

ملاحظة: برنامج التيسير الكمي (QEP): سياسة نقدية توسعية تتمثل في عملية ضخ الأموال في السوق على شكل أصول مالية لزيادة السيولة بهدف تحفيز الإقتصاد.

المطلوب: باستخدام نموذج (DRI) المطور من قبل (Donald Marron و Otto Eckstein) ،

الذي يحدد آليات عمل السياسات الإقتصادية المتخذة بشكل أوسع من نموذج (ISLM):

1- حلل وناقش مدى فعالية هذه السياسات بعد استنتاج طبيعتها، ثم حساب أثرها على (PIB)؟

2- مثل بياناً كيفية تأثير هذه السياسات على الأوضاع التوازنية؟

3-7-2- تحليل آلية عمل برنامج التيسير الكمي لمعالجة آثار أزمة الرهن العقاري في الـ 2008م.

3-7-2-1- آلية عمل برنامج التيسير الكمي وأهم مراحله في الـ 2008م:

قررت لجنة السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Fed) في اجتماعها الأخير برئاسة جانيت يلين (Janet Yellen) في أواخر ديسمبر 2015، إسدال الستار على برنامج التيسير الكمي (Quantitative Easing Program)، الذي هدف إلى تحسين حجم مركزه المالي لشراء الأصول من البنوك الأخرى، مما يزيد من سيولتها فتصبح قادرة على منح المزيد من القروض لتحفيز الشركات على الاستثمار، والذي كلف الـ 2008م. إفاق كلي بما يقارب **\$Tr 1,045 تريليون دولار** خلال الفترة (2008 - 2015)، ولقد نفذ الاحتياطي الفيدرالي ثلاث مراحل من (Q.E.P) منذ أزمة الرهن العقاري سنة 2008م، وهي كالتالي:

- أ- المرحلة الأولى (QE1): بدأت في نوفمبر 2008م واستمرت لمدة 17 شهراً، خلال هذه الفترة، اشترى بنك الاحتياطي الفيدرالي ديون الهيئات الحكومية "فاني ماي" (Fannie Mae) و"فريدي ماك" (Freddie Mac)¹، والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والسندات الحكومية طويلة الأجل بهدف إزالة الأصول ذات الجودة المنخفضة (Junk Bonds) من النظام المالي وتشجيع الإقراض في الإقتصاد.

- ب - المرحلة الثانية (QE2): استمرت خلال الفترة (نوفمبر 2010 - جوان 2011)، أين واصل البنك (Fed) عملية شراء الأصول التي بدأت في المرحلة الأولى (QE1).

- ت - المرحلة الثالثة (QE3): تم تدشينها في سبتمبر 2012، حيث تضمنت مشتريات شهرية من السندات المدعومة بالرهن العقاري والسندات الحكومية طويلة الأجل بقيمة **85 مليار دولار أمريكي**، وقد تم خفضها تدريجياً خلال الفترة (يناير 2014 - أكتوبر 2015).

3-7-2-2- تحليل نتائج برنامج التيسير الكمي في الـ 2008م:

في الواقع، أدت هذه التدابير إلى نتائج إيجابية على الإقتصاد الأمريكي، فقد تمكن من تفادي الدخول في فترة طويلة من انكماش الأسعار، وانخفض معدل البطالة الذي بلغ ذروته في أكتوبر 2009م عند نسبة 10٪ ليستقر عند 5,3٪. وقد تضاعفت الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي أربع مرات تقريباً من حوالي 1,0 تريليون دولار أمريكي في عام 2008م إلى ما يقارب 4,5 تريليون دولار أمريكي في أكتوبر 2014م، كما هو موضح في المنحى رقم (01) أدناه:

¹ : **Fannie Mae**: est une création phonétique faite à partir de son sigle (FNMA), qui veut dire la **Federal National Mortgage Association**, et **Freddie Mac** : qui veut dire La **Federal Home Loan Mortgage Corporation (FHLMC)** , qui sont deux sociétés par actions (SPA), créées par le gouvernement fédéral américain (**Government Sponsored Enterprise**) en et la liquidité du marché des prêts hypothécaires. 1938 dans le but d'augmenter la taille

منحى بياني رقم (01): يوضح تطور الميزانية العامة للاحتياطي الفيدرالي ومراحل التيسير الكمي. (الوحدة: تريليون دولار أمريكي).



Source: Federal Advisory Council,

<http://www.federalreserve.gov/aboutthefed/advisorydefault.htm>

3-7-3- تحليل مدى فعالية السياسات الاقتصادية الأمريكية المتخذة للتعافي من الأزمة:

تتميز هذه الأزمة بأنها أثرت على أعظم قوة اقتصادية على مستوى العالم، إذ بلغ ناتجها المحلي الإجمالي (PIB_1) قرابة 15,96 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يشكل أكثر من 20 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وقد نادى بعض الاقتصاديين و مستشاري الحكومة الأمريكية في مطلع عام 2009، بإتباع سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الدعم الحكومي للمؤسسات المالية والشركات الإنتاجية والأفراد وتخفيض الضرائب، فضلاً عن تطبيق سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة الكتلة النقدية والتوسع في منح الائتمان، وتثبيت أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق مع نهاية سنة 2010، ومن هذه الحلول ما يأتي:

أ- الحالة الأولى سنة 2014 (بداية تعافي الإقتصاد الأمريكي من الأزمة):

تتمتع اليوم.أ. بانفتاح تجاري ضخم مع دول العالم، حيث ارتفع حجم صادراتها (X) بمعدل 3,38% سنة 2014م بعد الانتكاسة التي عرفت خلال سنة 2009م جراء أزمة الرهن العقاري أين تراجعت بمقدار: - 8,79%، كما ارتفع حجم وارداتها (M) بمعدل يقارب 3,83% مقابل تراجعها بنسبة: - 2,56% سنة 2008م، الأمر الذي أثر على مستوى توازناتها المالية الداخلية، حيث عجزت الموارد الداخلية (T) عن تغطية التوسع في الإنفاق الحكومي (G) إثر تقديمها للمساعدات التنموية الدولية والنفقات العسكرية وإتباع المرحلة الثالثة لبرنامج التسهيل الكمي (QE3)، مما تسبب في حدوث إشكالية الدين الداخلي وتحقيق عجز في رصيد ميزانيتها بمقدار ($SB_1=713M\$$) ومحاولة منها لإنعاش الإقتصاد الذي حقق معدل نمو يقارب: 2,43%، حيث قامت برفع معدلات فائدة توازنية عند مستوى ($i_1^* = 0.33\%$)؛ والشكل رقم (01) أدناه، يوضح لنا حالة الإقتصاد الأمريكي في وضعية بداية التعافي من أثر تداعيات أزمة الرهن العقاري العالمية منذ سنة 2008م.

ب- الحالة الثانية سنة 2015 (بداية الرجوع إلى التوازن الاقتصادي):

تشير نتائج السياسات الإقتصادية المتخذة من قبل الحكومة الأمريكية، إلى أن الإنفاق الحكومي سيرتفع إلى $(G_2=6.467 \text{ M\$})$ خلال عام 2015م أي بزيادة قدرها $(\Delta G_2= 270 \text{ M\$})$ ونسبة 1,65% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB_2) لسنة 2015م، مما يساعد الحكومة لمواجهة الانكماش التضخمي الذي صاحب الو.م.أ خلال الفترة (2008-2014)، وتقلص العجز في توازناتها المالية الداخلية بنسبة 3%، كما هو موضح في رصيد ميزانيتها بمقدار $(\text{SB}_2=689\text{M\$})$ نتيجة الارتفاع في مواردها المالية (T) بمقدار $(\Delta T_2= 294 \text{ M\$})$ ، الأمر الذي استدعى إقتراح خطة لإنهاء آخر مرحلة لبرنامج التيسير الكمي (QE3)، الذي كلف الفيدرالي الأمريكي (Fed) إنفاق 85 مليار دولار أمريكي لشراء السندات الحكومية طويلة الأجل، ونتائج فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة مبنية كما يلي:

أولاً: هدف السلطات النقدية: تثبيت عرض الكتلة النقدية: $M^s = \bar{M}$.

كخطوة أولى، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Fed) بتطبيق سياسة كبح التحفيز النقدي بتثبيت عرض الكتلة النقدية: $M^s = \bar{M}$ ، وذلك بعدم القيام بأي عملية إصدار نقدي أو طرح سندات حكومية جديدة للتداول في السوق المفتوح، لتمويل العجز في رصيد الميزانية (SB_2) ، بعد تطبيق برنامج التسهيل الكمي (Q.E.P)، وذلك لامتناس فائض السيولة النقدية المتداولة في السوق الناتجة عن التوسع في الإنفاق الحكومي (G_2) ، مما أدى إلى التخفيف من حالة أثر المراهمة (Effet d'éviction) و تعافي النمو الاقتصادي عن طريق الرفع من حجم الاستثمار (I)، مع مراهنة الحكومة على العائد المتوقع من ارتفاع أسعار السندات - بعد تقلص حجم عرضها- الذي تراه كافياً لمنع أي تحرك لمنحنى (LM_1) عند سعر الفائدة $(i_2^* = 0,44\%)$ وهنا ينخفض الطلب على النقود من أجل المضاربة M^d ومن ثم حصول انكماش الطلب في سوق السندات الحكومية، مما يخفف من حدة حالة مصيدة السيولة.

ثانياً: آلية عمل مضاعف الضرائب و السياسة النقدية:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية ممثلة في مضاعف الضرائب $(K_{T2} = 1.39)$ ، بعد ما كان في حدود ($K_{T1} = 1.63$) سنة 2014م، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي (PIB_2) بمقدار: $(\Delta \text{PIB}_2= 410 \text{ M\$})$ ليصبح في حدود: 16,37 تريليون دولار، محققاً نمواً بنسبة 2,57%، مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS_1 نحو اليمين إلى IS_2 ، ليصبح المستوى التوازني الجديد عند: $\bar{E} (\text{PIB}_2, i_2^*)$ ، وللمحافظة على سعر الفائدة المستهدف $(i_2^* = 0.44\%)$ ، تثبت السلطات النقدية عرض النقود $M^s = \bar{M}$ ، إذ يؤدي ذلك إلى عدم انتقال منحنى LM_1 ، وبالتالي تكون السياسة المالية أكثر فعالية من نظيرتها النقدية، ونتائج أثرها موضحة في الشكل رقم (01) أدناه.

ت- الحالة الثالثة سنة 2015 (الآفاق المتوقعة لتحسن وضعية الإقتصاد الأمريكي):

لقد حان الوقت لتوقع مسيرة الإقتصاد الأمريكي مع آفاق سنة 2016، وسط التطورات التي شهدتها العام الماضي بقرار إنهاء برنامج التسهيل الكمي (QEP)، لحدوث آثار جانبية على أكبر إقتصاد في العالم، أبرزها انخفاض قيمة الدولار (\$) مقابل اليورو (€) ورفع نسبة التضخم و زيادة في النمو الإقتصادي، والسؤال الأهم ما هي الخطوات اللاحقة التي يجب إتباعها بعد تطبيق التيسير الكمي و ضخ الأموال في السوق؟ يجب على البنك (Fed) إعادة بيع الأصول التي اشتراها فيكون عبر ذلك سحب جميع الأموال التي قام سابقاً بضخها إلى السوق عن طريق شراء الأصول وسندات الخزينة، مسببة تغيراً جذرياً في أداء الإقتصاد ككل وخروجه من منطقة التعافي الأولى، حيث ارتفع نموها الإقتصادي بمعدل 2,57% وتشير نتائج السياسات الإقتصادية المتخذة من قبل الحكومة الأمريكية، إلى أن الإنفاق الحكومي سيرتفع إلى ($G_3=6.713 \text{ M\$}$) خلال آفاق عام 2016 وبنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015 (PIB_2)، أي زيادة قدرها ($\Delta G_3= 246 \text{ M\$}$)، مما يساعد الحكومة لمواجهة خطر الانكماش التضخمي الذي صاحب الوم.أ طوال الفترة (2008-2012)، حيث طالب (Fed) الأمريكي الشركات المدعومة برفع معدلات الأجور لئلا يتأثر الإنفاق الإستهلاكي للقطاع العائلي (C) في حالة ارتفاع الأسعار و بالتالي انخفاض نسبة الاستثمار (I)، لتمويل النقص في التوازنات الداخلية؛ وذلك بعد ارتفاع نسبة أرباح الصادرات بـ ($X= 1,2\%$) بسبب ضخ كميات ضخمة من السيولة النقدية في الأسواق المالية، مما يعزز فعالية سياسة (Fed) الأمريكية النقدية الحالية وهو ما قد يدفعه إلى المزيد من التحفيز النقدي؛ وآلية عمل السياستين معا موضحة كما يلي:

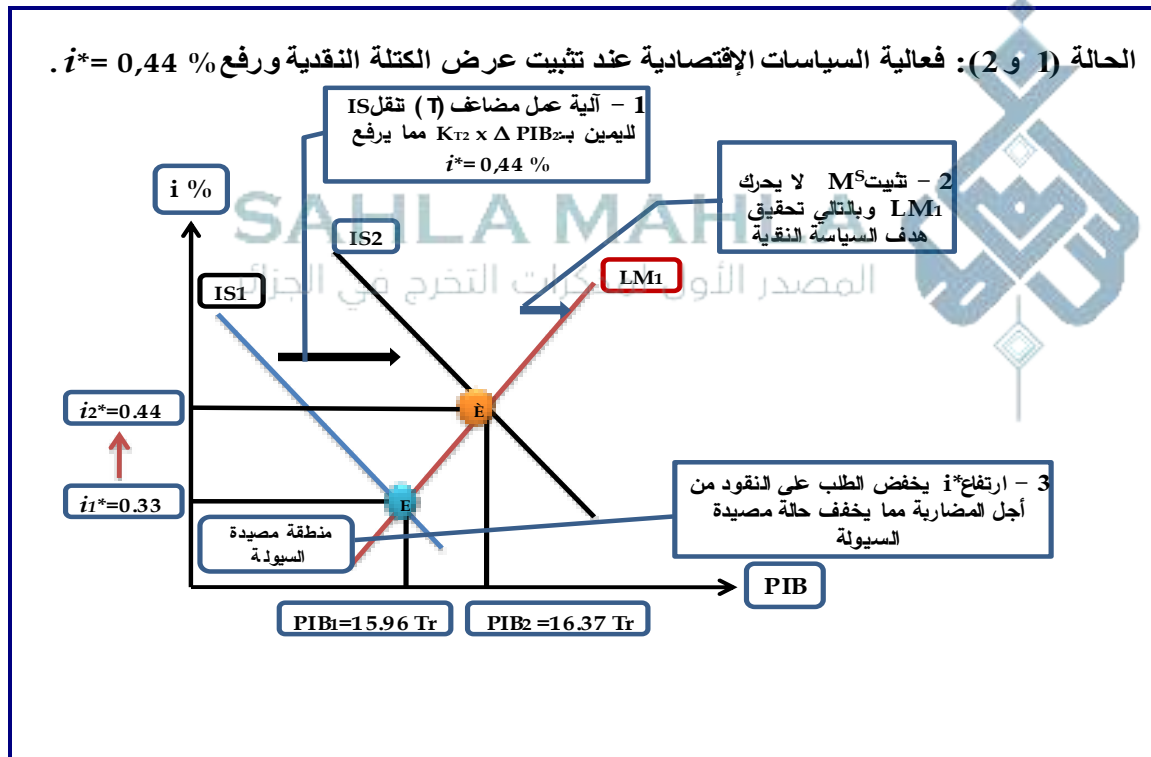
أولاً: هدف السلطات النقدية: تثبيت سعر الفائدة عند مستوى: ($i_3^* = 0.50\%$).

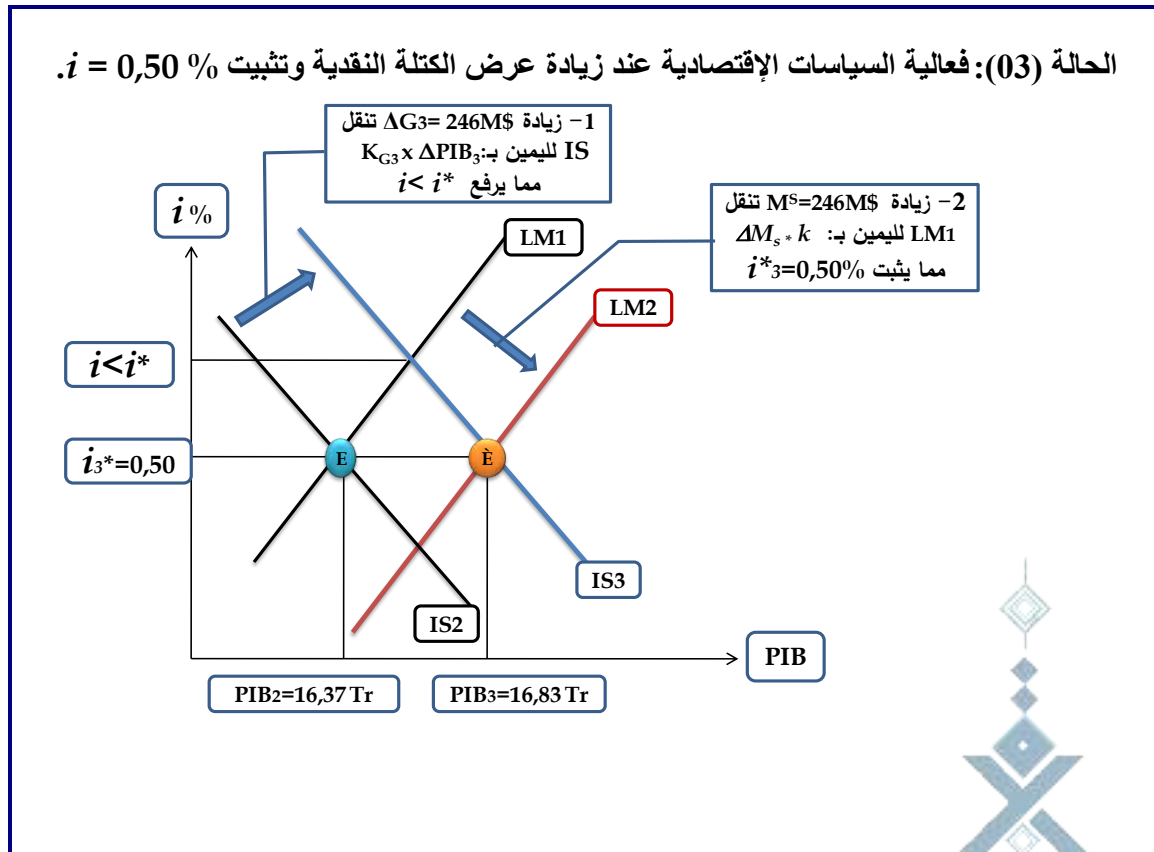
لقد أحدث برنامج التيسير الكمي (QEP) نتائج جانبية، كان أبرزها انخفاض قيمة الدولار وارتفاع نسبة التضخم وأخرى إيجابية كالزيادة في النمو الإقتصادي الذي بلغ معدل 2,84% ، و تراجع معدلات البطالة من 5,29% سنة 2015 إلى 4,86% مع آفاق سنة 2016، و كخطوة مكملة قام (Fed) الأمريكي بمضاعفة قاعدته المالية بإصدار نقدي جديد من جهة، وشراء السندات الحكومية والأصول المالية الأخرى من جهة أخرى مما أدى إلى ضخ الأموال في السوق لتعزيز سيولة الإقتصاد، وأما الخطوة الثانية، فقد تم استهداف تثبيت سعر الفائدة عند مستوى ($i_3^* = 0,50\%$) وذلك لتعزيز عملية التخفيف من أثر المزاحمة (*Effet d'éviction*) الناتج في المرحلة السابقة و حفز النمو الإقتصادي عن طريق الرفع من حجم الاستثمار (I) كما يلي:

ثانياً: آلية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي و السياسة النقدية:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية ممثلة في مضاعف الإنفاق الحكومي ($K_{G3}=1,39$)، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي (PIB_3) بمقدار ($\Delta PIB_3= 465 \text{ M\$}$) أي بنسبة $2,84\%$ ليصبح في حدود $16,83$ تريليون دولار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات M^d ومن ثم حصول فائض طلب في سوق النقد متسببا في رفع معدل الفائدة ($i < i^*$)، حيث ينتقل منحنى IS_2 إلى IS_3 نحو جهة اليمين، وللوصول إلى المستوى التوازني الجديد عند: $\bar{E}$ (PIB_3, i_3^*) والمحافظة على سعر الفائدة المستهدف ($i_3^*=0,50\%$)، زادت السلطات النقدية عرض النقود بـ: ($M^S=246\text{M\$}$) إذ يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى LM_1 إلى LM_2 نحو نفس الجهة، و بالتالي ظهور فعالية السياستين النقدية و المالية معا كما هو مبين في الشكل رقم (02) أدناه.

3-7-4- التمثيل البياني لكيفية تأثير السياسات الاقتصادية المتخذة على الأوضاع التوازنية.





SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

8-3- دراسة حالة (04): الإقتصاد البريطاني بعد ترقب نتائج الخروج (Brexit) في الفترة (2015 – 2017).

1-8-3- الموضوع:

لقد أثارت نتائج الاستفتاء لتصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي حالة من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، حيث وضعت خامس أكبر اقتصاد في العالم في مواجهة حالة من الضبابية الشديدة التي تكتنف آفاق نموه وجاذبيته للمستثمرين، وهددت بتداعيات سياسية واقتصادية كبيرة على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه، وطُرحت أسئلة حول تأثير خروجها في مستقبل الاتحاد، وتحسبا لذلك، اتبعت سياسات إقتصادية لتفادي أزمة مالية وتباطؤ النمو الإقتصادي عقب الخروج (Brexit)، قدمت من قبل لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا برئاسة **مارك كارني** (Mark Carney) في أواخر ديسمبر 2015، ونتائج فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة ملخصة في الجدول التالي:

جدول (01): يمثل إحصائيات السياسات الاقتصادية الكلية للمملكة المتحدة في الفترة (2015 – 2017). / الوحدة: 100 مليار جنيه إسترليني (بالأسعار الجارية).

طبيعة الحالة	أهداف و آليات السياسة النقدية	آليات السياسة المالية المتبعة
الحالة الأولى قبل الخروج سنة 2015	الإقتصاد قبل الخروج من الاتحاد الأوروبي $i = 0,50 \%$	$PIB_1 = 1833 \text{ M€}$ $G_1 = 748 \text{ M€}$ $T_1 = 668 \text{ M€}$
الحالة الثانية وضعية الخروج سنة 2016	1- تثبيت (i) عند: $i = 0,50 \%$ 2- زيادة عرض الكتلة النقدية بـ: $\Delta M^{S1} = 100 \text{ M€}$	$G_2 = 765 \text{ M€}$ $T_2 = 701 \text{ M€}$ $K_{G2} = 2$ $PIB_2 = ?$
الحالة الثالثة آفاق الخروج سنة 2017	1- تخفيض (i) إلى: $i = 0,25 \%$ 2- زيادة عرض الكتلة النقدية بـ: $\Delta M^{S2} = 150 \text{ M€}$	$T_3 = 38,55\% \text{ du } PIB_2$ $K_{T3} = 0,73$ $PIB_3 = ?$

Source: IMF (2016), *World Economic Outlook Database*, October 2016. IMF

Publishing. Available at: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata>.

ملاحظة: قام بنك إنجلترا ببرنامج التيسير الكمي (QEP): تمثلت في عملية ضخ الأموال في السوق على شكل أصول مالية لزيادة السيولة بقيمة ($M^S = 250 \text{ M€}$) بهدف تحفيز الاقتصاد، وذلك على فترتين كما هو موضح في الجدول أعلاه.

المطلوب: باستخدام نموذج (IS-LM) الذي يحدد آليات عمل السياسات الإقتصادية المتخذة:

1- حلل وناقش مدى فعالية هذه السياسات بعد استنتاج طبيعتها، ثم حساب أثرها على (PIB) والتوازنات الداخلية؟

2- مثل بياناً كيفية تأثير هذه السياسات على الأوضاع التوازنية؟

2-8-3- تحليل آلية عمل برنامج التيسير الكمي لمعالجة آثار الخروج من الاتحاد الأوروبي (EU) في المملكة المتحدة (UK).

3-2-8-1- تقييم أثر برنامج التيسير الكمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية لبريطانيا:

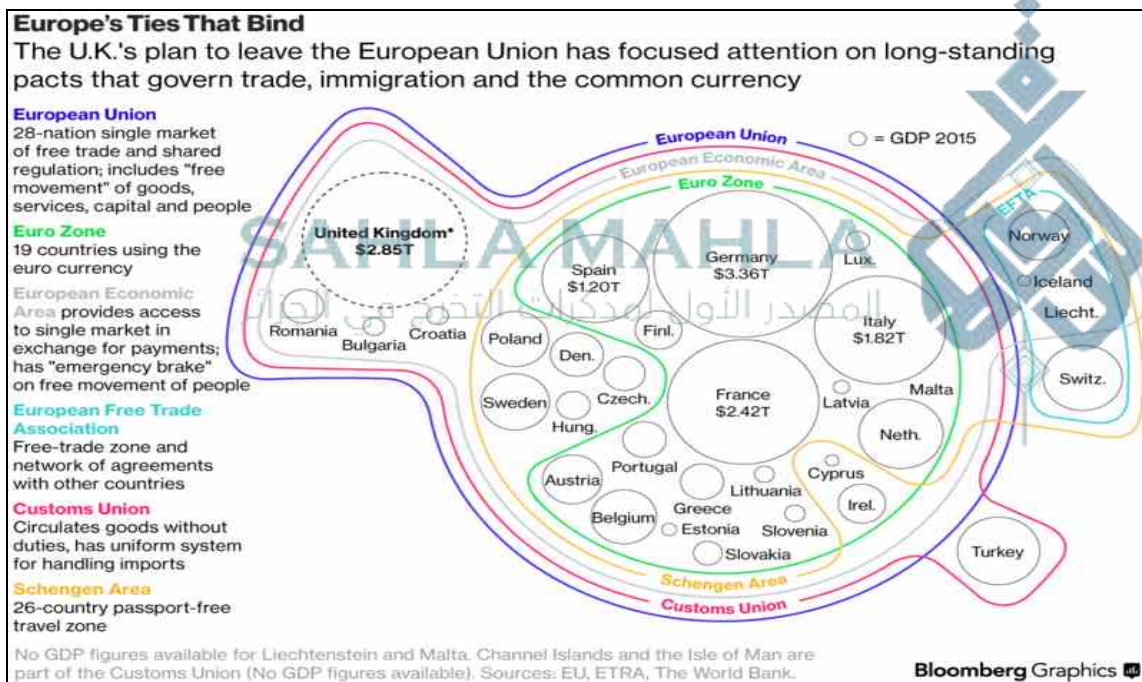
قررت لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا (BOE) في اجتماعها الأخير برئاسة مارك كارني (Mark Carney) في أواخر ديسمبر 2015، تطبيق برنامج التيسير الكمي (Quantitative Easing Program)، الذي يهدف إلى تحسين حجم مركزه المالي لشراء الأصول الرأسمالية من البنوك الدائنة، مما يزيد من سيولتها فتصبح قادرة على منح المزيد من القروض لتحفيز الشركات على الاستثمار، والذي سيكلف البنك المركزي الإنجليزي ضخ كتلة نقدية كلية بما يقارب 0,25 تريليون جنيه إسترليني خلال الفترة (2015 – 2017)، مع إمكانية تخفيض أسعار الفائدة من مستواها المتدني بالفعل والبالغة 0.50% التي من المقرر الفصل فيها في شهر فبراير 2017م، وذلك من أجل دعم الإقتصاد بعد التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي (Brexit)؛ وقد جاء تقييم تباطؤ معدلات النمو في مقابل ارتفاع معدلات التضخم الناتجة عن انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، الذي انخفض إلى أدنى مستوياته أمام الدولار الأمريكي منذ 1985م، حيث قارب معدل: 1.15 دولار؛ في ظل سياسة التوسع في برنامج التيسير الكمي، مما قد يغرق العلاقة التبادلية (GBP-USD)، الأمر الذي يحمل القيمة الحقيقية للأجور الوطأة الكبرى للتباطؤ للنجم عن الخروج، وقد توقع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا انخفاض أجور المستهلكين الحقيقية بما يتراوح بين: (2.2 و 7%)؛ كما سجل العائد على السندات البريطانية لمدة عشر سنوات (10) مستويات قياسية متدنية، حيث لامس عتبة (1.018%)، ويعتقد الخبراء المليون بأنه قد يهبط أكثر من ذلك ليقبل عن (1%)؛ كما أن السوق المالي قد تأثر بدوره حيث زادت تقلبات المؤشر العام فوتسي (FTSE) بشتى فروعه، والذي أثر سلباً على مستويات أسعار إغلاق المؤشرات البورصية العالمية الأخرى على غرار مؤشري داو جونز الإسلامي والأخلاقي لسوق الأسهم البريطاني (DJIUK) و (GBDOWD) على التوالي.

3-2-8-2- تقييم أثر خطة الخروج على العلاقات التجارية البريطانية – الأوروبية:

لقد تزامن تحذير وزير المالية جورج أوزبورن (Jorge Osborne) من حدوث ركود إقتصادي في الوقت الذي صرح فيه محافظ بنك إنجلترا مارك كارني أن تباطؤاً ملموساً قد ينتج عن خروج بريطانيا من

الاتحاد الأوروبي ودخول الإقتصاد في انكماش على مدار الربع الأول والثاني لسنة 2017م، وأكدت وكالات التصنيف الائتماني أن التباطؤ المتوقع في النمو سنة (2017) سيبلغ 1,3 % عقب التصويت بعدما كان في حدود 2,2% العام الفارط، مما كان له الأثر السلبي على التصنيف الائتماني للبلاد ككل، كما صرحت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي أن الخروج البريطاني سيضر باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويؤثر على دول أخرى خارجه، حيث سجلت بريطانيا أكبر عجز في ميزان المعاملات الجارية، بما يعادل 5.2% من الناتج (PIB)؛ وعكس هذا العجز زيادة تدفقات توزيعات الأرباح ومدفوعات الدين إلى المستثمرين الأجانب عن التدفقات الماثلة التي تأتي للبلاد، بالإضافة إلى العجز التجاري الكبير؛ وهذا ما أثر على نوع العلاقة التجارية التي قد تدخل فيها مع الاتحاد الأوروبي، والذي يسهم بنحو نصف صادراتها، كما هو موضح في الشكل رقم (01) أدناه:

الشكل رقم (01): يوضح نوع العلاقة التجارية للمملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي.



Source: Bloomberg (2017), The UK's plan to leave the European Union,

<http://www.Bloomberg.com>.

3-8-3- تحليل مدى فعالية السياسات الاقتصادية البريطانية المتخذة لمواجهة آثار الخروج من (EU):

تميز تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، بتأثيره على خامس أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم، إذ بلغ ناتجها المحلي الإجمالي (PIB₁) قرابة 1,83 تريليون جنيه إسترليني سنة 2015م، ليزداد بشكل بعد ذلك متناقص ليبلغ قرابة 1,88 تريليون جنيه إسترليني مع نهاية الربع الأخير من السنة

الجارية، وهو ما يشكل تباطؤ في معدل النمو ليصل إلى نسبة متوقعة قدرها: $1,01\%$ ، وقد نادى بعض الاقتصاديين ومستشاري الحكومة البريطانية الجديدة برئاسة **ثيرزا ماي** (Theresa May) مع مطلع عام 2017م، بإتباع سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة الدعم الحكومي للمؤسسات المالية والشركات الإنتاجية والأفراد وتخفيض الضرائب، فضلا عن تطبيق سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة الكتلة النقدية والتوسع في منح الائتمان، وتثبيت أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق مع نهاية سنة 2017م، ومن هذه الحلول ما يأتي:

أ- الحالة الأولى سنة 2015 (الوضعية قبل الخروج):

تتمتع بريطانيا بانفتاح تجاري ضخم مع دول العالم لا سيما الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ حجم صادراتها (X) بمعدل $5,1\%$ من (PIB_1) سنة 2015م، مقابل ارتفاع حجم وارداتها (M) بمعدل $6,3\%$ من (PIB_1) ، متسببة في تحقيق عجز في ميزانها التجاري قدره: $0,22$ **تريليون جنيه إسترليني**، الأمر الذي أثر على مستوى توازناتها المالية الداخلية، حيث عجزت الموارد الداخلية (T) عن تغطية التوسع في الإنفاق الحكومي (G) إثر تقديمها للمساعدات الإنسانية للمهاجرين بعد قرار استقبالهم، مما تسبب في حدوث إشكالية الدين الداخلي وتحقيق عجز في رصيد ميزانيتها بمقدار $(SB_1 = 80 \text{ M£})$ ومحاولة منها لإنعاش الإقتصاد الذي حقق معدل نمو منخفض يقارب: 2% ، حيث قامت برفع معدلات فائدة توازنية عند مستوى $(i_1^* = 0.50\%)$ ؛ والشكل رقم (01) أدناه، يوضح لنا حالة الإقتصاد البريطاني في الوضعية التوازنية قبل قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ب- الحالة الثانية سنة 2016 (وضعية الخروج):

تشير نتائج السياسات الإقتصادية المتخذة من قبل الحكومة البريطانية، إلى أن الإنفاق الحكومي سيرتفع إلى $(G_2 = 765 \text{ M£})$ خلال عام 2016م أي بزيادة قدرها $(\Delta G_2 = 17 \text{ M£})$ ونسبة $0,91\%$ من الناتج المحلي الإجمالي (PIB_2) لسنة 2016م، مما يساعد الحكومة لمواجهة الانكماش التضخمي خلال الفترة السابقة، وتقلص العجز في توازناتها المالية الداخلية بنسبة $0,05\%$ ، كما هو موضح في رصيد ميزانيتها بمقدار $(SB_1 = 64 \text{ M£})$ نتيجة الارتفاع في مواردها المالية (T) بمقدار $(\Delta T_2 = 33 \text{ M£})$ ، الأمر الذي استدعى إقتراح خطة لبداية المرحلة الأولى لبرنامج التيسير الكمي (QE1)، الذي كلف بنك إنجلترا (BOE) إنفاق **100 مليار جنيه إسترليني** لشراء السندات الحكومية طويلة الأجل، ونتائج فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة مبينة كما يلي:

ب-1- هدف السلطات النقدية: تثبيت سعر الفائدة عند مستوى: $(i_1^* = 0.50\%)$.

خطوة أولى، قام بنك إنجلترا (BOE) بتطبيق سياسة فتح التحفيز النقدي بزيادة عرض الكتلة النقدية: $M = \overline{M}$ ، وذلك بعد شراء السندات الحكومية طويلة الأجل لعشر سنوات والذي بلغ عائدها (1.018%) وسحبها من التداول في السوق المفتوح، بعدما قدر الخبراء بأنه قد يهبط أكثر من ذلك ليقبل

عن 1%؛ وذلك لتقليص العجز في رصيد الميزانية (SB_2)، بعد تطبيق برنامج التسهيل الكمي (Q.E.P)، لضع سيولة نقدية في السوق الناتجة عن التوسع في الإنفاق الحكومي (G_2)، مما أدى إلى التخفيف من حالة أثر المزاحمة (*Effet d'éviction*) ومنع الانخفاض المفاجئ للنمو الاقتصادي عما هو متوقع عن طريق الرفع من حجم الاستثمار (I)، مع مراهنة الحكومة على العائد المتوقع من انخفاض أسعار السندات - بعد تقلص حجم عرضها- الذي تراه كافيا لتحريك منحنى (LM_1) عند سعر الفائدة ($i_2^* = 0,50\%$) وهنا يرتفع الطلب على النقود من أجل المضاربة M^d ومن ثم حصول فائض الطلب في سوق السندات الحكومية، مما يزيد من حدة حالة مصيدة السيولة.

ب-2- آلية عمل مضاعف الضرائب و السياسة النقدية:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية ممثلة في مضاعف الإنفاق الحكومي ($K_{G2}=2$)، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي (PIB_2) بمقدار ($\Delta PIB_2 = 34 \text{ M€}$) أي بنسبة 1,82 %، ليصبح في حدود 1,86 تريليون جنيه إسترليني، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات M^d ومن ثم حصول فائض طلب في سوق النقد متسببا في رفع معدل الفائدة ($i < i^*$)، حيث ينتقل منحنى IS_1 إلى IS_2 نحو جهة اليمين، وللوصول إلى المستوى التوازني الجديد عند: $E (PIB_2, i_2^*)$ والمحافظة على سعر الفائدة المستهدف ($i_2^* = 0,50\%$)، زادت السلطات النقدية عرض النقود بـ: ($M^S = 100 \text{ M€}$) إذ يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى LM_1 إلى LM_2 نحو نفس الجهة، و بالتالي ظهور فعالية السياستين النقدية و المالية معا كما هو مبين في الشكل رقم (02) أدناه.

ت- الحالة الثالثة سنة 2017 (الآفاق المتوقعة بعد وضعية الخروج):

لقد حان الوقت لتوقع مسيرة الإقتصاد البريطاني مع آفاق خروجه من (EU) مع بداية الترتيبات مطلع سنة 2017م، وذلك وسط جملة من التطورات التي شهدتها العام الماضي بقرار بداية المرحلة الأولى لبرنامج التسهيل الكمي (QEP_1)، لمعالجة حدوث آثار جانبية على خامس أكبر اقتصاد في العالم، أبرزها انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني (£) أمام الدولار (\$) وارتفاع نسبة التضخم في ظل تباطؤ في النمو الاقتصادي، والسؤال الأهم: ما هي الخطوات اللاحقة التي يجب إتباعها بعد تطبيق التيسير الكمي الأول وضح الأموال في السوق؟ يجب على البنك (BOE) الاستمرار في عملية شراء الأصول المالية وسندات الخزينة، لحمايتها من التدهور وتخفيف عبء المضاربة على عملته المحلية (£) مسببة تغيرا جذريا في أداء الإقتصاد ككل وخروجه من منطقة الاتحاد الجمركي (Customs Union)، حيث لن تستفيد صادراتها من تلك الإعفاءات المقدمة من قبل، بل ستفرض عليها ضرائب وتعريفات جمركية جديدة مما يجعلها أقل تنافسية، مما أدى إلى تدهور في معدل نموها الإقتصادي ليبلغ: 1,01 %؛ وتشير نتائج السياسات الإقتصادية المتخذة من قبل الحكومة البريطانية، إلى أن الجباية الحكومية سترتفع إلى ($T_3 = 727 \text{ M€}$) خلال آفاق عام 2017 وبنسبة 38,55 % من الناتج المحلي الإجمالي (PIB_2) لسنة 2016، أي بزيادة قدرها ($\Delta T_3 = 26 \text{ M€}$)، مما يساعد الحكومة لمواجهة خطر الانكماش التضخمي الذي صاحبها خلال

الفترة (2015-2016)، وذلك بهدف تمويل النقص في التوازنات الداخلية؛ بسبب ضخ كميات ضخمة من السيولة النقدية في الأسواق المالية، مما يعزز فعالية سياسة (BOE) النقدية الحالية وهو ما قد يدفعه إلى المزيد من التحفيز النقدي؛ وآلية عمل السياستين معا موضحة كما يلي:

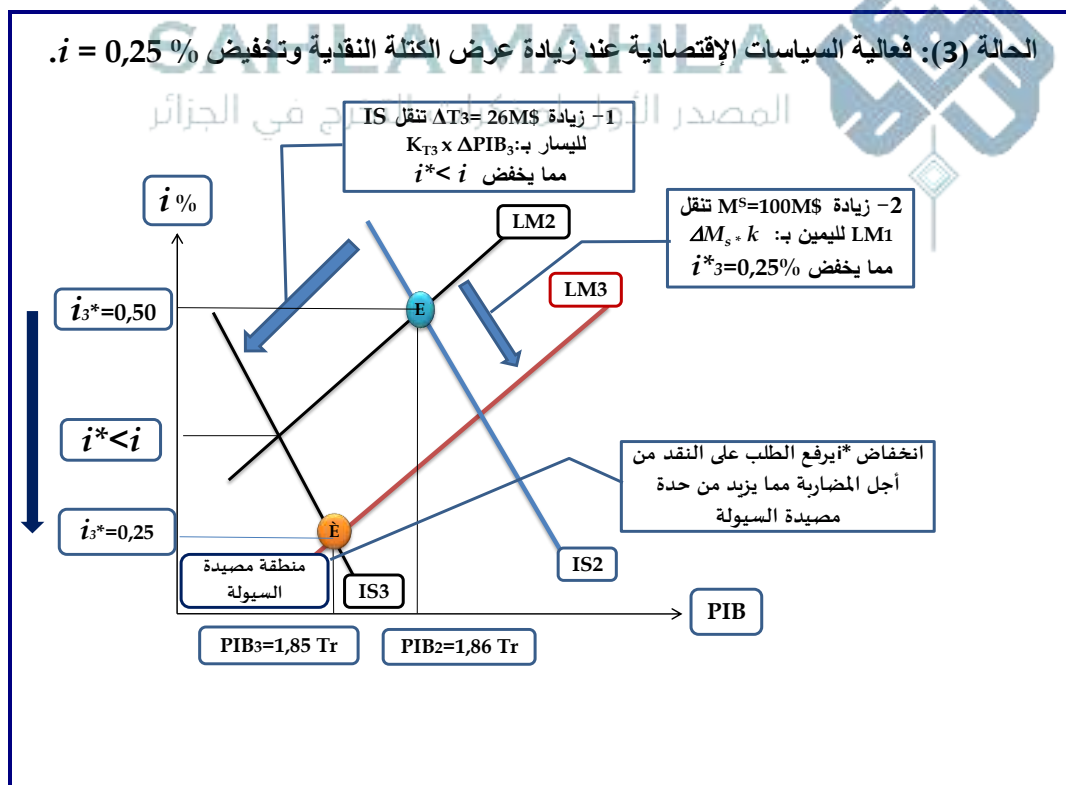
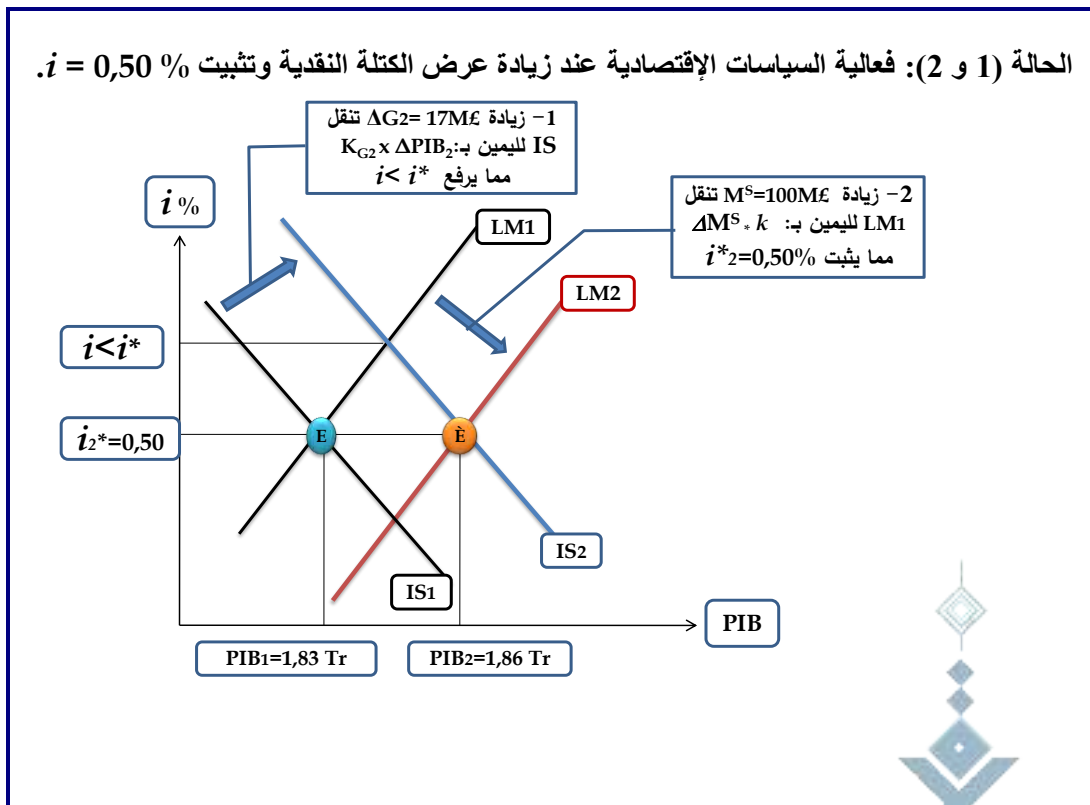
ت-1- هدف السلطات النقدية: تخفيض سعر الفائدة عند مستوى: $(i_3^* = 0.25\%)$.

لقد أحدث برنامج التيسير الكمي (QEP) نتائج جانبية، كان أبرزها انخفاض قيمة الجنيه وارتفاع نسبة التضخم وتراجع النمو الاقتصادي الذي بلغ معدل 1,01 %، وارتفاع معدلات البطالة من 5 % سنة 2016 إلى 5,86 % مع آفاق سنة 2017م، بحكم أن حجا هائلا من اليد العاملة البريطانية تنشط في محيط الاتحاد الأوروبي (EU)، و كخطوة مكملة سوف يقوم البنك المركزي (BOE) بمضاعفة قاعدته المالية بتفادي إصدار نقدي جديد من جهة ولكن بزيادة شراء السندات الحكومية والأصول المالية الأخرى المتبقية في السوق من جهة أخرى التي بلغ معدل الفائدة المطبق عليها 1%، مما أدى إلى ترقب المضاربين في السوقين النقدي والمالي للمضاربة على ارتفاعها مجددا، في ظل الفائض المسجل في سيولة الإقتصاد، وأما الخطوة الثانية، فقد تم استهداف تثبيت سعر الفائدة عند مستوى $(i_3^* = 0.25\%)$ وذلك لتعزيز عملية التخفيف من أثر المزاحمة (Effet d'éviction) التي بدأت في المرحلة السابقة و حفز النمو الاقتصادي عن طريق الرفع من حجم الاستثمار (I)، مما يزيد من حدة حالة مصيدة السيولة، كما يلي:

ت-2- آلية عمل مضاعف الإنفاق الحكومي و السياسة النقدية:

عند تطبيق سياسة مالية انكماشية ممثلة في مضاعف الضرائب $(K_{T3} = 0,73)$ ، وبحكم الأثر السلبي لعمل الضرائب ينخفض الناتج المحلي الإجمالي (PIB_3) بمقدار متناقص بلغ: $(\Delta PIB_3 = 14 M£)$ ليصبح في حدود: 1,85 تريليون جنيه إسترليني، محققا نموا منخفضا بنسبة 1%، مما يؤدي إلى انزياح طفيف لمنحنى IS_2 نحو اليسار إلى IS_3 ، ليصبح المستوى التوازني الجديد عند: $\hat{E}(PIB_3, i_3^*)$ ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المعاملات M^d ومن ثم حصول انكماش الطلب في سوق النقد متسببا في انخفاض معدل الفائدة $(i_2^* < i_3^*)$ ، بيد أنه يبقى غير كاف لما خطط له، وللوصول إلى المستوى التوازني الجديد عند: $\hat{E}(PIB_3, i_3^*)$ والمحافظة على سعر الفائدة المستهدف $(i_3^* = 0.25\%)$ ، قرر البنك المركزي بدء المرحلة الثانية لبرنامج التسهيل الكمي (QEP_2) ، حيث زادت السلطات النقدية عرض النقود بـ: $(M^S = 150 M£)$ إذ يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى LM_2 إلى LM_3 نحو اليمين، وبالتالي ظهور فعالية السياسة النقدية والمالية معا كما هو مبين في الشكل رقم (03) أدناه.

4- 8- 4- التمثيل البياني لكيفية تأثير السياسات الاقتصادية المتخذة على الأوضاع التوازنية.



خلاصة الفصل الخامس:

مما سبق تبين لنا أن السلطات النقدية بإمكانها استعمال سعر الصرف للمحافظة على التوازن الخارجي، فعن طريق الرقابة على الصرف تستطيع الدولة مراقبة والتحكم في دخول وخروج السلع والخدمات، فهي إذن تتحكم في تغيرات حسابات ميزان المدفوعات، لكن هذه السياسة فقدت أهميتها مع مرور الوقت باتجاه دول العالم نحو المنافسة والتحرير الاقتصادي. أما التخفيض فهو إجراء يلجأ إليه لإعادة تقييم عملته وإعطائها قيمتها الحقيقية، والهدف منه زيادة حجم الصادرات وتقليل كمية الواردات، لكننا نجد هذا الإجراء غير فعال في الدول النامية وهذا يعود لتصلب هيكل مبادلاتها وتميزه بالتركيز على منتج أحادي للتصدير. ولعدم نجاعة السياستين السابقتين فإن الدولة تلجأ إلى تحرير المبادلات وسعر الصرف، فرفع الرقابة عن الصرف وجب أن تُصاحب بالتحرير للصرف أي إعطاءه مرونة وجعله يتحدد وفق العرض والطلب.

فهذه السياسات كما وردت وحسب تسلسلها الزمني مهمة ولكن أهمها هو تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف لأنها مفروضة من طرف هيآت ومنظمات دولية باعتبار أن عالم اليوم يتجه نحو التبادل والتكامل الدولي، لاسيما في ظل النموذج المعروف بنموذج ماندل- فليمنج (Mundell-Fleming)، للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فليمنج 1962 وروبرت ماندل 1963م؛ إذ يركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج وأحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف؛ يتعرض النموذج على تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف ويركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ومن ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا.

* قائمة المراجع المقترحة *

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. محمد شريف ألمان: *محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية*، الجزء 1، 2، 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
2. عمر صخري، *التحليل الاقتصادي الكلي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
3. عبد المطلب عبد الحميد: *النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
4. ضياء مجيد الموسوي: *النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
5. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون: *النظرية الاقتصادية الكلية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6. تومي صالح: *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي: مع تمارين ومسائل محلولة*، دار أسامة، الجزائر، 2004.
7. عبد المجيد قدي: *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. بلعزوز بن علي: *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
9. سمير فخري نعمة: *العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات*، دار اليازوري، عمان، الأردن، طبعة 2011.
10. العربي ساكر: *محاضرات في الاقتصاد الكلي*، دار الفجر، القاهرة، طبعة 2006.
11. بريش السعيد: *الاقتصاد الكلي*، دار العلوم، عنابة، 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1. Georges PUPIN et Gabriel POULALION; *Macroéconomie: Fondements et formations*: Edition Vuibert, Paris, 1980.
2. Louis ECKMOUDT et Michel FALISE; *L'équilibre macroéconomique*. Edition Cujas, Paris, 1976.
3. Douglas FISHER; *Théorie Macroéconomique une vie d'ensemble*. Edition Economica, Paris, 1985.
4. EUGENE.A. DIULIO; *Macroéconomie: Cours et Problèmes*. 2^{ème} édition, Série Chawn, McGraw-Hill, Paris, 1993.
5. Michael ROCKINGER; *Macroéconomie*. Editions Ellipses, Paris, 2000.
6. Philippe BARTHELEMY; *Macroéconomie*. Edition Vuibert, Paris, 2000.
7. GREGORY.N.MANKIW; *Macroéconomie*. 7^{ème} édition, Ouvertures économiques, Paris, 2010.
8. Jean-Olivier HAIRAUT; *Analyse macroéconomique*. Editions la Découverte, Paris, 2000.
9. ULRICH KOHL; *Analyse macroéconomique*, Edition Ouvertures économiques, Paris, 1999.
10. Patrick ARTUS et Pierre MORIN; *Macroéconomie appliquée*. Presses universitaires de France, Paris, 1991.
11. Alain PILLER; *Macroéconomie: Le modèle ISLM en économie ouverte*, Edition Maxima, Paris, 2000.
12. Jean- Gabriel Bliet; *La Macroéconomie en Fiches*, Edition Ellipses, Paris, 2002.
13. Paul Krugman and al, *Economie Internationale*, 7^{ème} édition, Pearson Education, Paris, 2012.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Sanjay Rode ; ***Advanced Macroeconomics***; Ventus Publishing, APS, 2012.
2. Michel Beaud and Gilles Dostaler ; ***Economic Thought Since Keynes : A History and Dictionary of Major Economists***, Routledge Publishing, New York, USA, 1995.
3. Brian Snowdon and Howard R. Vane ; ***Modern Macroeconomics***, Edward Elgar Publishing, 2005.
4. Peter Jochumzen; ***Essentials of Macroeconomics***; Ventus Publishing, APS, 2010.
5. Andrew B. Abel and al; ***Macroeconomics***; 6TH Edition, Pearson Education, New York, USA, 2008.
6. Mathew Forstater and L. Randall Wray; ***Keynes for the Twenty-First Century The Continuing Relevance of The General Theory***; Palgrave Macmillan Publishing, New York,

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

